

البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
قسم بحوث السوق المالية



التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق لعام 2011



بناية البنك المركزي العراقي

المحتويات

رقم الصفحة

اسم الموضوع

3-18	ملخص التقرير السنوي	1
19-19	المقدمة	2
20-37	اولا : تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في العراق لعام 2011	3
38-47	ثانيا : البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق	4
48-65	ثالثا : اعمال مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي	5
66-75	رابعا: اعمال قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي	6
76-80	خامسا: التطور التقني في المصارف العراقية	7
81-122	سادسا: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي	8
123-130	الخاتمة	9
131-148	ملحق جداول احصائية	10



ملخص التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2011

ملخص التقرير

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على اساس التنافس في السوق ، وتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية واتاحة فرص العمل والابقاء على معدلات تضخم منخفضة وتأمين نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات ، اضافة الى قيامه بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للاغراض التحليلية والاحترازية وكمستشار مالي للدولة، فضلا عن اضطلاعهم بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وان هذه الفعاليات تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

وعلى هذا الاساس استعرض التقرير اهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي واستقراره في العراق خلال عام 2011 من خلال:

الاول: استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الاداء ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها .

الثاني : توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.



وللوقوف على اجازات البنك المركزي وما حققه من نسب ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي وعلى وفق البيئة التشريعية التي يعمل بها البنك المركزي العراقي المتمثلة بالقوانين والانظمة كواحدة من متطلبات ذلك الاستقرار وعلى النحو الآتي:

- 1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
- 2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
- 3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
- 4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004
- 5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004
- 6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997
- 7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997
- 8 - الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

وبناء على ذلك ، قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم بحوث السوق المالية بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العراقية العاملة بالتعاون مع مديريات واقسام البنك كافة وعلى وفق ما يأتي :

- سجل اجمالي رصيد الموجودات نهاية عام 2011 انخفاضاً واضحاً بلغ (143.8) ترليون دينار احتل نسبة (68%) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (211.3) ترليون دينار، مسجلاً انخفاضاً مقداره (60.4)% مقارنة بعام 2010 البالغ (363.5) ترليون وذلك لانخفاض رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشيد الى (86.2 و 17.9) ترليون دينار على التوالي لكليهما بعد اعادة تقييم هذه الموجودات (حيث تم تنفيذ القيود الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين الواردة في مذكرة التفاهم وخطة العمل الخاصة بها والمتعلقة بأعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد).

- بلغ اجمالي رصيد الودائع في الجهاز المصرفي العراقي (42) ترليون دينار ويشكل نسبة (29%) من اجمالي المطلوبات ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، وزيادة عدد الفروع بشكل ملموس ومستمر الى (917) فرع لتبلغ الكثافة المصرفية فرع مصرف واحد لكل (40) الف نسمة ، ومع ذلك فهي نسبة منخفضة قياسا بالدول الاخرى حيث بلغت (6) فروع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل (10) الاف نسمة في بعض بلدان المنطقة ومنها لبنان .

- يعتبر النمو في رؤوس اموال المصارف مؤشر ايجابي لما له من اثر في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ، فقد نمت رؤوس اموال المصارف في العراق من (2.8) ترليون دينار في عام 2010 الى (3.95) ترليون دينار في عام 2011 ، الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة مما يتطلب زيادة رؤوس اموال المصارف لتمكينها من تقديم التسهيلات المصرفية المتنوعة لكي تدخل بقوة في السوق المالية لتساهم بشكل فعال في تطوير قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة .

- تبلغ نسبة رؤوس أموال الشركات المصرفية المساهمة (المصارف الاهلية) الى الناتج المحلي الاجمالي (1.6%) وهي نسبة ضئيلة ، في حين بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.3%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011، بسبب عدم قيام وزارة المالية باخذ الاجراءات اللازمة لزيادة رؤوس اموال المصارف العراقية الحكومية تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية بكتابها المرقم 341 والمؤرخ في 2008/3/31 بزيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار ومصرف الرشيد الى (300) مليار دينار والمصارف الاختصاصية الثلاث الى (200) مليار دينار لكل منهما ، بالرغم من تأكيدات البنك المركزي العراقي على ذلك والمؤكد عليه من مجلس الوزراء بجلسته المرقمة (20) المنعقدة في 2012/5/15.



- تلبية الى تعميم البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1، الامر الذي ساهم في انخفاض احتياطيات المصارف العاملة في العراق المودعة لدى البنك المركزي كما في نهاية عام 2011 الى (1.8) ترليون دينار مقارنة بعام 2010 البالغ رصيدها (7.2) ترليون دينار بما ساعدها في توجيه هذه الموارد نحو عمليات منح الائتمان النقدي والتعهدي.

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2011 زيادة قدرها (38%) لبلغ (13) ترليون دينار بعد ان كان محدود (9.4) ترليون دينار عام 2010 ، موزعة بنسبة (37.1%) لقطاع الخدمات و (29.1%) لقطاع التجارة والمفرد، و (17.8%) لقطاع البناء والتشييد و (6.4%) لقطاع الزراعة، و (4.4%) لقطاع النقل والتخزين، و (3.8%) لقطاع الصناعات التحويلية، و (0.77%) لقطاع الكهرباء والغاز، و (0.6%) لقطاع التمويل والتأمين ، و (0.03%) لقطاع العالم الخارجي، ومع ذلك فأن هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب .

- لازالت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لاتتعد (30%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة بالرغم من ان رؤؤس اموالها تشكل (84%) من اجمالي رؤؤس اموال المصارف كافة ...

وعلى العكس من ذلك فأن الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية يمثل (70%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، ولا تتعد نسبة رؤؤس اموال هذه المصارف الحكومية عن (20%) من اجمالي رؤؤس اموال المصارف كافة .

وهذا يعني ان المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياسا برؤؤس اموالها واحتياطياتها المتواضعة.

- أن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود في الغالب الى مايلي :

1- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .

2- ضعف تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق .

3- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية منها لاتتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها والتي يغلب عليها قصر الاجل، حيث لم يتجاوز اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة (3.9) ترليون دينار وفي الوقت الذي يستقطب فيه مصرف الرافدين أكبر رصيد من الودائع ، الا ان نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف هي اقل من (12٪) حيث يبلغ رصيد هذا المؤشر للمصارف الحكومية (36.1) ترليون دينار منها (19.2) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(11.9) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (5) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، والمصرف العراقي للتجارة) . في حين حظيت المصارف الخاصة بـ (5.9) ترليون دينار وتبلغ نسبة كفاية رأس المال لديها أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12٪).

4- ان المصارف الأهلية قاطبة ماتزال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي ،الذي بلغ (66٪) من مجموع الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف كافة في حين بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبلها (34٪) .

- بلغ رصيد الديون متعثرة التسديد (459.3) مليار دينار (41٪) منها للمصارف الحكومية البالغة (190.2) مليار دينار ونسبة (59٪) للمصارف الخاصة وبمبلغ (269.1) مليار دينار والتي تمثل مجملها نسبة (8٪) من اجمالي الائتمان المصرفي (النقدي والتعهدي) البالغ (59.2) ترليون دينار لغاية 2011/12/31 .



- من اجل حث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق قام البنك المركزي العراقي في آذار 2010 بتخفيض اسعار الفائدة (Policy Rate) كأداة من ادوات السياسة النقدية الى (6%). فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها واطلاق حرية سعر الفائدة التي تقبضه او تدفعه هذه المصارف اعتباراً من 2004/3/31، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي الى (15%) على كافة الودائع المصرفية (الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص) موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة اضافة الى جهود البنك المركزي العراقي في انشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتولى مهمة ضمان القروض من المصارف الخاصة التي تتراوح مبالغها ما بين (5000-250000) دولار.

- يلاحظ أن كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من النسبة القانونية البالغة (12%) في حين بلغت لدى غالبية المصارف الاهلية أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ويشير ذلك الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم. وبناءاً عليه تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

ومع ذلك يتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 15/5/2012 والمبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش.ز/ 17153/5/1/10 في 17/5/2012 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار.

- بلغ اجمالي رصيد الاستثمارات في ادوات الاستثمار المحلية لدى المصارف التجارية لعام 2011 (6.2) ترليون دينار منها (84٪) للمصارف الحكومية و(16٪) للمصارف الخاصة وهي مبالغ متواضعة مقارنة بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة.

- بلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية للمصارف التجارية العراقية للعام نفسه (1.5) ترليون دينار، شكلت نسبة (94٪) منه للمصارف الحكومية و(6٪) للمصارف الاهلية . وبذلك سجل مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (6.2) ترليون دينار بما يمثل (3٪) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (221.3) ترليون دينار، وتمثل نسبة ضئيلة اذا ما قورنت الى متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد .

- من اجل ضمان متانة وسلامة الجهاز المصرفي قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في عام 2011 بالتفتيش والرقابة على المصارف المجازة، اضافة الى (الرقابة الداخلية) التي تؤديها اقسام الرقابة في المصارف ذاتها وتقييم المدقق الخارجي وملاحظاته حول ادائها وقد حققت المديرية المذكورة نسب اجاز ايجابية من خلال كفاءة أداء اقسامها وبذلك ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف والشركات المالية العاملة في العراق كافة.

- بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2011 من خلال الاجراءات الاتية:-

- 1- الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات المصارف ، و تحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة وسرعة اتخاذ القرار.
- 2- اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان و تحديد مخاطر كل صنف والزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان غير المنتج للعوائد بأصنافه المختلفة والتي تشمل (الائتمان دون المتوسط ، الائتمان المشكوك في تحصيله ، والائتمان الخاسر).



- 3- اعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camel) في تقييم الاداء المصرفي وبدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق من اوائل البلدان العربية المطبقة لهذا النظام.
- 4- اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي وتدقيقها من قبل مجلس شورى الدولة لاقرارها وتم نشرها في الجريدة الرسمية بعددها الصادر في 2011/1/3.
- 5- اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تأهيل وهيكله المصارف الحكومية لكونها تمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي في العراق حيث تقدم 90% من حجم العمل وتملك 43% من الفروع ولديها 70% من الودائع الحكومية.
- 6- الموافقة على انشاء المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، واعداد مسودة قانون شركة لضمان الودائع، والشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والسماح للمصارف الاجنبية لانشاء مصارف كاملة تابعة لها ، او فتح فروع او مكاتب تمثيل ، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة القائمة بدون حدود.
- 7- اعداد موازنة مصرفية جديدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل غالبية المصارف منذ عام 2010 وحتى الان .
- 8- تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة على المصارف العراقية من خلال قيام البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ورابطة المصارف العراقية بتدريب الكادر الوظيفي للمصارف لكونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.
- 9- السماح للمصارف بفتح نوافذ لممارسة اعمال الصيرفة الاسلامية .
- 10- اعداد تعليمات للتسهيلات التي يمكن للمصارف العراقية تقديمها للمستثمرين الاجانب .

- وفي مجال تطبيق قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 قام البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بتوجيه الكتب والتعاميم للمصارف والشركات المالية وحثهما على الالتزام بالتعليمات كافة الصادرة من هذا البنك وعلى

وفق قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية نصف شهرية خاصة بأعمال الحوالات.

- كما أكد البنك المركزي العراقي على المصارف المجازة كافة وشركات التحويل المالي المجازة بضرورة انشاء (وحدة متابعة مكافحة غسل الاموال) لدى المصارف على ان تكون هذه الوحدات مسؤولة عن متابعة وتنفيذ التزاماتهم بقانون مكافحة غسل الاموال المشار اليه اعلاه وابلاغ مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي بأية معاملات مالية مشبوهة ليتم التحري عنها وابلاغ السلطات الامنية والقضائية بعد التحقق من انها معاملات تدخل ضمن مفهوم عمليات غسل الاموال .

قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب مكافحة غسل الاموال من اجل النهوض بواقع عملي وجاد للرقى الى مستوى الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمكتب بأستخدام برامج لادخال أسماء المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية والأجنبية المجازة من قبل هذا البنك والمؤسسات المالية غير المصرفية المتمثلة بشركات التحويل المالي وشركات الاستثمار المالي وشركات الصرافة وتبويب المعاملات المشبوهة و / أو قيد التحقيق .

- التنسيق وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 مع الجهات الحكومية الوطنية مثل : هيئة النزاهة / وزارة الداخلية / وزارة الخارجية / ومجلس شورى الدولة إضافة الى مؤسسات حكومية أخرى فيما يتعلق بمواضيع مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ، خاصة وإن المكتب يمثل في مجلس مكافحة الفساد المشترك مع هيئة النزاهة ووزارتي العدل والداخلية والجهات القضائية وحسب متطلبات العمل لقضايا مكافحة الفساد الإداري والمالي والتعاون والتنسيق الشامل مع الأجهزة المعنية عند الحاجة .



- التعاون مع الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة بشأن مواضيع تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- إعداد مذكرات تفاهم مع الوحدات النظرية لإغراض المساعدة الإدارية بتبادل المعلومات بشأن موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- التوجه للتنسيق مع إقليم كردستان لإنشاء وحدات مكافحة غسل الأموال في فرعي البنك المركزي اربيل والسليمانية يكون ارتباطها مع هذا المكتب لمتابعة خضوع المصارف العاملة في إقليم كردستان لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) والتعليمات الصادرة بموجبه .
- قيام المكتب بأجراء التقييم المشترك الذي سيجريه البنك الدولي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FATF) بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، حيث ان هذا التقييم يشمل عموم العراق بما يتطلب تضافر الجهود الوطنية للحصول على درجة تقييم مقبولة للنظر في مدى التزام جمهورية العراق بتطبيق التوصيات الـ 40 الخاصة بمكافحة غسل الأموال والـ 9 الخاصة بتمويل الإرهاب .
- يقوم المكتب بجهد استثنائي للتواصل مع المصارف العاملة في العراق والمؤسسات المالية الأخرى باعتبارها الجهات التي تمر من خلال قنواتها المعاملات المالية المشبوهة مما يتطلب من المؤسسات المالية اتخاذ الحيطة والحذر والتحقق من هوية العملاء وتطبيق مبدأ اعرف عميلك وعمله ومصدر الأموال والمستفيد النهائي من الأموال لحماية مؤسساتهم من الاستغلال من قبل القائمين بعملية غسل الأموال أو ممولي الإرهاب ، حيث اصدر المكتب العديد من التعليمات المضافة الى بنود قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 إلا ان هناك تحديات تواجه المكتب منها ضعف استجابة هذه المؤسسات الى الضوابط والامثال للتعليمات .

- قام المكتب بجهـود استثنائية في تدقيق الكشوفات المالية التحليلية المقدمة من قبل المؤسسات المالية وتحليلها ومخاطبة المؤسسات بشأنها تحفيزاً لتلك المؤسسات في بناء قاعدة بيانات رصينة لديها بأسماء عملاءها ومهـنهم ومصادر أموالهم .
- يقوم المكتب بجهـد استثنائي بتصديق الوكالات الخارجية بموجب قانون تصديق الوثائق والمستندات المرقم 52 لسنة 1970 ، حيث يتم تصديق مايعادل (100) وكالة يومياً.
- بناء أسس سليمة للتدقيق والتحقيق ومراقبة حالات التهريب وغسل الأموال ، إضافة الى تدقيق الكشوفات الخاصة بمزاد العملة بشكل يومي ومتابعة مدى التزام المؤسسات المالية بتعليمات نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وتعليمات هذا المكتب بشأن الحوالات والتعاملات المالية.
- ومن التحديات التي تواجه عمل المكتب قلة الكادر المتخصص ، حيث ان عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتطلب وجود ملاك وظيفي متخصص بالتحليل المالي والتحريات المالية والاستشارات القانونية والقانون والترجمة إضافة الى تخصصات أخرى ويسعى البنك المركزي العراقي بتوفير الملاك المطلوب.
- وفيما يتعلق بوضع ضوابط مركزية لتنظيم عمليات تحويل المبالغ المالية من وإلى العراق وبالاخص ما يتعلق بمبالغ التبرعات للجمعيات والمنظمات الخيرية التي طالب بها مجلس الوزراء لتوضيحها، فقد بين البنك المركزي العراقي بأن هناك تنسيق ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال في هذا البنك وبين دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة الى امانة مجلس الوزراء بأتباع الية لمنع استغلال هذه الجمعيات والمنظمات لعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال قيامها بفتح حسابات في المصارف بأسم الجمعية او المنظمة وليس بأسماء الاشخاص العاملين فيها وتحويل المسؤولين



فيها بتحريك تلك الحسابات اضافة الى مفاحة المديرية العامة للحسابات في هذا البنك بتخصيص مبلغ (بالدولار) عن حصة العراق في تمويل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (المينافاتف) الواجبة الدفع قبل بداية شهر كانون الاول 2010 .

- من الجدير بالذكر حصول الموافقة على قيام البنك الدولي بأجراء التقييم المشترك لجمهورية العراق وذلك من خلال الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (المينافاتف) وقد ارسل فريق مختص لهذا الغرض لاجراء التقييم المشترك .

وما يذكر بهذا الصدد الى ان أنظمة الدفع والتسوية ترتبط بشكل وثيق بالوظيفتين

الرئيسيتين للسلطات النقدية المتمثلة في:

- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية)

- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية)

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الأنظمة اضافة الى دورها كمستخدم لنظام الدفع لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات بيع او شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة او اي عمليات دفع اخرى.

فضلا عن سعي البنك المركزي العراقي لتطبيق أنظمة المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 بمساعدة وزارة الخزانة الامريكية كخطوة اساسية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي في العراق من خلال تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود ، وفق أنظمة المشاريع التالية:

نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS .

1- نظام المقاصة الالية ACH

2- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية CEP

3- نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS

4- نظام ربط المصارف العراقية IIBN

5- تجاوز نظام المدفوعات (18) ترليون دينار شهريا ما قلص نقل السيولة المالية يدويا بالاعتماد على مبدأ التحويل بين المصارف وفقا لنظام المدفوعات، اضافة الى ان نظام المدفوعات من الانظمة المتطورة في العمل المصرفي ، ولو تعذر تشغيله لخلق حالة من عدم القدرة على توفير الاموال بالوقت المناسب، ويقضي النظام بتداول التبادل المالي بين المصارف العراقية بأشراف البنك المركزي العراقي.

ويعمل البنك المركزي العراقي حاليا لاعداد الخطط اللازمة لتطوير كل من:-

- 1- مدفوعات التجزئة وبناء الموزع الوطني (National Switch) .
- 2- اعداد التعليمات والتشريعات اللازمة لانظمة الدفع في العراق.
- 3- تطوير فعاليات المدفوعات المختلفة (RTGS, C-ACH, CSD) بما فيها فعاليات السوق الوطنية.
- 4- ربط سوق العراق للاوراق المالية مع نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية.

من اجل العمل في بيئة قانونية سليمة سعى البنك المركزي العراقي لاصدار التشريعات واللوائح التنظيمية اللازمة لانظمة الدفع الالكتروني في العراق، كما عمل مع اطراف اخرى مثل (وزارة الخزانة الامريكية والوكالة الامريكية للتنمية والبنك الدولي) على اعداد قانون التوقيع والمعاملات الالكترونية وتمت موافقة مجلس الوزراء على هذا القانون وتم رفعه الى مجلس النواب للمصادقة عليه ، وبناءا على المادة (30) من هذا القانون خول البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات تنظم اعمال التحويل الالكتروني واية اعمال اخرى تتعلق بالامور المصرفية الالكترونية.

تم اصدار تعليمات من قبل البنك المركزي العراقي تنظم آلية تبادل الصكوك الالكترونية بين المشاركين بهدف تطوير العمل المصرفي منذ اواخر عام 2010 حيث شكلت لجنة ضمت كل من (البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية الخاصة ومصرفي الرافدين والرشيد) لوضع هذه التعليمات ، وقد حددت هذه التعليمات اثناء فترة اعداد هذا التقرير وابلغت المصارف كافة بكتاب قسم المدفوعات المرقم 290/23 والمؤرخ في 19 / 8 / 2012 بقيامهم بتطبيق اسس وقواعد عمل نظام مقاصة الصكوك الالكترونية وذلك بأخذ الاجراءات الفنية والادارية التي تنظم الية عمل هذا النظام .



وفي مجال توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية اعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط ، ونتيجة للتذبذب المستمر في عائدات النفط والخسائر عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدتها العراق مابعد عام 2003، بدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت ليس التكيف مع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية وسوق رأس المال لدوره في خلق فرص العمل، وتقديم الخدمات المالية المختلفة من خلال السوق المالية العراقية والتي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية، وتضم التشكيلات التالية :

- 1 - المصارف وفروعها
 - 2 - شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة
 - 3 - صندوق توفير البريد
 - 4 - هيئة الاوراق المالية
 - 5 - سوق العراق للاوراق المالية
 - 6 - شركات الصرافة
 - 7 - شركات التحويل المالي
 - 8 - شركات الاستثمار المالي
 - 9 - صندوق التقاعد
 - 10 - شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة
 - الشركة العراقية للكفالات المصرفية
 - الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
 - 11 - مركز الايداع العراقي
 - 12 - الشركة العالمية للبطاقة الذكية
 - 13 - شركة الاموال لخدمات الصيرفة الالكترونية
 - 14 - وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل العملة.
 - 15 - وهناك مؤسسات سائدة اخرى للجهاز المصرفي منها:
 - رابطة المصارف الخاصة في العراق.
 - شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية.
 - مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري.
- اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

- اما في مجال التقنيات المصرفية وتنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي ، واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك وبطاقات الائتمان والخصم ومدفوعات الصكوك السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة)"،

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية الحكومية والخاصة وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق، اجري قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للاحصاء والابحاث استبيان خلال عام 2011 وتبين من نتائج الاستبيان ماييلي:

قامت المصارف العراقية بأعتماد الوسائل التقنية في اجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف camel، تستخدم المصارف العراقية (الاهلية والحكومية) وفروع المصارف الاجنبية انظمة مصرفية في عملها وتختص بالمصارف الالي والبطاقة الالكترونية وتطبق بشكل محدود لبعض الفعاليات المالية في اغلب المصارف ومن الانظمة المستخدمة :-

- 1- نظام (Misys Equation) وهو مستخدم في المصارف (العراقي للتجارة، التجاري العراقي، المنصور، انتركونتيننتال) .
- 2- نظام (Banks) مستخدم في عدد من المصارف الاهلية (بغداد ، العراقي الاسلامي ، الاستثمار، الوركاء ، المتحد ، الخليج ، اشور ، الهدى ، ملي ايران ، وقفلر ، الزراءات التركي) .
- 3- نظام (Orion) مستخدم في مصرف الشرق الاوسط.
- 4- نظام (Kapiti NBK) مستخدم في مصرف الائتمان العراقي.
- 5- نظام (Hub universal banking) مستخدم في مصرف دار السلام.
- 6- نظام (I.C.B.S) مستخدم في المصارف (الاهلي العراقي والموصل والاتحاد العراقي) .
- 7- نظام (Orion) مستخدم في المصارف (الشرق الاوسط وبابل و الشمال و عبر العراق) .
- 8- نظام (FOXPRO UNDER DOS) مستخدم في مصرف سومر.
- 9- نظام (Phoenix) مستخدم في المصارف (التعاون الاقليمي ، ابو ظبي الاسلامي ، دجلة والفرات) ،



10 نظام (Flexy Enterprise Solutions) مستخدم في مصرف البلاد الاسلامي.

11- نظام (Temenos Globes) يستخدم في مصرفي (الوطني الاسلامي ، بيبيلوس) .

12- نظام (EBA Equation banking Application) وهو مستخدم في مصرف بيروت والبلاد العربية.

ان هذه الانظمة ساعدت في تطوير العمل المصرفي من جوانب عدة ، منها السرعة في تقديم الخدمات ، والدقة في اعداد البيانات المالية ، وسهولة الرقابة الداخلية والرقابة الشاملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي بما فيها عمليات مراقبة الاموال المشبوهة ومكافحة عمليات تمويل الارهاب .



المقدمة

استمراراً لنهج البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لكافة نواحي الاقتصاد الوطني ، ولكون استقرار القطاع المالي يأتي في اولويات عمل البنك المركزي واهدافه، جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على التطورات التي شهدتها القطاع المالي في العراق وزيادة متانته وقدرته على استيعاب الصدمات السلبية الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها هذا القطاع ، والتي قد تهدد استقراره وتطوره والاستعداد للتصدي لها.

يعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، اذ ان استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، او نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية او المحلية، او نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع الى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فأن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة الى الحاق الاذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي وهدفا اساسيا من اهدافه المنصوص عليها في احكام قانونه رقم (56) لسنة 2004.

لقد قام البنك المركزي بالمساهمة الفاعلة في تقوية اداء القطاع المصرفي بالاستناد الى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بأيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور، اضافة الى الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية .



أولاً: تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي لعام 2011

استناداً الى واجبات ومهام وصلاحيات البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 ... نستعرض فيما يلي اهم تطورات القطاع المالي ودور البنك المركزي العراقي في تعزيز السياسة المالية من خلال :

- 1- استمرار الرقابة الأشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في ادائها وفي اداء النظام المالي.
- 2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.

الى جانب الدور التنظيمي والأشرافي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فانه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مساهمته في استقرار الأسعار والأبقاء على معدلات تضخم منخفضة و بما يؤمن نظاماً فعالاً وسلساً للمدفوعات ويقوم بجمع وتبويب الأحصاءات لتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية.

وتعزيزاً لما جاء في اعلاه ، قامت المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار للنظام المالي للمصارف العراقية العاملة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.

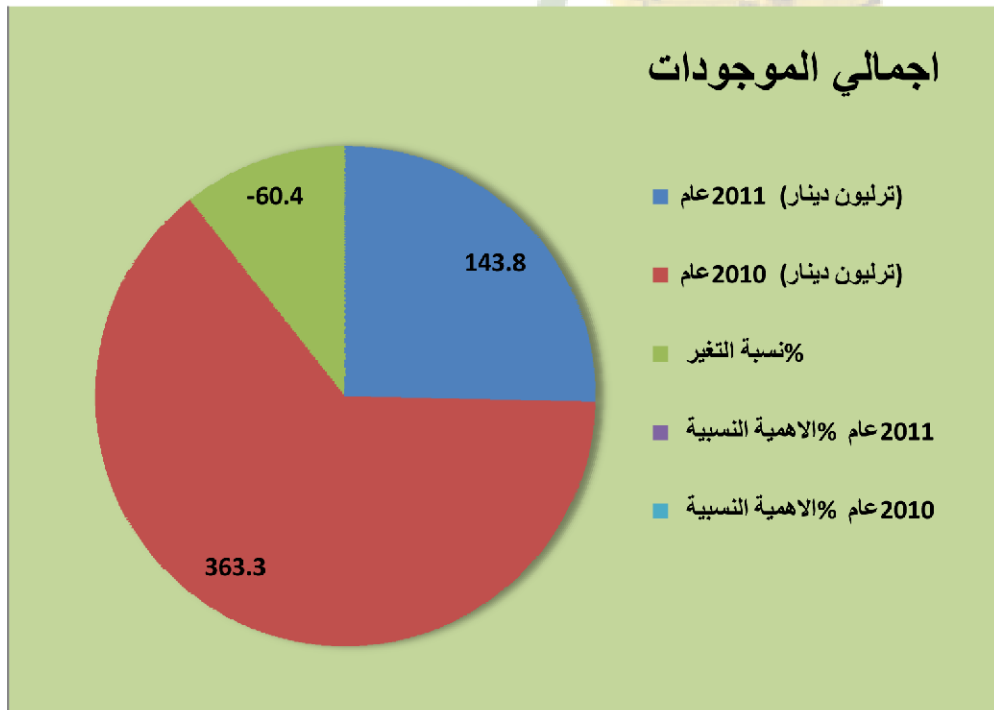
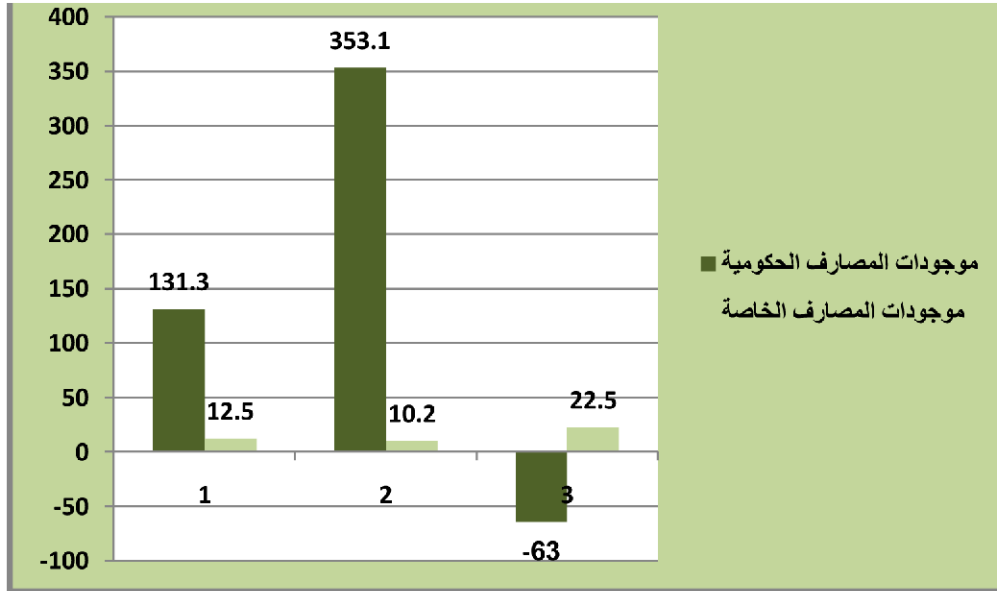
1-الموجودات*

سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2011 مبلغ (143.8) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (60.4٪) مقارنة مع نهاية عام 2010 البالغ (363.5) ترليون دينار وذلك لانخفاض رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشيد الى (86.2) ترليون دينار و17.9 ترليون دينار بعد اعادة تقييم الموجودات لديهما (حيث تم تنفيذ قيود العكس الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد). وتبلغ نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (68٪).

جدول رقم (1)					
اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2010 و2011					
الاهمية النسبية %		نسبة التغير %	عام 2010 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	التفاصيل
عام 2010	عام 2011				
		60.4-	363.5	143.8	اجمالي الموجودات
97	91	63-	353.1	131.3	موجودات المصارف الحكومية
3	9	20.2	10.4	12.5	موجودات المصارف الخاصة

استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظا على صدارته بنسبة (91٪) من اجمالي الموجودات للمصارف التجارية كافة، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (9٪) في عام 2011، وانخفض رصيد الموجودات الحكومية الى (131.3) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (63٪) مقارنة بعام 2010 البالغ رصيدها (353.1) ترليون دينار، بينما ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة الى (12.5) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (20.2٪) مقارنة بعام 2010 البالغ رصيدها (10.4) ترليون دينار كما مبين في الجدول رقم (1) اعلاه

*يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (211.3) ترليون دينار لعام 2011
المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2011) والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2010



2-المطلوبات

تعتبر الودائع* اهم مصدر لتمويل المصارف حيث بلغت في نهاية عام 2011 (42) ترليون دينار وبنسبة (29٪) من اجمالي المطلوبات لعام 2011، مقابل (36.3) ترليون دينار في عام 2010 اي بزيادة (5.7) ترليون دينار وبنسبة تغير (16٪).

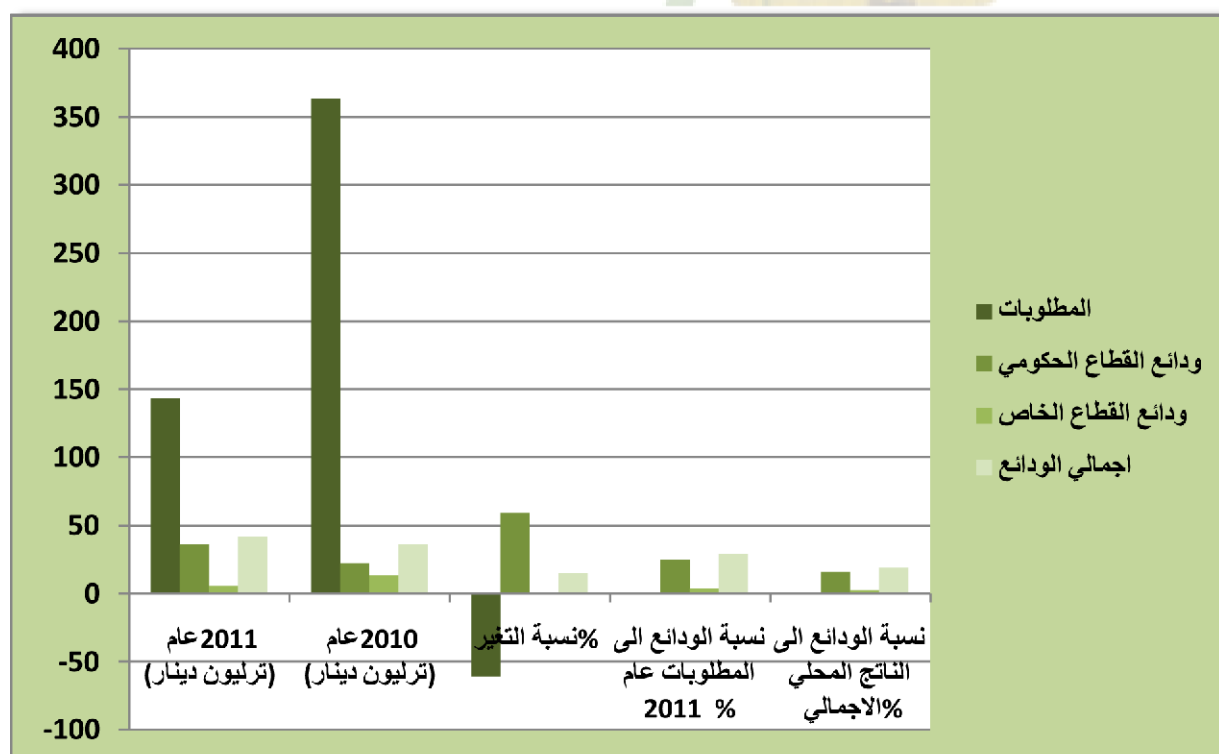
نستنتج مما تقدم ، بان هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى (917) فرعاً في مختلف محافظات العراق مقارنة بعدد فروع المصارف البالغة (912) فرعاً في نهاية عام 2010، اضافة الى ارتفاع الكتلة النقدية الى (51.7) ترليون دينار مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (42.8) ترليون دينار لعام 2010 وذلك لارتفاع الاصدار النقدي الى (27.9) ترليون دينار اي بزيادة مقدارها (3.8) ترليون دينار مقارنة بعام 2010، فضلاً عن ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار حيث وصلت الى (39.7) مليار دولار اي بزيادة مقدارها (4) مليار دولار مقارنة بعام 2010، كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على ما نسبته (63٪) من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (37٪) لعام 2011 وذلك لانخفاض رصيدها لدى المصارف الخاصة كما مبين في جدول رقم (2) ادناه :

* باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية
المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية لبيانات عام 2011 والنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2010



جدول رقم (2)
اجمالي المطلوبات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2010 و 2011

التفاصيل	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2010 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	نسبة الودائع الى المطلوبات عام 2011 %	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي %
المطلوبات	143.8	363.3	-60.4		
ودائع القطاع الحكومي	26.3	22.6	16	18	12
ودائع القطاع الخاص	15.7	13.7	15	11	7
اجمالي الودائع	42	36.3	16	29	19



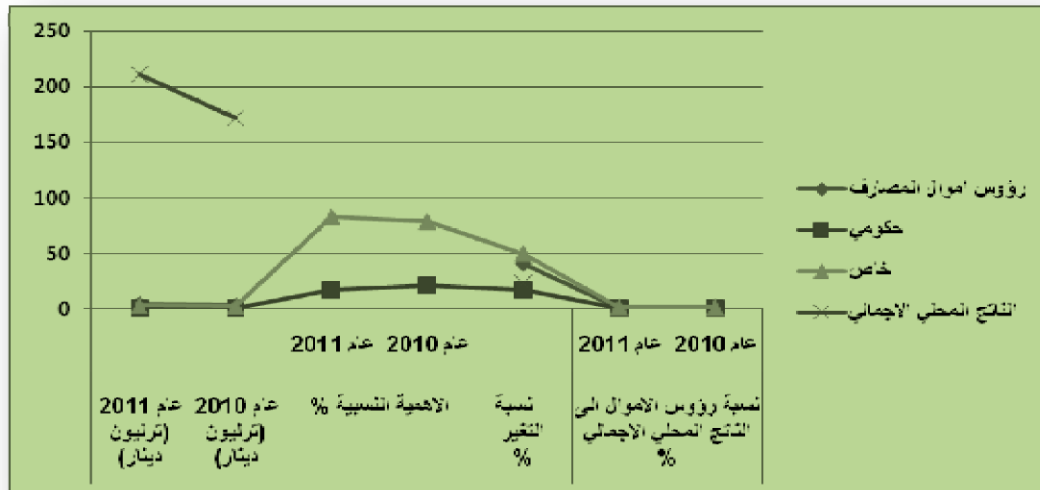
3- رؤوس الاموال والاحتياطيات

بلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2011 (3.95) ترليون دينار منها (653.6) مليار دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (17%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (83%) برؤوس اموال قدرها (3.3) ترليون دينار ، مقارنة مع (2.9) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف التجارية العاملة في نهاية عام 2010 ، حيث شهدت رؤوس الاموال للمصارف كافة زيادات متتالية ، وان عدد المصارف التي قامت بزيادة رؤوس اموالها (21) مصرفا ، وهناك ستة مصارف تفوق رؤوس اموالها الـ(100) مليار دينار اعتبارا من عام 2010 لغاية 31 / 12 / 2011 ، كما في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

رؤوس اموال المصارف لعامي 2011 و 2010

نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة التغير %		الاهمية النسبية %		عام 2010 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	التفاصيل
	عام 2010	عام 2011	عام 2010	عام 2011			
							رؤوس اموال المصارف
	1.6	1.9	36		2.9	3.95	
	0.3	0.3	8	21.4	0.6	0.65	حكومي
	1.3	1.6	43	78.6	2.3	3.3	خاص
			23		171.9	211.3	الناتج المحلي الاجمالي





كانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2011 (36٪) مقارنة بعام 2010 ، اذ ارتفعت لفترة المقارنة بـ(1.5) ترليون دينار، وذلك لاستجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس اموالها لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30 وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص.

كما بلغت احتياطات رؤوس الاموال (1.6) ترليون دينار للمصارف الحكومية و (191) مليار دينار للمصارف الخاصة.

يعتبر هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، و يضمن سلامة ومثانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيل امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للاقراض براسمال المصرف واحتياطياته السليمة ، حيث ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لكي تدخل بقوة في السوق العراقية لتساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي.

بلغت نسبة رؤوس اموال الشركات المصرفية المساهمة (المصارف الاهلية الى الناتج المحلي الاجمالي) (1.6٪) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.3٪) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 وهي الأكثر ضآلة مقارنة بنسبة المصارف الأهلية ، ويسعى البنك المركزي العراقي حثيثا لرفع هذه النسبة وتطوير مساهمة الجهاز المصرفي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي .

وتحقق هذا النمو في رؤوس اموال المصارف العاملة نتيجة لعوامل عدة وهي:-

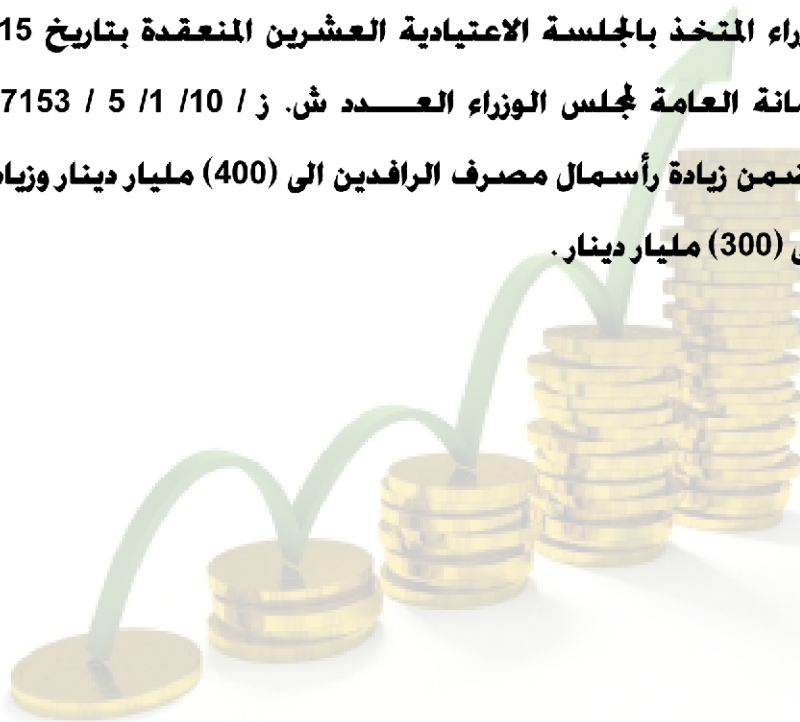
- 1- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها لتلبية لتوجيهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (250) مليار دينار على ان يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار في 30 / 6 / 2010 ولغاية 30 / 6 / 2013 .
- 2- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2011 الى (5) مصارف هي (مصرف وقفلر التركي ، مصرف ابو ظبي ، مصرف التنمية الاسلامي ، مصرف ايش التركي ، مصرف البركة التركي).
- 3- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف.
- 4- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق مساهميها.
- 5- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

- 6- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم رأسمالها استناداً الى احكام المادتين 30 و33 من قانون المصارف النافذ.
- 7- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها ، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال.
- 8- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية ، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية.
- 9- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم افضل وفق نظام (Camel)، ومنحها صلاحية شراء كمية اكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لتلبية متطلباتها وزبائنها منسوبا الى رأسمالها لكون فقرة رأس المال احد المكونات الرئيسة لهذا النظام.
- الا ان نسبة اجمالي رؤوس اموال (المصارف الاهلية) والقيمة الاسمية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (1%) ، (1.8%) على التوالي وان هذه النسبة مازالت متدنية ولم تبلغ الحد الاعلى لنسبة الاستثمار البالغة (20%) من رؤوس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة، التي حددها البنك المركزي العراقي استناداً لاحكام المادة (33) من قانون المصارف و تدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي في العراق.
- بالرغم من كون رؤوس اموال المصارف الخاصة تشكل نسبة (84%) من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة الا ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح لهذه المصارف لم يتعد (20%) بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (82%) الامر الذي جعل رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر(اي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساس والمساند



على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط مما يجعل كفاية رأس المال او ما يسمى بنسبة الملاءة بأقل ما يمكن و خارج النسبة المعتمدة وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن (8٪) و (12٪) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

ويتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 2012 / 5 / 15 والمبلغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش. ز / 10 / 1 / 5 / 17153 فـ في 2012 / 5 / 17 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (300) مليار دينار.



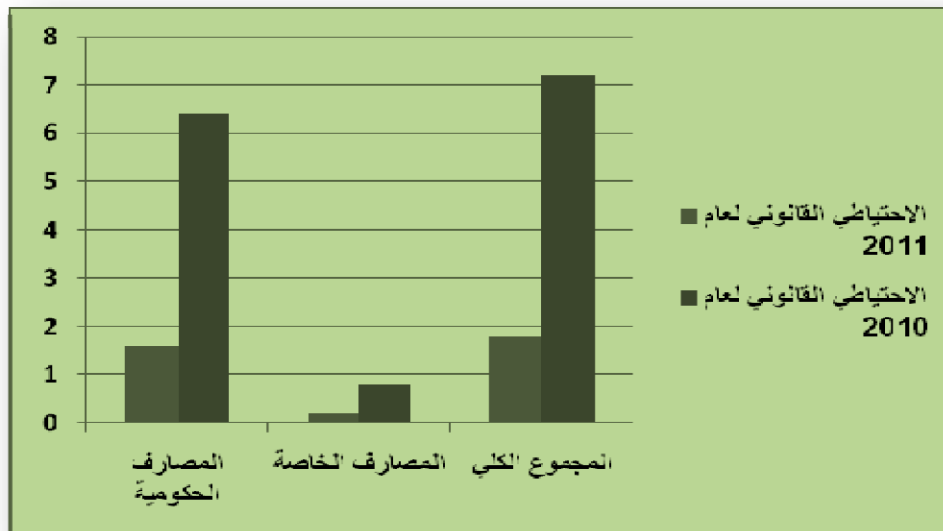
$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الاساس} + \text{رأس المال السائد}}{100 \times \frac{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية}}{\text{داخل الميزانية}}}$$

(المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية لبيانات عام 2011 والنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2010.

انخفضت احتياطات المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2011 الى (1.8) ترليون دينار مقارنة بعام 2010 البالغ رصيدها (7.2) ترليون دينار، وذلك تلبية الى تعميم البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتخفيض المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1 كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
الاحتياطي القانوني لعامي 2011 و 2010

التفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام 2011	الاحتياطي القانوني لعام 2010	نسبة التغير
المصارف الحكومية	1.6	6.4	75-
المصارف الخاصة	0.2	0.8	75-
المجموع الكلي	1.8	7.2	75-





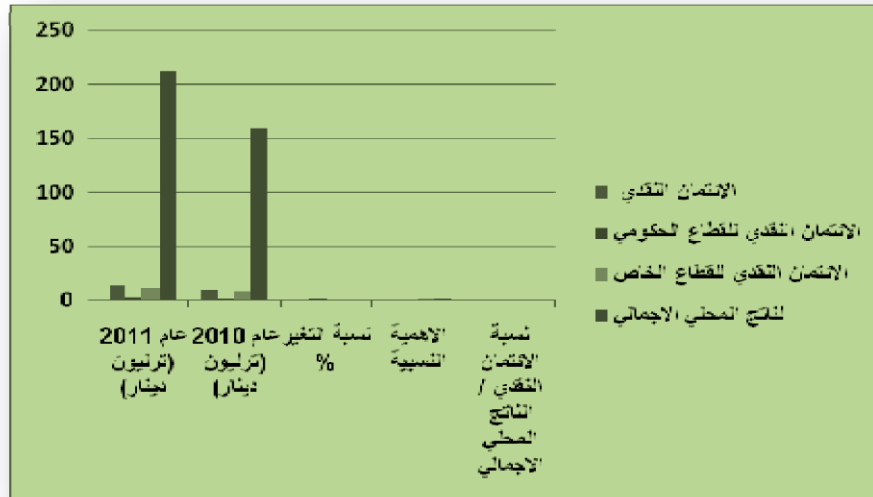
4- الائتمان*

بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام 2011 (13) ترليون دينار وبنسبة زيادة مقدارها (38%) مقابل (9.4) ترليون دينار في نهاية عام 2010، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (6%) منها (4%) للمصارف الحكومية و (2%) للمصارف الخاصة ، و هي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد كما مبين في جدول رقم (5) ادناه :

جدول رقم (5)

الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2011 و 2010

التفاصيل	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2010 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الاهمية النسبية	نسبة الائتمان النقدي / الناتج المحلي الاجمالي
الائتمان النقدي	13	9.4	38		6.2
الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	1.6	0.9	78	12	0.8
الائتمان النقدي للقطاع الخاص	11.4	8.5	34	88	5.4
الناتج المحلي الاجمالي	211.3	159.3	33	100	



* باستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا
المصدر/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية

والتشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2011

يشير الاستبيان الذي سبق ارساله للمصارف والاجابات عليه الى أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب الى ما يأتي :

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .
- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .
- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية لاتتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل ، حيث بلغ اجمالي رؤوس الاموال (3.95) ترليون دينار للمصارف كافة، وأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أقل من (12٪) وهو المصرف الذي يستقطب أكبر رصيد للودائع ، أذ يبلغ هذا المؤشر للمصارف الحكومية (36.1) ترليون دينار منها (19.2) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(11.9) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (5) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، ومصرف العراقي للتجارة) . في حين حظيت المصارف الاهلية بحوالي (5.9) ترليون دينار و تبلغ نسبة كفاية رأس المال أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12٪).

جدول رقم (6)

الائتمان النقدي حسب القطاع والاهمية النسبية لكل قطاع كما في 2011/12/31

(مليار دينار)

التفاصيل	المصارف الحكومية	الاهمية النسبية	المصارف الاهلية	الاهمية النسبية	المجموع	الاهمية النسبية
الزراعة والصيد والغابات	1,276.0	7.7	27.8	0.7	1,303.8	6.4
المنجم واستخراج الفحم	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الصناعات التحويلية	602.0	3.6	172.2	4.6	774.2	3.8
الكهرباء والغاز	1.9	0.01	154.2	4.091	156.1	0.77
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	3,447.0	20.8	2,472.4	65.6	5,919.4	29.1
النقل والتخزين والمواصلات	785.7	4.7	103.5	2.7	889.2	4.4
التمويل والتأمين والعقارات والخدمات	3.2	0.02	120.0	3.18	123.2	0.61
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	7,189.0	43.4	361.8	9.6	7,550.8	37.1
العالم الخارجي	5.5	0.03	0.0	0.00	5.5	0.03
التشييد والبناء	3,257.0	19.7	357.5	9.5	3,614.5	17.8
المجموع	16,567.3	100.0	3,769.4	100.0	20,336.7	100.0



- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2011 زيادة قدرها (38%) ليبلغ (13) ترليون دينار بعد ان كان محدود (9.4) ترليون دينار عام 2010 ، موزعة بنسبة (37.1%) لقطاع الخدمات و (29.1%) لقطاع التجارة والمفرد، و (17.8%) لقطاع البناء والتشييد و (6.4%) لقطاع الزراعة، و (4.4%) لقطاع النقل والتخزين، و (3.8%) لقطاع الصناعات التحويلية، و (0.77%) لقطاع الكهرباء والغاز، و (0.6%) لقطاع التمويل والتأمين ، و (0.03%) لقطاع العالم الخارجي، ومع ذلك فأن هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب .



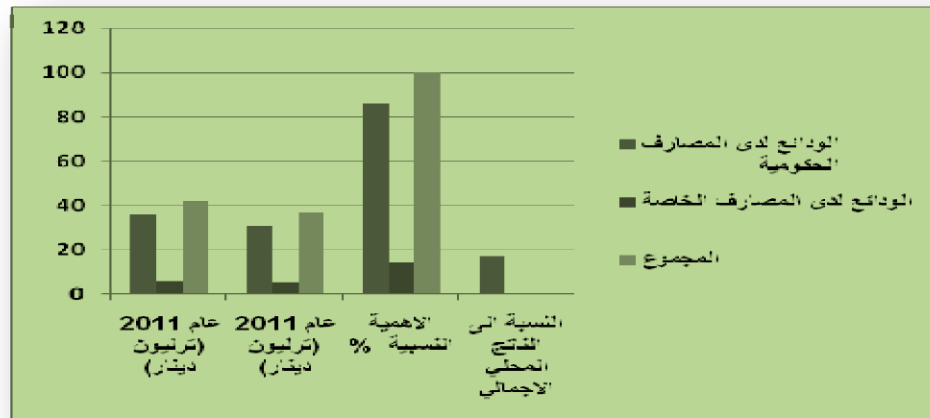
5- الودائع*

احتلت الودائع لدى المصارف الحكومية نسبة (86%) من مجموع الودائع نهاية عام 2011 كما في الجدول رقم (7)، ويعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية، وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية، اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى (15%).

جدول رقم (7)

اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2011 و 2010

التفاصيل	عام 2011 (ترليون دينار)	عام 2011 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية %	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
الودائع لدى المصارف الحكومية	36.1	30.9	86	17
الودائع لدى المصارف الخاصة	5.9	5.4	14	3
المجموع	42	36.1	100	20



وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشيد حيث تراوحت بين (1% - 30%) ومن (14% - 92%) للمصارف الحكومية الباقية، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (13% - 566%)، الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف لكونها مضمونة (100%) من جانب الحكومة.

* باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية



وشكلت الودائع الاهلية (لدى المصارف الحكومية والخاصة) نسبة (7%) من الناتج المحلي الاجمالي نهاية عام 2011 والتي تبلغ (15.7) ترليون دينار، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي في بناء قطاع مالي قوي ومتين.

لما تقدم يلاحظ ان نسبة الائتمان النقدي المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية، اذ تبلغ هذه النسبة (6%) على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي الى (14%).، الا ان ذلك قد ساعد على ارتفاع مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من (9.4) ترليون دينار الى (13) ترليون دينار كما وضحناه في الجدول رقم (5).

6 - الديون المتعثرة

ما زالت الديون المتعثرة البالغة قرابة (459.3) مليار دينار تشكل عبئا على الاستقرار المالي لعام 2011، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (41%) والبالغة (190.2) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (59%) والبالغة (269.1) مليار دينار مقارنة 2010 والبالغ (297) مليار دينار منها (35%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية و (65%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة.

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعى المصارف الى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية.

ومن الجدير بالذكر، قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) الى (6%) كأداة من أدوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق ، فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة ومنح اجازة لشركة الكفالات المصرفية والتي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية (250000) دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي .

7- اسعار الفائدة

على الرغم من انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي (Policy Rate) الى (6%) بتاريخ 2010 /3 /31 وارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (38%) نهاية 2011 مقارنة بعام 2010 ، الا انه لم يكن مؤثرا في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و بالمستوى المطلوب وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه عاملين اساسيين هما:-

أ- رفع نسبة رؤوس الاموال مؤخرا للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياسا بالطلب الفعلي عليها.

ب- زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية استنادا الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتي تقدر بـ (50%) من مجموع الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر.



وعلى الرغم من انخفاض اسعار الفائدة على الودائع الادخارية الثابتة بأنواعها في المصارف التجارية الى (5.2% ، 5.9% ، 6.9% ، 7.9% ، 5.3%) سنويا لعام 2011 مقارنة بعام 2010 البالغ (5.5% ، 6.1% ، 7.2% ، 8.1% ، 6.3%) سنويا الا انه لم يؤثر سلبا على رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حيث ارتفع الى (42) ترليون دينار مقارنة بـ (36.3) ترليون دينار نهاية عام 2010 اي مرتفعا بـ (15.7%) ، ويعزى ذلك الى ان غالبية المودعين يفضلون توفر جانب الامان في ودائعهم كهدف رئيسي والحصول على الفائدة كهدف ثانوي ، في حين ما زالت اسعار الفائدة سالبة اذ يبلغ متوسط الانتشار بين سعر الفائدة المقبوضة وسعر الفائدة المدفوعة اكثر من (8%) وهي اعلى من النسبة المعيارية البالغة (3%).

8 - كفاية رأس المال ونسبة السيولة

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2011 وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من الحد الأدنى المقرر استنادا لاحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضائلة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في حين كانت لدى المصارف الاهلية أكثر من (30%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس امول المصارف خلال عام 2011 لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح ، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%).

ما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم ، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فأن البنك المركزي ومن خلال مراقبته على الجهاز المصرفي يركز على

الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار المواثمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجراء اختبارات اوضاع ضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

9 - الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2011 مبلغ (6.2) ترليون دينار، شكلت منها (4.7) ترليون دينار بأدوات الاستثمار العراقية و(1.5) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية. هذا وشكلت الاستثمارات العراقية (3.8) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(933) مليار دينار للمصارف الاهلية . في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (1.5) ترليون دينار ، منها (1.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقاربة (82) مليار دينار للمصارف الخاصة. بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (6.2) ترليون دينار ساهمت بنسبة (2.9%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

10 - الكثافة المصرفية

يتكون النظام المصرفي في العراق حتى نهاية عام 2011، من (7) مصارف حكومية و (43) مصرف اهلي بضمنها (11) فرعاً لمصارف اجنبية، اضافة الى عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية ، وبهذا فأُن عدد فروع المصارف يبلغ اكثر من 917 فرعاً ومكتباً. علماً إن هناك 7 مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (49% - 81%) من رأس المال. الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل 40 ألف نسمة ، في حين تبلغ مثل هذه النسبة 6 مصارف لكل 10 آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل 10 آلاف نسمة في بلد مثل لبنان.



ثانياً: البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق

ان من ابرز المهام التي يضطلع بتنفيذها البنك المركزي العراقي هي المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال المهام الموكلة الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأنتمان حيث تهدف الرقابة المصرفية الى حماية أموال المودعين وحقوق المساهمين، وضمان مساهمة فعالة وايجابية للمصارف بتمويل القطاعات الانتاجية والخدمية، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني ومكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب.

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، واصلت الاقسام التابعة لتلك المديرية خلال عام 2011 جهودها التفتيشية والرقابية للمصارف المجازة وشركات التحويل المالي وغيرها من المؤسسات المالية الاخرى غير المصرفية الساندة للقطاع المصرفي، وكما موضح في ادناه:-

الرقابة على المصارف

تتضمن الرقابة على الجهاز المصرفي في العراق مستويات رئيسة هي :

- 1 - رقابة السلطة الرقابية على المصارف المتمثلة بالبنك المركزي العراقي .
- 2 - الرقابة الداخلية للمصرف من خلال انظمة ولجان الضبط والرقابة بما فيها اللجان المرتبطة بمجلس الادارة ومراقب الامتثال .
- 3 - المدقق الخارجي وعلاقته بالبنك الذي يتم تعيينه استنادا لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، ويتم اختياره بموافقة هذا البنك ولمدة خمس سنوات بعد ان يتم ترشيحه في اجتماع الهيئة العامة للمصرف، ونظمت المادة المذكورة والمواد اللاحقة بها 47 و 48 واجباته بشكل مفصل .

ادوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي

- 1 - **التراخيص:** ينفرد البنك المركزي بسلطة ترخيص واجازة المصارف وفروعها داخل وخارج العراق ويخضع الترخيص والاجازة لمدى حاجة السوق المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي لمصارف جديدة. كما يتحقق البنك المركزي من تحقيق المصرف او الفرع لمعايير الترخيص الصادرة منه التي تهدف الى ضمان وجود مصارف تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية وبالتالي تعزيز القطاع المصرفي العراقي .
- 2 - **الرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الاوضاع المالية للمصارف من خلال تحليل بيانات المصرف واحتساب اهم النسب والمؤشرات المالية لبيان المركز المالي للمصارف والشركات المالية غير المصرفية ومعرفة مدى التزام المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات.
- 3 - **الرقابة الميدانية:** وتتم من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف اعتيادية مخططة او استثنائية للتأكد من التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة ووفق خطة تفتيش مقرر مسبقا من قبل البنك المركزي العراقي . ويستخدم البنك المركزي نظام **CAMEL*** لتقييم المصارف، والمرفق طيا يوضح نتائج التقييم لعامي 2009 وعام 2010 .

* **CAMEL** ويسمى ايضا مؤشرات الحيلة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية **Capital adequacy** كفاية رأس المال، **Asset quality** جودة الموجودات ، **Management quality** سلامة الإدارة ، **Earnings** الربحية والأيرادات، **Liquidity** السيولة ، **Sensitivity to Market Risk** الحساسية لمخاطر السوق .



البنك المركزي العراقي
المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان
قسم التفتيش الميداني

جدول رقم (8)
بتصنيف المصارف الاهلية بموجب نظام CAMEL من خلال مراقبة اعمالها لعامي 2010 و 2009 وفقا لميزانياتها كما في
2009/12/31 ، 2010/12/31

ت	اسم المصرف	التقييم لعام 2010		التقييم لعام 2009	
		التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة
-1	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	ممتاز	1C	ممتاز	1C
-2	مصرف كوردستان الدولي	ممتاز	1C	جيد جدا	2B
-3	المصرف المتحد للاستثمار	جيد جدا	2A	جيد جدا	2C
-4	مصرف الخليج التجاري	جيد جدا	2B	جيد جدا	2C
-5	مصرف الائتمان العراقي	جيد جدا	2C	جيد جدا	2C
-6	مصرف اشور الدولي	جيد جدا	2C	جيد	3B
-7	مصرف الهدى	جيد جدا	2C	جيد	3
-8	مصرف التعاون الاقليمي	جيد جدا	2C	جيد جدا	2A
-9	مصرف اربيل	جيد جدا	2C	*	*
-10	مصرف جيهان	جيد جدا	2A	جيد	3
-11	المصرف الوطني الاسلامي	جيد جدا	2C	*	*
-12	مصرف بابل	جيد	3	جيد	3
-13	مصرف الشمال	جيد	3A	جيد جدا	2C
-14	مصرف المنصور	جيد	3A	جيد	3
-15	مصرف الاستثمار العراقي	جيد	3A	جيد	3C
-16	مصرف ايلاف الاسلامي	جيد	3A	جيد	3B
-17	مصرف سومر	جيد	3A	جيد	3B
-18	مصرف دجلة والفرات	جيد	3B	جيد جدا	2C
-19	مصرف البلاد الاسلامي	جيد	3B	جيد جدا	2C
-20	المصرف العراقي الاسلامي	جيد	3B	حدي	4B
-21	مصرف الاقتصاد	جيد	3B	جيد	3
-22	مصرف دار السلام	جيد	3B	جيد	3A
-23	مصرف الموصل	جيد	3B	جيد	3
-24	مصرف بغداد	جيد	3C	جيد جدا	2C
-25	المصرف التجاري العراقي	جيد	3C	جيد	3C
-26	المصرف الاهلي العراقي	جيد	3C	حدي	4
-27	المصرف العراقي للتجارة TBI	جيد	3C	*	*
-28	مصرف الاتحاد العراقي	حدي	4A	جيد	3A
-29	مصرف عبر العراق	حدي	4A	حدي	4B
-30	مصرف اميرالد	حدي	4A	*	*

* غير متوفر

التقييم من الاعلى الى الادنى (ممتاز ، جيد جدا ، جيد ، حدي ، ضعيف)
الدرجة من الاقوى الى الضعيف من (1-5) .

التقييم لعام 2010 منشور على موقع البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

البيئة التشريعية

يعمل البنك المركزي وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته وهي:

- 1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
- 2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
- 3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
- 4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004
- 5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004
- 6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997
- 7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997
- 8 - الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

واستنادا لما جاء في اعلاه قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال المناطة بالتدقيق المكتبي للمصارف الحكومية والخاصة والشركات المالية غير المصرفية وكما يلي:

- تدقيق (576) موازنة شهرية للمصارف الحكومية والخاصة وتشكل (96%) من خطة التدقيق لعام 2011.
- تدقيق (576) جدولا لكفاية رأس المال للمصارف كافة وتشكل (96%) من خطة التدقيق لعام 2011.
- تدقيق (516) جدولا لكشوفات احتساب الاحتياطي القانوني للمصارف كافة وتشكل (96%) من خطة التدقيق لعام 2011.
- احتساب نسب السيولة لموازنات المصارف البالغة (576) موازنة وتشكل (96%) من خطة التدقيق لعام 2011.
- تدقيق (108) شركة استثمار مالي واعداد المطالعات بنتائج التدقيق وتشكل (100%) من خطة التدقيق لعام 2011.

تبين من خلال تدقيق اعمال المصارف والشركات المذكورة اعلاه وجود عدة مخالفات قانونية ومخالفات لتعليمات البنك المركزي لمختلف العمليات المصرفية المنفذة من قبل المصارف والتي تؤثر على سلامة الوضع المالي لها ، وقامت هذه المديرية باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تلك المخالفات حيث تم تبليغ المصارف كافة بأهم مخالفاتهم ومدى التزامهم وتنفيذهم لتعليمات البنك المركزي العراقي وذلك من خلال ارسال (1250) كتابا.



وفيما يتعلق بالتفتيش الميداني للمصارف والشركات قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال التالية:

- تدقيق اعمال (69) فرعاً لفروع المصارف الحكومية (رافدين ، الرشيد ، العراقي للتجارة، العراق) وتشكل (192%) من خطة التفتيش لعام 2011.

- تدقيق اعمال (13) فرعاً لفروع المصارف الاختصاصية (الزراعي ، الصناعي ، العقاري) وتشكل (433%) من خطة التفتيش لعام 2011.

- تدقيق اعمال (213) فرعاً لفروع المصارف الخاصة وتشكل (118%) من خطة التفتيش لعام 2011.
- تدقيق اعمال (23) مؤسسة مالية وسيطة (حكومية واهلية) وتشكل (230%) من خطة التفتيش لعام 2011.

- تدقيق اعمال (8) شركات للاستثمار المالي وتشكل (127%) من خطة التفتيش لعام 2011.
- تدقيق اعمال (38) شركة للتحويل المالي وتشكل (127%) من خطة التفتيش لعام 2011.
- تدقيق اعمال (6) فروع لمصارف اجنبية وتشكل نسبة (150%) من خطة التفتيش لعام 2011.
- تدقيق اعمال (230) شركة توسط لبيع وشراء العملة الاجنبية وتشكل (230%) من خطة التفتيش لعام 2011.

ولغرض زيادة الكثافة المصرفية في العراق قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة المصارف بمنح اجازة ممارسة الاعمال والموافقة على فتح عدد من الفروع والمكاتب للمصارف المحلية والاجنبية والشركات غير المصرفية داخل وخارج العراق اضافة الى عدد من شركات التحويل المالي وكما موضح ادناه:

- منح اجازة ممارسة اعمال مصرفية لمصرف محلي.
- منح اجازة ممارسة اعمال مصرفية الى (4) فروع لمصارف اجنبية.
- منح اجازة ممارسة اعمال الى (2) شركة للتحويل المالي.
- منح (202) موافقة فتح فروع للمصارف المحلية.
- منح (12) اجازة ممارسة اعمال لشركات الصرافة.
- منح (60) موافقة فتح فروع لشركات التحويل المالي.

ولتوفير قاعدة بيانات سليمة تتضمن المعلومات الائتمانية قامت هذه المديرية من خلال الادارات العامة للمصارف بتحديث وتعديل واطافة والغاء كفلاء الى (8000) معاملة.

وفي مجال مكافحة غسل الاموال تم وضع اشارة حجز اموال (افراد وشركات) ووضعهم في القائمة السوداء والبالغ عددهم (200) ما بين شخص وشركة.

- اصدار (19) تعميما خاصة بغلق واعادة فتح حسابات للزبائن .
- اصدار (20) تعميما بشأن ادراج ورفع زبائن المصرف المقترضين المتوقفين عن الدفع.
- اصدار نشرة توافيق المخولين العاملين في المصارف البالغ عددها (80) مخولا.
- اجابة المصارف عن (11924) زبون من زبائنهم المقترضين لتوفير قاعدة بيانات رصينة لاغراض الائتمان.
- اجابة (8) استفسارات لمجلس الوزراء بشأن منظمات المجتمع المدني واطلاق الارصدة للمنظمات والاتحادات والجمعيات ومخاطبة المصارف لهذا الغرض.

الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي لتطوير اعمال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2011 من خلال الاجراءات الاتية:-

1. الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات المصارف ، وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة وسرعة اتخاذ القرار.
2. اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان او تحديد مخاطر كل صنف والزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر كل صنف.
3. اعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camel) في تقييم الاداء المصرفي وبدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق البلد العربي الثالث المطبق لهذا النظام.
4. تم اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي وتدقيقها وقرارها من قبل مجلس شوري الدولة ونشرها في الجريدة الرسمية بعددها الصادر في 2011/1/3.
5. اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تأهيل وهيكلية المصارف الحكومية لكونها تمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي في العراق حيث تقدم 90% من حجم العمل وتملك 43% من الفروع ولديها 99% من الودائع الحكومية.
6. الموافقة على انشاء المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ومسودة قانون شركة لضمان الودائع، والشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والسماح للمصارف الاجنبية لانشاء مصارف كاملة تابعة لها ، او



فتح فروع او مكاتب تمثيل، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة القائمة بدون حدود.

7. اعداد موازنة مصرفية جديدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل غالبية المصارف منذ عام 2010 وحتى الان.

8. تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة على المصارف العراقية من خلال قيام البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ورابطة المصارف العراقية بتدريب الكادر الوظيفي للمصارف لكونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.

9. السماح للمصارف الشاملة بفتح نوافذ لممارسة الخدمات المصرفية الاسلامية .

10. اعداد تعليمات لادخال واخراج رؤوس الاموال للمستثمرين الاجانب، ومنحهم قروض من المصارف العراقية .

المؤشرات الرقابية القانونية والمعيارية المستخدمة في مراقبة المصارف

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي ومن خلال هذه المديرية على استخدام نسب قانونية ومعيارية ابرزها:

1 - الحد الادنى لرأس المال والبالغ 100 مليار دينار للمصارف القائمة حتى 2011/6/30

و(250) مليار دينار في موعد اقصاه 2013/6/30 للمصارف الجديدة و (7) مليون دولار لفروع

المصارف الاجنبية استنادا الى احكام المادة (14) من قانون المصارف النافذ.

2 - مراقبة مدى احتفاظ المصارف بالحد الادنى لكفاية رأس المال البالغ (12%) المحددة في احكام المادة (16) من قانون المصارف اضافة الى مراقبة كل من :

- نسبة اجمالي الاستثمار الى رأس المال والاحتياطي البالغة (20%) المحددة وفقا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف.

- نسبة اجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات البالغة (400%) (اربعة اضعاف رأس المال) وفق المادة (31) المتعلقة بالتركزات الائتمانية لكبار المقترضين.

- نسبة اجمالي الائتمان المقدم من المصرف لكافة فئات المقترضين التي لا تزيد على ثمانية اضعاف رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف.
- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني البالغة (10%) من اجمالي الودائع مع احتفاظ المصارف بنسبة (5%) كنقود سائلة في خزائنها.
- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه للزبون واحد المحدد بنسبة (10%) من رأسماله واحتياطياته.
- نسبة الائتمان الذي يمكن المصرف تقديمه للزبون وشركائه واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة (15%) من رأس المال والاحتياطي.

الموجودات السائلة

$$\text{نسبة السيولة التي لا تقل عن } (30\%) = \frac{100 \times \text{المطلوبات السائلة}}{\text{الموجودات السائلة}}$$

- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد التي لا تقل عن (2%) و لا تزيد على (5%).
- نسبة الموجودات الثابتة الى رأس المال والتي يجب ان لا تزيد على (40%).

فضلا عن قيام هذه المديرية بالمتابعة الدورية للسجلات والبيانات التي ترسلها المصارف الى البنك المركزي العراقي لمعرفة مدى محافظة المصارف على حقوق المودعين لديها ودراسة اساليب الرقابة واجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في المصارف وفروعها .



العقوبات الادارية والمالية بحق المصارف المخالفة

استنادا لاحكام المادة (62) من قانون البنك المركزي العراقي والمادة (56) من قانون المصارف النافذين ، يراعي البنك المركزي من خلال هذه المديرية عند فرض العقوبات مبدأين :

الاول - توفر السند القانوني

الثاني - اعتماد مبدأ التدرج في فرض العقوبات وكما موضح ادناه:

المخالفة الاولى: توجيه اشعارين احدهما للمدير المفوض والاخر الى رئيس مجلس الادارة.

المخالفة الثانية: توجيه اذار تحريري للمصرف.

المخالفة الثالثة: فرض الغرامة المنصوص عليها بالتعليمات والمعادلة لفائدة الائتمان الاول

زائدا 5%.

المخالفة الرابعة : فرض الغرامة مع ايقاف بعض عمليات المصرف.

المخالفة السادسة: فرض الغرامة مع تعيين وصي او سحب الترخيص الممنوح للمصرف.

الخطة المستقبلية للبنك المركزي العراقي لتطوير الرقابة المصرفية

- 1- التأكيد على التزام المصارف بمبادئ الحوكمة (الادارة الرشيدة) المتمثلة بالتقيد التام بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة .
- 2 - المتابعة الدقيقة والمستمرة لبيان مدى التزام المصارف والشركات المالية الوسيطة بالنسب القانونية والانظمة والتعليمات النافذة .
- 3 - تحديد ومتابعة ابرز المخالفات المصرفية واستدعاء المسؤولين من المصارف والشركات لغرض معالجة هذه المخالفات بأقرب وقت ممكن .
- 4 - عقد لقاء لمراقبي الامتثال بصورة دورية لبيان ملاحظاتهم حول المخالفات المرتكبة من المصارف وهل ذكرت في تقاريرهم المرفوعة عنها ، وابلاغهم بان دورهم هو الانذار المبكر وعليهم ذكر الحقائق والمخالفات المرتكبة من قبل المصارف وليس التفاوضي عنها لان ذلك اخلاص بواجباتهم .
- 5 - تطوير نظام الرقابة الداخلية ، وتعزيز دور لجان الائتمان ومراقبة الحسابات لضمان الالتزام التام بالقواعد والنظم الائتمانية والمحاسبية .
- 6 - مراقبة حالات تجاوز رئيس ونائب رئيس مجلس الادارة على صلاحيات المدير المفوض للمصرف او الشركة.
- 7 - متابعة عمليات مكافحة غسل الاموال وجعلها ضمن تقارير هيئات التفتيش وتحديد المعاملات المشبوهة بالتعاون مع مكتب مكافحة غسل الاموال .

- 8 - تدقيق ومتابعة عمليات شراء المصارف للعملة الاجنبية من المزداد باعتبارها من الانشطة الاستثمارية المهمة.
- 9 - اعتماد كل هذه الملاحظات في تقرير التقييم الائتماني للمصرف (Camel).
- 10 - اشراك اكبر عدد من موظفي المديرية في عمليات الكشف والتفتيش والتدقيق لاكتساب المهارة المكتبية والميدانية وتحقيق التكامل بينهما ، وبإشراف مباشر من المدير العام والمعاونين .
- 11 - قيام الهيئات التفتيشية باجراء التفتيش الميداني على فروع المصارف العاملة في المحافظات ومن ضمنها اقليم كردستان (في حالة التوصل الى اتفاق معهم) من اجل الوقوف على جميع اعمال الفروع المرتبطة بالمصارف بغية الوصول الى تقييم موضوعي لاعمالها وفقا لنظام (Camel).
- 12 - الاستمرار بعقد لقاء مع الموظفين المسؤولين عن اعداد الموازنة الشهرية لمتابعة اعداد وارسال الميزانية الجديدة المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية ومناقشة الفقرات الواردة فيها والصعوبات التي تعترض تنفيذها .
- 13 - قيام الكادر المتقدم في المديرية باعداد والقاء محاضرات على منتسبي المديرية لشرح التعليمات واللوائح التنفيذية الجديدة المعدة وفق المعايير الدولية والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية بعددها 4172 في 2011/1/3.
- 14 - القيام بمشروع اتمتة المعلومات المتبادلة بين البنك المركزي العراقي والمصارف من خلال منحة مقدمة من منظمة الخدمات المالية والخزانة الامريكية والتدريب على تطبيق التعليمات الجديدة لتنفيذ قانون المصارف والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية بعددها 4172 في 2011 / 1 / 3 .
- 15 - مشروع مع منظمة الخدمات المالية التطوعية (F.S.V.C) لتدريب عدد من موظفي المديرية على الية تقييم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصارف للتأكد من سلامتها، اضافة الى برنامج أتمتة المعلومات والاحصائيات المصرفية المعروف بـ (X.P.R.L).



ثالثاً: اعمال مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي

تأسس مكتب مكافحة غسل الأموال استناداً لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 وبإشراف عمله بموجب الأمر الإداري رقم 1308 في 19/4/2007 ويعتبر أول تجربة في جمهورية العراق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولانتماء العراق إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الـ (MENA FATF) متمثلاً بالبنك المركزي العراقي .

قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب مكافحة غسل الأموال من أجل النهوض بواقع عملي وجاد للرقى الى مستوى الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

- تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمكتب باستخدام برامج لادخال أسماء المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية والأجنبية المجازة من قبل هذا البنك والمؤسسات غير المصرفية المتمثلة بشركات التحويل المالي وشركات الصرافة وتبويب المعاملات المشبوهة و/ أو قيد التحقيق .

- التنسيق وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 مع الجهات الحكومية الوطنية مثل: هيئة النزاهة / وزارة الداخلية / وزارة الخارجية/ ومجلس شورى الدولة إضافة الى مؤسسات حكومية أخرى فيما يتعلق بمواضيع مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ، خاصة وإن المكتب ممثلاً في مجلس مكافحة الفساد المشترك مع هيئة النزاهة ووزارتي العدل والداخلية والجهات القضائية وحسب متطلبات العمل لقضايا الفساد الإداري والمالي والتعاون والتنسيق الشامل مع الأجهزة المعنية عند الحاجة .

- التنسيق مع الوحدات النظرية في البلدان العربية والمجاورة بشأن مواضيع تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

- إعداد مذكرات تفاهم مع الوحدات النظرية لإغراض المساعدة الإدارية بتبادل المعلومات بشأن موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

- التوجه للتنسيق مع إقليم كردستان لإنشاء وحدات مكافحة غسل الأموال في فرعي البنك المركزي اربيل والسليمانية يكون ارتباطها مع هذا المكتب لمتابعة خضوع المصارف العاملة في إقليم كردستان لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) والتعليمات الصادرة بموجبه .

- قيام المكتب بأجراء التقييم المشترك الذي سيجريه البنك الدولي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FATF) بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، حيث ان هذا التقييم يشمل عموم العراق مما يتطلب تضافر الجهود الوطنية للحصول على درجة تقييم مقبولة للنظر في مدى التزام جمهورية العراق بتطبيق التوصيات الـ 40 الخاصة بمكافحة غسل الأموال والـ 9 الخاصة بتمويل الإرهاب .

- يقوم المكتب بجهد استثنائي للتواصل مع المصارف العاملة في العراق والمؤسسات المالية الأخرى باعتبارها الجهات التي تمر من خلال قنواتها المعاملات المالية المشبوهة مما يتطلب من المؤسسات المالية اتخاذ الحيطة والحذر والتحقق من هوية العملاء وتطبيق مبدأ اعرف عميلك وعمله ومصدر الأموال والمستفيد النهائي من الأموال لحماية مؤسساتهم من الاستغلال من قبل القائمين بعملية غسل الأموال أو ممولي الإرهاب ، حيث اصدر المكتب العديد من التعليمات المضافة الى بنود قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 إلا ان هناك تحديات تواجه المكتب منها ضعف استجابة هذه المؤسسات الى الضوابط والامتثال للتعليمات .

- قام المكتب بجهد استثنائي في تدقيق الكشوفات المالية التحليلية المقدمة من قبل المؤسسات المالية وتحليلها ومخاطبة المؤسسات بشأنها تحفيزاً لتلك المؤسسات في بناء قاعدة بيانات رصينة لديها بأسماء عملاءها ومهتهم ومصادر أموالهم .

- يقوم المكتب بجهد استثنائي بتصديق الوكالات الخارجية بموجب قانون تصديق الوثائق والمستندات المرقم 52 لسنة 1970 ، حيث يتم تصديق مايعادل (100) وكالة يومياً.

- بناء أسس سليمة للتدقيق والتحقيق ومراقبة حالات التهريب وغسل الأموال، إضافة الى تدقيق الكشوفات الخاصة بمزاد العملة بشكل يومي ومتابعة مدى التزام المؤسسات المالية بتعليمات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتعليمات هذا المكتب بشأن الحوالات والتعاملات المالية.

ومن التحديات التي تواجه عمل المكتب قلة الكادر المتخصص ، حيث ان عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتطلب وجود ملاك وظيفي متخصص بالتحليل المالي والقانون والترجمة إضافة الى تخصصات أخرى ويسعى البنك المركزي العراقي بتوفير الملاك المطلوب.



التقرير السنوي لعام 2011
التقرير الفصلي عن أنشطة مكتب مكافحة غسل الأموال
للفترة من 2011/1/1 لغاية 2011/3/31

- وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى الهيئة العامة للكمارك (كمرك مطار بغداد) لتسهيل قيام مواطن على إخراج مبلغ تالف قدره -/ 60,000 دولار أمريكي (ستون الف دولار أمريكي) عن طريق مطار بغداد حصراً لغرض استبداله في مصارف بيروت نتيجة تعرض منزله الى حادث حريق وفق كتاب صادر من وزارة الداخلية .
- وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال توجيهات وتعليمات عدة الى الاقسام والمديريات العاملة فيه بما يلي:

1. توضيح بما يتعلق بإجراءات البنك المركزي تجاه الشركات الوهمية للتسويق الشبكي فقد سبق مفاتحة مجلس القضاء الأعلى من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال موضحا فيه بما ان المجلس وجه إعمام الى كافة رئاسات محاكم الاستئناف للإيعاز الى محاكم الاستئناف لغرض تطبيق قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 16 في 1995/2/16 لذا من الضروري تفعيل قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 من قبل السلطة القضائية باعتبار ان هذه الشركات تقوم بعمليات لها صلة بغسل الأموال.

2. بخصوص اجتماعات اللجنة العراقية/الصينية واليونانية والإجابة على استفسار وزارة التجارة/دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية حيث تمت الإجابة بأضافة مادة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين البلدين فيما يخص محاربة ظاهرتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. إجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية بشأن الاستعلام عن عدم تزويد الهيئة العامة للضرائب بكشوفات تفصيلية أو قوائم بالأسماء والمبالغ للمتعاملين بنشاط بيع وشراء العملة الاجنبية من مزاد العملة في البنك المركزي العراقي "من ان المحاسبة الضريبية تتم بشكل مباشر مابين الهيئة العامة للضرائب والمصارف وشركات التحويل المالي عن طريق تقديم حساباتهم الختامية الى الهيئة ولاعلاقة للبنك المركزي بموضوع تقديم كشوفات المشاركين بمزاد العملة الاجنبية لإجراء التحاسب الضريبي كونه لايتعامل مع الجمهور وإنما تعامله محصوراً مع المصارف المجازة"

4. إحالة زبائن لمصرف حكومي عراقي الى وزارة الداخلية للتحري عنهم لوجود شكوك حول معاملاتهم المالية، اضافة الى اعلام البنك المركزي العراقي بالمعلومات التي تم التوصل اليها من قبل وزارة الداخلية بشأن مشتبه به.

5. مفاتحة ديوان الرقابة المالية/ دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع، بشأن اللوائح التنظيمية وتعليمات البنك المركزي في منح إجازات استيراد العملة الاجنبية (لمصرفين اهليين) من انها لم تكن اقتراحات وإنما كانت شروط شاملة أحاطت بمسائل واسعة لتنظيم العمل تضمنتها كتب الموافقة على منح المصرف إجازة العمل باستيراد العملة الاجنبية وعلى المصارف الممنوحة لتلك الإجازة التعهد بتنفيذها مع التنسيق بين البنك المركزي والهيئة العامة للكمارك (كمرك مطار بغداد الدولي حصراً).

6. اجابة وزارة الخارجية / الدائرة القنصلية ردا على استفسارهم حول صرف الإقساط المتبقية من مبلغ التعويض الى مواطن عربي عن وفاة والده، وكانت الاجابة إشارة الى المنشور الصادر من البنك المركزي العراقي الموجه إلى مصرفي الرافدين والرشيد والذي تقرر بموجبه قيامهم بحسم موضوع التعويضات المتحققة قبل 2003/4/9 لغير العراقيين عن حوادث الدهس والوفاة بين شركة التأمين الوطنية العراقية والجهات ذات العلاقة.

7. بخصوص المقترحات من قبل عضو في مجلس النواب وبقدر تعلق الأمر بمكتب مكافحة غسل الاموال فقد سبق للبنك المركزي اصدار سلسلة من التعليمات وجهت الى كافة المؤسسات المالية استنادا الى قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004 والتوصيات المعنية بهذا الشأن وفيما يتعلق بإعادة الاموال المسروقة من قبل النظام السابق فإن هيئة النزاهة كلفت بالموضوع من قبل أمانة مجلس الوزراء.

8. وافق البنك المركزي على مسودة التفاهم مع كوريا الجنوبية بشأن التعاون في مجال مكافحة غسل الاموال المعدة من قبل مكتب مكافحة غسل الاموال والتي سيتم عرضها على الجانب الكوري لغرض بيان رأيهم بشأنها.

9. وضح البنك المركزي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال الى قسم القانونية فيما يخص الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب ان الاتفاقية اعلاه منسجمة مع القوانين الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب ومنها القانون رقم 93 لسنة 2004 وحيث ان هذه الاتفاقية موقعة من قبل وزير العدل والداخلية حسب جدول التواقيع المرفقة وأصبحت بنودها ترقى الى إلزام الدولة الموقعة



على تنفيذها لذا يتطلب عند مفاتحة مجلس شورى الدولة لبيان الرأي ان تؤخذ هذه الاتفاقية بنظر الاعتبار في اعداد مسودة قانون مكافحة غسل الأموال المزمع إعداده من قبل المجلس.

10. وجه البنك المركزي العراقي مكتب مكافحة غسل الاموال على تزويد سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإجراءات العمل في المكتب .

11. طلب البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال من محافظ بغداد/ لجنة منظمات المجتمع المدني قائمة بأسماء المنظمات الوهمية استنادا الى الخبر المنشور في جريدة الصباح العدد 2175 في 2011/2/13 .

12. ابلغ البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال رئاسة محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية بخصوص طلب المستأنف المصدر بتوريد مبلغ (-/3150,000ر) دولار أمريكي إلى العراق بأن هذا المبلغ تم تحويله من أرصدة دوائر الدولة المجمدة الى صندوق التنمية العراقي (DFI) ضمن الأرصدة المودعة في الخارج .

13. فيما يخص التعليمات الصادرة من البنك المركزي بشأن التحويلات عبر الهاتف النقال بالإمكان إجراء التحويلات عبر الهاتف النقال ومن خلال توسط حساب مصرفي شرط ان تكون شركة الهاتف النقال مسجلة ومجازة من هيئة الاتصالات وان تكون التحويلات المالية الداخلية في العراق فقط ولايجوز السحب على المكشوف مع مراعاة تطبيق احكام قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004.

14. اقترح البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بكتابه الموجه الى الشركة العامة للمعارض العراقية ان يكون التصدير لقاء مبالغ حوالات واردة مقدما الى المصدر حصراً وعدم قبول التنازل عن الحوالة من شخص الى آخر أو بموجب خطاب ضمان يسدد مبلغه عند نفاذه من حوالة واردة لأمر المصدر نفسه .

15. قيد البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال المبلغ -/ 30,000 دولار أمريكي والذي تم ضبطه من قبل السلطات العراقية في المطار بحوزة مواطن من جنوب إفريقيا وهو يغادر مطار البصرة بحساب وزارة المالية .

16. طلب البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بموجب كتاب موجه الى وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم النقدية يتضمن الاستعلام عن ماهية الصك بمبلغ -/ 150,000ر 42

دينار عراقي المطلوب إعادته الى مواطن لبناني الجنسية غير مقيم في العراق والجهة المحررة
للكسك وعلاقته بها ردا على كتاب وزارة المالية.

17. وجه البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى وزارة المالية/الهيئة العامة
للكمارك/مكتب السيد المدير العام بشأن تلقي المكتب تقارير المعاملات المالية ومنها تقارير الحوالات
الخارجية وفقا لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 علما بأن هذه
التحويلات تتم عبر القنوات المصرفية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي لاغراض الاستيراد
إضافة الى تدريب عدد من موظفات هذا المكتب لدى دوائرهم .

18. اصدر البنك المركزي العراقي ومن خلال مكافحة مكتب مكافحة غسل الاموال التعميم ذي الرقم (4) في
2011/2/10 متضمنا قيام لجنة مجلس الأمن رقم (1267) لسنة 1999 بحذف أسماء المشتبه
بهم بعد ثبوت برائتهم من القائمة الموحدة الخاصة بتنظيم القاعدة وطلبان

19. اصدر البنك المركزي العراقي التعميم ذي الرقم (5) في 2011/2/13 متضمنا تزويد المصارف بثلاث
مرفقات تتضمن أسماء أفراد وكيانات ومؤسسات لغرض تجميد الأرصدة والودائع وعدم إجراء
تحويلات بأسمائهم وحسب قرار مجلس الأمن (1929) لسنة 2010 الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية
الإيرانية ، وكذلك الى ضرورة اتخاذ الحيطة حيال انشطتها (المصارف) مع جميع المصارف الإيرانية
التي تتخذ من إيران مقراً لها ولاسيما مصرف ملي وسديرات وفروعها وتوابعها في الخارج .

20. اصدر البنك المركزي العراقي التعميم ذي الرقم (8) والمؤرخ في 2011/3/29 بشأن التزام المؤسسات
المصرفية بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 والتعليمات الصادرة بصدد حماية
المؤسسات المالية من الاستغلال من قبل المتورطين بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب بتمرير
المعاملات المالية غير السليمة من خلالها مما يترتب عليه اثار سلبية على المؤسسة ونشاطها الداخلي
والخارجي .



التقرير الفصلي عن أنشطة مكتب مكافحة غسل الأموال

للفترة من 4/1 لغاية 2011/6/30

21. اقترح البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بشأن إضافة مادة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين جمهورية العراق ودولة اليابان وسلطنة عمان فيما يخص ظاهرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

22. تابع البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال تنفيذ قرار اللجنة الاستشارية المصرفية على طلب مصرف الرافدين المرفق الى اللجنة لتلبية طلبات تحويل رواتب المتقاعدين العراقيين المقيمين في الخارج من خلال مزاد العملة الاجنبية وبمبالغ تحدد استناداً الى كشف يقدم من قبل المصرف ومعلومات عن الأشخاص المحولة لصالحهم تلك المبالغ يقدم لشهر يسبق تحويل المبالغ المطلوبة .

23. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتاباً فيما يخص استفسار وزارة الخارجية بشأن الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لتنفيذ مضامين قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بفرض عقوبات على إيران والمتمثلة بالقرارات (1737 ، 1747 ، 1803 ، 1929) موضحاً بأن البنك المركزي يقوم بإصدار التعاميم الى كافة المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف ومراقبة هذا البنك لتنفيذ هذه القرارات.

24. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتاباً الى هيئة النزاهة / مكتب رئيس الهيئة بشأن تزويد البنك المركزي بكافة الأولويات الخاصة بأسماء المطلوبين البالغ عددهم (204) مطلوباً وتواريخ اصدار قرارات الحكم بالحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة وعدد الدعاوي المقامة ضد كل منهم والمعلومات المتوفرة لديهم عن احد المتهمين وهل صدرت قرارات قضائية بحق اقاربه الثلاثة ونوعية هذه القرارات وذلك للتنسيق والتعاون بشأن استرجاع الأموال العراقية المهربة إلى الخارج .

25. طلب البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بإعادة النظر بقرار اللجنة الاستشارية المصرفية بخصوص إدخال العملة الاجنبية الى جمهورية العراق ليشمل المبالغ الداخلية والخارجية على حد سواء وبذلك يكون قد نفذ نص التوصية التاسعة الصادرة من مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن إدخال وإخراج المبالغ وقد تمت الموافقة على المقترح .

26. طلب البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال من وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات قائمة بكافة بأسماء الشركات التجارية المسجلة قانونيا لدى وزارة التجارة وأسماء مالكيها وطبيعة عملهم وذلك لبناء قاعدة معلومات عن الشركات العاملة في العراق.

27. وفيما يخص منظمات المجتمع المدني يقوم البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية بشكل متواصل فيما يتعلق بالانشطة المالية لهذه المنظمات.

28. فاتح البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال وزارة الداخلية/مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية حول تأييد صحة صدور مجموعة من المنافيسات السوري سبق وان تم الاستعلام من الهيئة العامة للكمارك عن صحة صدورها.

29. ورداً على استفسار وزارة التجارة/دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية فيما يخص اجتماعات اللجنة العراقية الاسبانية والعراقية التايلندية اقترح البنك المركزي العراقي إضافة مادة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين البلدين فيما يخص ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

30. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المنظمات غير الحكومية بخصوص طلب معلومات عن أسماء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العراقية والأجنبية العاملة في كوردستان والمجازة من قبلهم مع ذكر اسم رئيس الجمعية والمنظمة وعنوانها وطبيعة عملها إضافة الى الجمعيات والمنظمات العاملة في العراق المسجلة وفقاً لإحكام قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 ، لغرض اعداد قاعدة بيانات كاملة عن المنظمات والجمعيات الغير الحكومية في جمهورية العراق .

31. تزويد وزارة التخطيط قائمة بأسماء الشركات التي تم ادراجها بالقائمة السوداء وبعضها الآخر تم رفعها من هذه القائمة واتخاذ الاجراءات اللازمة بغية تسجيلها بسجل العملاء لدى البنك المركزي العراقي/ مكتب مكافحة غسل الاموال علما بأنها شركات مقاولات تحويل مالي .

32. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى وزارة الخارجية/الدائرة القنصلية ردا على استفسارها حول صرف مستحقات الزوج المتوفي لمواطنة مصرية والذي كان يعمل لدى الشركة الكويتية للمنتجات الهندسية في العراق ووضح الكتاب بأنه اذا ثبت لدى المواطنة المصرية حوالاات صادرة من جهات مصرفية عراقية تثبت حق زوجها المتوفي فبإمكانها استحصال



قيمتها حال التوصل الى اتفاق بين الجانب العراقي والجانب المصري أما اذا لم يثبت اصدار الحوالات فبإمكانها اللجوء الى القضاء للمطالبة بمستحققاتها من خلال المحاكم الكويتية حيث ان الشركة الأم هي شركة كويتية كما تدعي .

33. يواصل البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال متابعة برنامج (قاعدة البيانات) الذي سيقدمه الجانب الأمريكي لهذا المكتب وقد تناول هذا البرنامج عدة محاور منها أهمية دور المكتب على الصعيد المحلي والدولي وضرورة الرقابة والإشراف على الأنشطة المصرفية قدر تعلق الأمر بتنفيذ تعليمات قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 وكذلك كيفية ربط البرنامج بالمصارف.

34. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى وزارة الخارجية/ الدائرة القنصلية ردا على استفسارها حول مستحقات مواطن مصري والتي تتمثل بالتعويض عن الحادث الذي افقده عمله في العراق وكانت الإجابة بالإشارة الى منشور البنك المركزي المرقم (41) في 2007/3/5 والموجه الى مصرفي الرافدين والرشد بخصوص حسم التعويضات المتحققة لغير العراقيين عن حوادث الدهس والوفاة بين شركة التامين الوطنية العراقية والجهات ذات العلاقة سواء بشكل مباشر أو عن طريق المحاكم .

35. وجه البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال عقوبة الإنذار الى فرع مصرف حكومي لعدم التزامه بإجراءات وضوابط (اعرف عميلك وعمل عميلك) وتعاملهم مع شركة صرافة غير مجازة مما أدى الى تحمل مصرفهم مخالفة اصدار صكوك بدون رصيد.

36. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى البنك المركزي الأردني لغرض تزويد البنك المركزي العراقي بأسماء المصارف وشركات التحويل المالي والصرافة المجازة من قبلهم والتي يتم التعامل معهم ومن خلالها حصراً .

37. وجه البنك المركزي العراقي كتابا الى الهيئة العامة للكمارك بشأن بيان الرأي القانوني بخصوص تنظيم استثمار للمبالغ المراد إخراجها من العراق أسوة بالمبالغ الداخلة حيث كان رأيهم بأن الأمر يتطلب إصدار تشريع بالنسبة للمبالغ الخارجية لخطورتها .

38. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى وزارة المالية بشأن الوقوف على رأيها حول طلب صرف مستحقات تعود الى مواطنة مغربية من الحوالات المصرفية المتراكمة حسب ادعائها للفترة من عام 1990 لغاية عام 2004 .

39. اكد البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال على فرع الموصل لقيامه بتوجيه المؤسسات المالية على أهمية الالتزام بالتعليمات الصادرة بشأن تنفيذ احكام قانون مكافحة غسل الأموال وتكثيفهم للزيارات الميدانية وتزويده بالتقارير الخاصة بها .

40. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء بخصوص تطبيق العقوبة بحق احدى شركات الوساطة لبيع وشراء العملات الاجنبية المحددة لمخالفتها التعليمات وكونها غير مجازة .

41. وجه البنك المركزي العراقي الى اللجنة الاستشارية المصرفية بخصوص تشكيل لجنة برئاسة البنك المركزي العراقي وعضوية كل من وزارة المالية وهيئة الاستثمار العراقي ورابطة المصارف العراقية لتنظيم آليات التحويل الخارجي لشركات الاستثمار العاملة في العراق بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006.

42. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال الى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء لأبلاغ احدى المصارف الحكومية بعدم إمكانية ابتياع الصك الداخلي من قبل مصرف خارجي وتحويل مبلغه بالعملة الأجنبية إلى الخارج .

43. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال فرعيه في اربيل والسليمانية لتأسيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتزويده بأسماء الموظفين وتسمية رئيس للوحدة وفقاً لمتطلبات وحاجة العمل لديهم وإصدار الأوامر الإدارية الخاصة بهذا الشأن تنفيذاً للتعليمات والتعاميم الصادرة من البنك المركزي العراقي وتطبيق احكام قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 .

44. اصدر البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال تعميماً رقم (9) المتضمن قيام وحدات متابعة مكافحة غسل الأموال في المؤسسات المالية على تزويد الهيئة العامة للضرائب بصورة شهرية بكشوفات عن أسماء المحولين وحسب الرقم الضريبي للمحولين لكافة التحويلات المالية التي يجريها المصدرين من خلال مؤسساتهم عدا التحويل الخارجي بمتطلبات السياحة البالغة (10,000/-) دولار وتزويد البنك المركزي/مكتب مكافحة غسل الاموال بنسخة من هذه الكشفوفات للتدقيق والمتابعة .



45. ابلى البنك المركزي كافة المصارف وشركات التحويل المالي المجازة الخاصة بشأن لجنة القرار رقم (1737) حول ملف إيران النووي وضرورة إعلامه فيما اذا كانت هناك مبالغ مستحقة الدفع لأحد الكيانات الإيرانية المشمولة بقرار التجديد.
46. ابلى البنك المركزي العراقي كافة المصارف المجازة وشركات التحويل المالي فيما يتعلق بقيام لجنة خاصة بقرار مجلس الأمن المرقم (1267) بإضافة أحد المتهمين إلى القائمة الموحدة المشمولة بتجميد الأصول طبقاً لقرار مجلس الأمن المرقم (1904) لسنة 2009 .
47. اصدر البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الأموال التعميم المرقم (12) بخصوص تجميد أرصدة ودائع للأشخاص والكيانات المساهمين في الأنشطة النووية الكورية الشمالية أو برامجها الأخرى لأسلحة الدمار الشامل المحددين بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (1874) لعام 2009 .
48. اصدر البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الأموال التعميم المرقم (13) فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم (1970) لعام 2011 بشأن القرار الخاص بتجميد حركة الحسابات أو الودائع وعدم إجراء أية تحويلات بشأن الأشخاص المحددين بموجب القرار اعلاه الذين يشاركون أو يتواطون في ارتكاب جرائم ضد الشعب الليبي .
49. اصدر البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الأموال التعميم المرقم (14) في 15/5/2011 بشأن إقامة ورشة عمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الجريمة المنظمة في إقليم كردستان .
50. اصدر البنك المركزي العراقي التعميم رقم (15) في 9/6/2011 بخصوص اضافة متهم الى القائمة الموحدة المشمولة بتجميد الأصول وحظر السفر والاتجار بالأسلحة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1904 لعام 2009.
51. بلغ عدد الكشوفات المرسلة من المصارف الحكومية والأهلية والأجنبية الى البنك المركزي/ مكتب مكافحة غسل الأموال التي تعكس نشاط وإعمال المصارف من الحوالات الخارجية والداخلية واعتمادات وخطابات الضمان وكشوفات الميزان 620 كشفاً تم تدقيقها من قبل موظفي القسم وتم اتخاذ اللازم بشأنها.
52. بلغ عدد الكتب الصادرة من قسم التدقيق (40) كتاباً موجه الى المصارف تضم الاستفسارات وطلب المعلومات حول الكشوفات أعلاه .

التقرير الفصلي عن أنشطة مكتب مكافحة غسل الأموال للفترة من 1/7 لغاية 30/9/2011

53. وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا إلى وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني بخصوص ارتفاع أسعار الدولار بالسوق العراقية والأسباب المؤدية إلى هذا الارتفاع والناجمة عن ضعف الضوابط وسوء استغلال الحركة المتاحة للمعاملات المالية من قبل شركات الصرافة .

54. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا إلى فرع في الموصل يتضمن إقامة وحدة متابعة مكافحة غسل الأموال وتكون مستقلة بالفرع الرئيسي أو الإدارة العامة للمصرف لمتابعة جميع التزامات المصرف تجاه قانون مكافحة غسل الأموال والتعليمات الصادرة بشأنه وتنسيب موظفين من فروع المصرف لتزويد الوحدة في الفرع الرئيسي بالتقارير والابلاغات الخاصة بالمعاملات المشبوهة .

55. تم التأكيد على وزارة الداخلية / وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية لتزويد البنك المركزي العراقي/مكتب مكافحة غسل الاموال بالمعلومات المتوفرة لديهم عن مواطن يشغل منصب مدير عام شركة مقاولات في العراق كما تم مفاتحة هيئة التحقيق الخاصة بتبييض الأموال/مصرف لبنان لإعلامهم بأن البنك المركزي/مكتب غسل الاموال قام بأجراء عدة مخاطبات مع جهات عراقية عن هذا المواطن مع البنك باسم شركة المقاولات العراقية التي يعمل فيها الموما إليه .

56. اتفق البنك المركزي العراقي مع الاتحاد الاوربي من إن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان تتطلب تعاون مشترك بين العراق والاتحاد الأوربي لمنع غسل الأموال المتأتية عن الأعمال المشتبّه بها بتبادل المعلومات والخبرات حول الوسائل والطرق المستخدمة بهذا المجال بما في ذلك المجالات الفنية والتدريب باعتبار إن هذه الجرائم تشكل تهديداً للاستقرار والأمن الدوليين ولتحقيق أهداف التعاون المشترك بين العراق والاتحاد الأوربي .

57. تمت دراسة مذكرة التفاهم بين البنك المركزي العراقي ومصرف لبنان في مجال الرقابة المصرفية.



58. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى مصرف الرافدين وضع فيه على استفسارهم بشأن إخراج مبالغ لغرض إيداعها بحساب البنك مع المصارف اللبنانية تعزيزاً لموجودهم النقدي في الخارج وموافقته على إخراج المبالغ وذلك بعد التأكد من ان القوانين والتشريعات اللبنانية تسمح بأدخال المبالغ نقدا وتعهد المصارف اللبنانية باستلام العملات القديمة والمسحوبة من التداول وقيدها بحساباتهم.

59. اجاب البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال عن استفسار وزارة الخارجية بخصوص اجتماعات اللجنة العراقية / الألمانية والروسية حيث اقترح إضافة مادة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات فيما يخص نشاط محاربة غسل الأموال وتمويل الجريمة والتعامل حصرا من خلال المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي في كلا البلدين .

60. فرض البنك المركزي غرامة مالية قدرها (10) مليون دينار عراقي على شركة الشارق للتحويل المالي وذلك لعدم التزامها بقانون مكافحة غسل الأموال وعدم فتح سجلات خاصة بزيائنها وإمهال الشركة شهر واحد لترتيب أوضاعها .

61. إصدار البنك المركزي /مكتب مكافحة غسل الاموال التعاميم الاتية:

- التعميم المرقم (16) في 31 /7/ 2011 الموجه الى كافة المصارف المجازة وشركات التحويل المالي/لجنة الجزاءات المشكلة بموجب القرار رقم 1970 .
- التعميم رقم (18) الذي يؤكد فيه على تعميمه المرقم (7) والموجه إلى المصارف الحكومية والأهلية المجازة كافة المتضمن موافاته بالإجابة على الفقرات الواردة في استبيان التحديات التي تواجه القطاع المصرفي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- التعميم رقم (19) في 2011/8/8 المتضمن إرسال قرص ممغنط (CD) إلى كافة المصارف وشركات التحويل المالي وشركات الاستثمار المالي وشركات التوسط لبيع وشراء العملات الأجنبية الذي يحتوي على جميع التعليمات واللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكافة التعليمات الصادرة عن لجنة مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي لغرض مراجعتها ومراجعة السياسات والإجراءات المتخذة من قبلهم والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وفق هذه التعليمات مؤكدين ضرورة الالتزام بمضامينها وتنفيذ الضوابط والإجراءات المطلوبة .

- التعميم المرقم (20) في 2011/8/8 المتضمن إضافة أسماء أشخاص إلى القائمة الموحدة الخاصة بتنظيم القاعدة والمشمولين بتجميد الأرصدة .
- التعميم المرقم (21) في 2011/8/16 الموجه إلى كافة المصارف وشركات التحويل المالي المجازة الذي تضمن التعامل حصريا مع المؤسسات المالية المجازة في سوريا .
- التعميم المرقم (22) في 2011/8/16 الموجه إلى كافة المصارف والشركات المالية غير المصرفية بخصوص قرار مجلس الأمن المرقم 1267 استنادا على كتاب وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والتعاون الدولي، والذي يشير إلى اعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرارات 1988 و1981 الصادرين في عام 2011 ومن خلالهما تم فصل تنظيم القاعدة عن حركة طالبان.
- التعميم المرقم (23) في 2011/8/23 الموجه إلى المصارف المجازة وشركات التحويل المالي كافة حول مضمون (إجازة الاستيراد) والمواد المشمولة بالإجازة .
- إصدار التعميم المرقم (24) في 2011/8/28 والموجه إلى المصارف والشركات المالية غير المصرفية كافة بشأن التعامل حصريا مع المؤسسات المالية المجازة في دول الجوار، والذي تضمن أسماء المصارف المجازة وشركات الصرافة المرخصة والعاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.
- إصدار التعميم رقم (25) والمؤرخ في 2011/9/11 إلى المصارف وشركات التحويل المالي المجازة كافة بخصوص الكشوفات الدورية التي تقدمها المؤسسات المالية والمتعلقة بالحوالات الداخلية الصادرة والواردة ضمن نظام المدفوعات (RTGS) إضافة إلى العمليات المصرفية الأخرى لكون هذه الكشوفات أكثر استجابة في عمل مكتب مكافحة غسل الاموال لمتابعة تنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 .



التقرير الفصلي
عن أنشطة مكتب مكافحة غسل الأموال
للفترة من 1/10 لغاية 31/12/2011

62. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى كل من ديوان الوقف والشيعي والسني والمسيحي والأديان الأخرى، ومرفقه الاستبيان الوارد الى مكتب مكافحة غسل الاموال من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينافاتف) لغرض استلام الاستبيان وتعبئته بالمعلومات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات وإعادته إلى البنك المركزي العراقي.
63. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى وزارة الثقافة طالباً فيه تزويد المكتب بأسماء الشركات السياحية المجازة.
64. تم التنسيق مع القسم القانوني في البنك المركزي بشأن بيان الرأي أو إي ملاحظات بمذكرات التفاهم التي سيتم توقيعها من قبل مكتب مكافحة غسل الاموال مع الجانب السوري والتركي .
65. وافق البنك المركزي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال انضمام العراق الى مجموعة ايجمونت الدولية (مجموعة مكافحة غسل الاموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) وتمت الموافقة.
66. وجه البنك المركزي العراقي/ مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى (الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية) لطلب قائمة بأسماء أعضاء الاتحاد.
67. وجه البنك المركزي العراقي بأصدار تعميم وبالتنسيق بين مكتب مكافحة غسل الاموال و المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بخصوص حسابات الشركات .
68. شارك البنك المركزي العراقي في الاجتماع العام الرابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا فاتف) لتمثيل البنك المركزي العراقي في الاجتماع .
69. وجه البنك المركزي العراقي كتابا الى الشركة العالمية للبطاقة الذكية لتزويد مكتب مكافحة غسل الاموال بكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عنها.

70. وجه البنك المركزي العراقي كتابا الى وزارة التجارة/دائرة تسجيل الشركات طالبا منهم بيان الجهة القطاعية التي تمنح ترخيص العمل لكل من الاعمال التالية (التجارة العامة للمقاولات ، الوكالات التجارية ، الشحن الجوي ، تسويق المنتجات النفطية)، واية معلومات أخرى تخص اية جهة قطاعية فيما يتعلق بمنح تراخيص العمل .

71. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى مصرف الرافدين/ الإدارة العامة عطفًا على التقرير النصف السنوي لمصرف الرافدين المرسل الى البنك المركزي من قبلهم وإبلاغ المصرف بالالتزام بإرسال نماذج المعاملات المشبوهة لهذا المكتب.

72. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى هيئة التحقيق الخاصة / مصرف لبنان المركزي بشأن اعلام البنك المركزي العراقي موافقتهم على رعاية جمهورية العراق للانضمام الى مجموعة (أيجمونت)

- اعداد صيغة مذكرة تفاهم مع الوحدة النظرية في لبنان .
- اعداد صيغة مذكرة تفاهم مع الوحدة النظرية في الأردن .

73. وجه البنك المركزي العراقي الى التنسيق بين مكتب مكافحة غسل الاموال وقسم المدفوعات وذلك بأصدار تعميم الى المصارف بخصوص كشوفات نظام (RTGS).

74. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى مديرية التسجيل العقاري العامة لإعلامهم ان تتم مفاتحة المكتب من قبلهم مباشرة عن إي استفسار بشأن مراسلاتهم دون علم المواطن وتكليفه معانة المراجعة والاستعلام عن إجراء يفترض ان يكون ذا طابع خاص ومحدود التداول.

75. وجه البنك المركزي العراقي كتابا الى البنك المركزي الأردني / بشأن استحصال موافقتهم على توقيع مذكرة التفاهم بين مكتب مكافحة غسل الاموال لدى البنك المركزي العراقي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عمان.

76. وجه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى مصرف الرشيد/قسم الشؤون المالية والحسابية/شعبة الحسابات لإعلامهم بقدر تعلق الأمر بهذا المكتب ليس هناك ما يمنع الموافقة على فتح حسابات للأجانب لديهم بعد تطبيق مبدأ اعرف عميلك وعمل عميلك وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 والتعليمات الصادرة بصدد.



77. وجه البنك المركزي العراقي الى التنسيق بين مكتب مكافحة غسل الاموال والمديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين بخصوص اجتماعات اللجنة العراقية/اليونانية والفرنسية المشتركة وذلك بالاقتراح بإضافة مادة للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات فيما يخص نشاط محاربة غسل الأموال وتمويل الجريمة .

78. احال البنك المركزي العراقي قضية زبون لمصرف الرشيد/الى مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية وذلك لقيامه بسحب صكوك عديدة لدوائر الدولة وبأسماء اخرين .

79 . اقام البنك المركزي العراقي ورشة عمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمدة ثلاثة ايام بمشاركة موظفي الهيئة العامة للكمارك وديوان الرقابة المالية وجهاز المخابرات الوطني.

80. اجاب مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي دائرة تسجيل الشركات حول الاستفسار على شركات منح القروض وشركات الصرافة وشركات المنتجات النفطية وشركات الوكالات التجارية والشركات الأمنية .

81. وافق البنك المركزي العراقي على طلب مجموعة العمل المالي (المينافاتف) بقيام البنك الدولي بإجراء الزيارة الميدانية وعملية التقييم الاولى لمدى التزام العراق بعمليات مكافحة غسل الاموال ومكافحة الارهاب.

82. وجه البنك المركزي العراقي كتابا الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بشأن اعلام الجهات العراقية الحكومية المشمولة بالتقييم للتهينة الى عملية التقييم المشترك والاستعداد للتعاون مع خبراء التقييم وبما يؤكد تعاون جمهورية العراق والجهود الحثيثة التي تبذل في مجابهة تحديات المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق.

83. وجه البنك المركزي العراقي كتابا الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المنظمات غير الحكومية طالبا فيه معلومات عن منظمة (أنش ريفيوش) و (منظمة عيون لحقوق الإنسان) و(منظمة المساعدات العراقية) .

84. إصدار البنك المركزي العراقي المنشور المرقم (28) في 2011/12/12 الى كافة المصارف حول فصل حسابات الشركات بأنواعها عن حسابات المؤسسين .

85. اصدر البنك المركزي العراقي المنشور المرقم (29) في 2011/12/25 الى كافة المصارف وشركات التحويل وشركات الوساطة وشركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية بشأن المعاملات المشبوهة لديها.

86. بلغ عدد الكشوفات الواردة الى البنك المركزي العراقي/ قسم مكافحة غسل الاموال من المصارف الحكومية والأهلية وشركات التحويل المالي (300) كشفا خاصا بالحوالات الخارجية وخطابات الضمان الاعتمادات ونظام (RTGS) وتم اتخاذ اللازم بشأنها، حيث تضمن بعضها استفسارات الى الجهات المعنية بلغت (105) استفسارا والبعض الآخر تم حفظها.

87. كانت عدد الإجابات من المصارف (75) اجابة عن استفسارات للملاحظات المستقبلية في تدقيق الكشوفات .

88. فرض البنك المركزي العراقي غرامة على شركة مؤتة للتحويل المالي قدرها (10) ملايين دينار لقيامها بتحويل مبلغ -/ 45430 دولار لزبون (أردني الجنسية لاستيراد مادة الحليب) وبذلك تكون قد خالفت تعليمات مزاد العملة الاجنبية .

وفي نهاية هذا التقرير فيكون اجمالي عدد المعاملات المنجزة من مكتب مكافحة غسل الاموال كما مبين ادناه:-

- بلغ عدد الكشوفات الواردة الى هذا المكتب (1479) كشفا.

- قام المكتب بتصديق وكالات (6336) وكالة .

- بلغ عدد الكتب الواردة (11650) كتابا.

- بلغ عدد الكتب الصادرة (1477) كتابا.

- بلغ عدد المذكرات الداخلية (907) مذكرة.



رابعاً: اعمال قسم المدفوعات لعام 2011

ترتبط أنظمة الدفع والتسوية بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيسيتين للسلطة النقدية وهما:

- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية).
- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية).

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الأنظمة بالإضافة الى دور السلطات النقدية كمستخدم لنظام الدفع (لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات السندات الحكومية او لانجاز عمليات الدفع الاخرى) فأنها تمارس دورين هامين في أنظمة الدفع هما:

- 1- كمشغل للنظام بحيث تقدم خدمات تسوية المدفوعات للمؤسسات المالية المصرفية المشاركة من خلال حسابات هذه المؤسسات لدى هذه السلطات، كما يشمل هذا الدور تقديم البنى التحتية اللازمة لهذه الأنظمة مثل الاجهزة والبرامجيات وانشاء الشبكات.
- 2- دور المشرف والمراقب على هذه الأنظمة الذي يشمل وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الأنظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات.

أولاً- المشاريع الحالية

نظام المدفوعات العراقي IPS

هو نظام لتبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بأعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص. سعى البنك المركزي العراقي لتطبيق نظام المدفوعات الإلكترونية ومنذ عام 2006 كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الاموال إلكترونياً وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقد.

يتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة الآتية :

1. نظام التسوية الإجمالية الآتية (Real Time Gross Settlement) RTGS
2. نظام المقاصة الآتية (Automated Clearing House) C- ACH
- ويتضمن الصكوك الإلكترونية (CH) وأوامر الدفع الإلكترونية SVPO
3. نظام إيداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS (Government Securities Registration System)
4. شبكة ربط المصارف العراقية IIBN

1 - نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS

- نظام تسوية المدفوعات الإجمالية الآتية والذي يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وعلى أساس حركة بعد أخرى.
- تم البدء بالتشغيل الفعلي لنظام التسوية الإجمالية الآتية بتاريخ 2006/8/24.
 - إشترك جميع المصارف في النظام بالإضافة الى وزارة المالية.
 - ربط جميع فروع البنك المركزي العراقي في المحافظات الجنوبية والشمالية بالنظام وقد بلغ عدد المصارف المشاركة (45) مصرفاً.
 - اكمال برنامج الربط بين نظام الحسابات العامة ICBS ونظام الـ RTGS .
 - الاشتراك في النظام يتم من خلال العقد الموقع بين البنك المركزي والمصارف ووزارة المالية والذي يحتوي على كل القواعد وشروط العمل على النظام.
 - بلغ عدد التحويلات بين المشاركين (31000) تحويلاً بالدينار العراقي و (5500) تحويلاً بالدولار.
 - تقديم الدعم الى المصارف ووزارة المالية ومديريات البنك المركزي المشاركة في النظام عند حدوث اي مشكلة طارئة.
 - تم تدريب واشترك (3) مصارف بالإضافة الى هيئة التقاعد الوطنية.
 - تم تدريب كادر من موظفي مكتب مكافحة غسل الاموال والمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان (قسم التدقيق المكتبي) على النظام وتنصيب النظام لديهم.



2- نظام المقاصة الآلية ACH - C

أ- أوامر دفع واطئة القيمة SVPO

يتيح نظام المقاصة الآلية لملفات أوامر الدفع (المدفوعات واطئة القيمة SVPO ومدفوعات الدين المباشر Direct debit) عملية التبادل بين المشاركين وإحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين وتقديم أوامر التسوية الصافية (Net Settlement Instruction (NSI) الى نظام تسوية المدفوعات الإجمالية الآتية RTGS .

- تم البدء بالتشغيل الفعلي لنظام المقاصة الآلية الـ ACH بتاريخ 2006/9/14 بمشاركة الفروع الرئيسية للمصارف (الرافدين، الرشيد، التجاري العراقي، بغداد، الشرق الأوسط) بالإضافة الى فرعين آخرين لكل مصرف مشارك.
- عدد المصارف المشاركة (30) مصرفا بالإضافة الى فروع البنك المركزي في المحافظات الجنوبية والشمالية.
- أكمل البنك المركزي العراقي تدريب موظفي فروعه في البصرة، اربيل، الموصل والسليمانية وتنصيب النظام في كل فروع المصارف في البصرة واربييل والسليمانية لتفعيل وتسهيل إجراء التحويلات بين المحافظات.
- بلغ عدد التحويلات لأوامر الدفع المتبادلة بين المصارف المشاركة عن طريق النظام (4000) تحويل بالدينار العراقي و (50) تحويل بالدولار بمشاركة (30) مصرفا.

ب - نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية CEP

وهو جزء من نظام المقاصة الآلية، يتم من خلاله تبادل بيانات وصورة الصك الكترونيا ويحفظ أصل الصك في الفرع المودع فيه، ويتطلب العمل به توفير اجهزة المسح الضوئي Check Scanner وبرنامج الربط (SIS) الذي يربط هذه الاجهزة بالنظام، وبدأ تنفيذ النظام في 2011/1/3 بمشاركة (6) مصارف اضافة الى فرعين لكل مصرف ومن المؤمل اشتراك جميع المصارف المجازة في العراق مطلع عام 2012 .

- بلغ عدد الصكوك لسنة 2011 (1500) صكاً بالدينار العراقي (300) صكاً بالدولار .
- اخذ البنك المركزي على عاتقه ومن خلال قسم المدفوعات تدريب (23) مصرفا على النظام وتهينتهم للاشتراك في النظام .
- بلغ عدد المشاركين في النظام الفعلي (27) مصرفا اضافة الى البنك المركزي العراقي كمشارك ، ويجري العمل حالياً على زيادة عدد المصارف العاملة بهذا النظام.
- تم تشكيل لجنة من قبل قسم المدفوعات ومديريات البنك المركزي لدراسة تحديث الاجور المترتبة على نظام المدفوعات حيث رفعت توصيات اللجنة الى مجلس ادارة البنك المركزي للمصادقة عليها لغرض تعميمها على المصارف كافة.

- اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لتنظم آلية تبادل الصكوك الالكترونية بين المشاركين في النظام، حيث تم تشكيل لجنة ضمت كل من البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية ومصرفي الرافدين والرشيد لوضع هذه التعليمات وابلغت للمصارف بكتاب قسم المدفوعات المرقم 590/23 والمؤرخ في 2010 / 8 / 19 .
- كما ان عدد الفروع للمصارف الخاصة التي تنفذ مقاصة الصكوك الالكترونية (188) فرعاً كما مبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (9)

يبين المصرف وعدد الفروع المشاركة في المقاصة الالكترونية في البنك المركزي العراقي

اسم المصرف	عدد الفروع
العراقي للتجارة	14
بغداد	34
الشرق الاوسط	18
الائتمان العراقي ،	12
ايلاف الاسلامي،	13
البلاد الاسلامي	3
المتحد	10
التجاري العراقي	6
الاستثمار،	7
الاهلي ،	7
الخليج التجاري	3
الموصل	5
الشمال،	4
كوردستان	4
دار السلام	1
اشور،	2
مصرف الاتحاد	2
المنصور	7
الرافدين	1
الرشيد	1
الزراعي التعاوني	1
دجلة والفرات	1
عبر العراق	1
العراقي الاسلامي	1
سومر	1
المجموع	159

تفعيل نظام الصكوك الالكترونية (C-ACH) من خلال:-

- تهيئة وتنصيب الـ (Server) الخاص بالنظام.
- تنصيب نسخة نظام الصكوك على (Server).
- نقل البيانات التي كانت مخزونة في نظام المقاصة الالكترونية الى نظام الصكوك الالكترونية.
- تنصيب برامجيات نظام الصكوك في المصارف.
- تنصيب اجهزة القارئ للصكوك (السكانر).



3- نظام إيداع وتسجيل السندات الحكومية

وهو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وتم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ 2008/11/17 ويُمكن هذا النظام البنك المركزي ووزارة المالية من مراقبة السيولة وإدارة عمليات المزاد حيث يتم إصدار السندات وعمليات التسوية والمحافظة على التسجيل الأولي وبضمنها عمليات دفع الفائدة والرهون.

- بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (27) مصرفاً إضافة إلى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة.
- قام البنك المركزي العراقي بتنفيذ (24) مزاداً والبالغ مجموع قيمه (2.4) ترليون دينار عراقي.
- قامت وزارة المالية بتنفيذ (17) مزاداً والبالغ مجموع قيمه (2.3) ترليون دينار عراقي.
- يجري حالياً توسيع العمل ليشمل المؤسسات المالية إضافة إلى المصارف حيث تم تهيئة هيئة التقاعد الوطنية للاشتراك في مزاد الحوالات.

4- شبكة ربط المصارف العراقية IIBN

وهي شبكة لاسلكية ذات تقنية عالية تربط الفروع الرئيسة لجميع المصارف الحكومية والأهلية ووزارة المالية مع البنك المركزي العراقي لخدمة نظام المدفوعات العراقي وربط فروع البنك المركزي العراقي فيما بينها لإنجاز الفعاليات المختلفة في هذه الفروع وتُمكن الشبكة من تنفيذ اية فعالية من فعاليات الدفع الإلكتروني مستقبلاً وتمتاز الشبكة بالسرعة والكفاءة والسرية العالية وإمكانية التوسع، تم البدء بتنفيذ الشبكة في نهاية عام 2007 وتشغيلها في عام 2009 .

- بلغ عدد المصارف المشاركة في الشبكة (45) مصرفاً.
- تشغيل نظام (Web Sense) لحماية منظومات الانترنت من أعمال القرصنة والفايروسات.
- تشغيل نظام الارشفة في الدائرة الادارية.
- تأهيل الربط بين موقعي البنك المركزي العراقي بعد تاريخ 2011/1/3،
- إعادة تهيئة السيرفرات الخاصة بالموقع البديل.
- إعادة التزامن بين الموقع البديل والموقع الرئيسي.
- صيانة أنظمة المدفوعات في حاسبات البنك المركزي والمصارف والفروع التابعة.
- تنصيب نظام (Lotus Note) في المصارف وإقامة دورات تدريبية لجميع المصارف ومديريات البنك المركزي العراقي.
- تهيئة قاعة للتدريب وتنصيب الحاسبات فيها وربطها بشبكة واحدة.
- العمل على إنشاء محطة بث رابعة في البنك المركزي العراقي.

ثانياً- المشاريع المستقبلية

يعمل البنك المركزي العراقي مع المنظمات الدولية لاعداد الخطط اللازمة لتطوير نظام المدفوعات العراقي من خلال ما يأتي:

• مشروع تطوير أنظمة المدفوعات (Upgrade).

سيتم تحديث نظام المدفوعات على مرحلتين:

أ. تطوير أنظمة المدفوعات (RTGS,C-ACH,GSRs) بإضافة وظائف جديدة من أجل الإمتثال للمعايير والأنظمة الدولية في مجال المدفوعات لغرض إستيعاب تزايد حجم المعاملات التي تتم من خلال هذا النظام لتتوافق بسهولة مع الأنظمة المصرفية المختلفة (C.B.S) في المصارف التي تعمل في العراق من خلال توفير بوابة لتحديث البيانات بين نظام المدفوعات والأنظمة المصرفية والمسمى (Gateway) والتي تمر من خلالها ملفات عمل لتحديث البيانات، والتي تعطي مرونة لإدخال وإسترجاع البيانات والمعاملات وتسهيل عملية خزن النسخ الاحتياطية والتي سوف تضمن بأنه لن تكون هناك خسارة لأي نوع من المعلومات.

ب. نظام المتاجرة

يعمل البنك المركزي على تطوير الأسواق الثانوية من خلال نظام المتاجرة لربط نظام GSRs مع النظام الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية، والذي يدعى بنظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD ويتم فيه تبادل الاسهم والسندات بين المصارف المشاركة في النظام ، وسيتم استلام البرمجيات الخاصة بنظام المتاجرة من الشركة المجهزة في منتصف عام 2013.

• تسهيلات الاقراض النهاري (ILF) (Intraday LOAN facility)

تم تشكيل لجنة لدراسة امكانية الاستفادة من وظائف نظام المدفوعات من خلال تفعيل تسهيلات الاقراض النهاري للمصارف المشاركة في نظام التسوية الاجمالية الاتية (RTGS) ليكون نظام المدفوعات متماشيا مع المعايير الدولية ، اضافة الى التقليل من الاختناقات وعدم انكشاف حسابات المصارف وتنفيذها لالتزاماتها تجاه المصارف الاخرى مع تحقيق فائدة للبنك المركزي العراقي في حالة عدم تسديد المصارف للقرض الممنوح اليها دون تحمل البنك المركزي العراقي اية ضرر من ذلك لانها تمنح على اساس الضمانات المقدمة من قبل المصرف.



• مشروع تطوير أنظمة الدفع بالتجزئة (IRPSI) (Iraqi Retail Payment System Instruction)

تم عقد مؤتمر اسطنبول للاعلان عن نية البنك المركزي العراقي لإقامة المشروع الخاص بتطوير الدفع بالتجزئة وإنشاء الموزع الوطني والدفع بأجهزة الهاتف النقال وتمت المباشرة بوضع الأطر القانونية لإرسال الدعوات للشركات المتخصصة.

• يعمل البنك المركزي العراقي من خلال قسم المدفوعات لإعداد الخطط اللازمة لتطوير:

1. مدفوعات التجزئة وبناء الموزع الوطني (National Switch).
2. إعداد التعليمات والتشريعات اللازمة لأنظمة الدفع في العراق.
3. تطوير فعاليات المدفوعات المختلفة (RTGS, C-ACH, CSD) بما فيها فعاليات السوق الثانوية.
4. ربط سوق العراق للأوراق المالية مع نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الـ CSD.

ثالثاً: التشريعات والقوانين

• من أجل العمل في بيئة قانونية سليمة سعى البنك المركزي العراقي لإصدار التشريعات واللوائح التنظيمية اللازمة لأنظمة الدفع الإلكتروني في العراق، كما عمل مع أطراف أخرى مثل (وزارة الخزانة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية والبنك الدولي) على إعداد قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية وتمت موافقة مجلس الوزراء على هذا القانون وتم رفعه إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، وبناءً على المادة (30) من هذا القانون حول البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات تنظم أعمال التحويل الإلكتروني وإية أعمال أخرى تتعلق بالأمور المصرفية الإلكترونية.

• تم إصدار تعليمات من قبل البنك المركزي العراقي تنظم آلية تبادل الصكوك الإلكترونية بين المشاركين حيث تم تشكيل لجنة ضمت كل من (البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية ومصرفي الرافدين والرشيد) لوضع هذه التعليمات.

المشاكل والحلول:

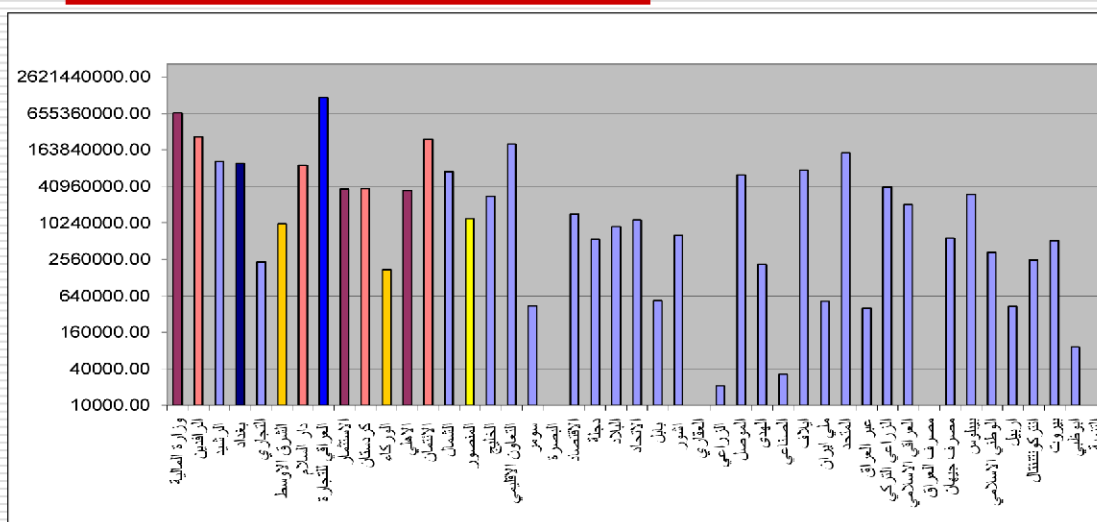
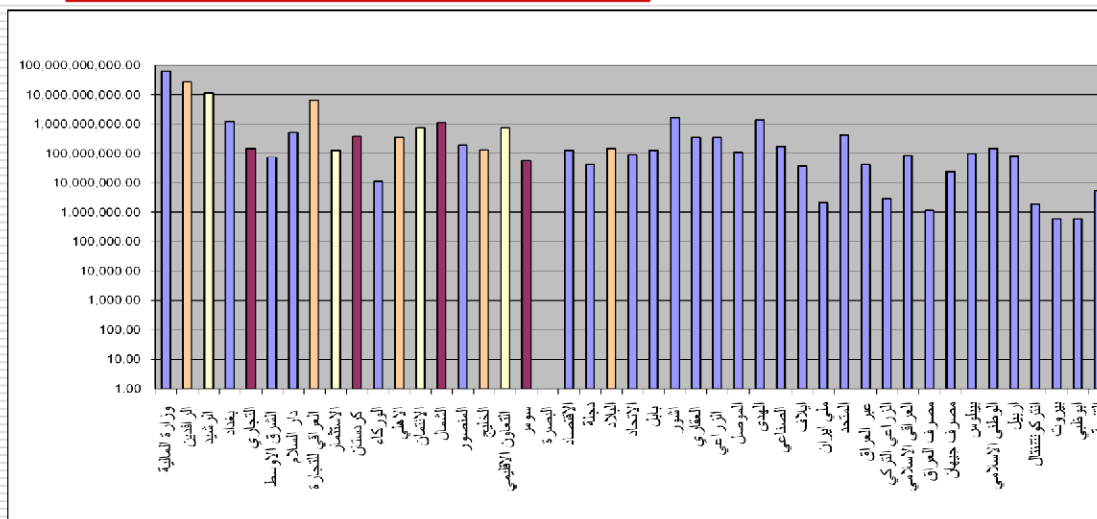
واجه العمل في نظام المدفوعات بعض المشاكل وهي كالآتي:-

1. عدم وضع آلية صحيحة لإدارة التحويلات المالية على نظام المدفوعات من قبل بعض المصارف المشاركة في نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة مكونة من البنك المركزي/ قسم المدفوعات وعدد من المصارف الحكومية والاهلية المشاركة بالنظام لوضع آلية لإحكام عمليات التحويل عن طريق النظام لتقليل المخاطر والتحري عن المبالغ العالية وإبلاغ مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي عنها.

2. من المشاكل التي تواجه العمل على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية C-ACH هي عدم إمتلاك المصارف الحكومية للبنى التحتية اللازمة لتشغيل النظام (نظام مصرفي شامل (C.B.S))، وشبكة ربط بين الإدارات العامة للمصارف وفروعها، وقد اتخذ البنك المركزي العراقي الإجراءات اللازمة بتشكيل لجنة مكونة من (البنك المركزي العراقي/قسم المدفوعات، وزارة الاتصالات، وزارة المالية، مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، والشركة العالمية للبطاقة الذكية) لمتابعة تنفيذ النظام في مصرفي الرافدين والرشيد، والاستفادة من الشبكة التابعة للشركة العالمية للبطاقة الذكية في إرسال التحويلات.

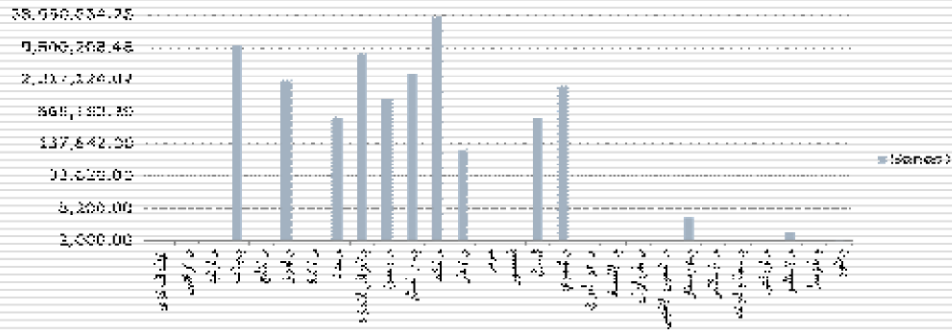
3. مازالت هناك معوقات تقف امام عمل الصيرفة الالكترونية حيث لا يوجد قانون ينظم المدفوعات الالكترونية وقانون التوقيع الالكتروني او تقديم صورة الصك باعتبارها كدليل على اثبات الحقوق في المحاكم التي تستدل حالياً على الصك نفسه او خطاب الضمان لغرض الدفع واثبات الحقوق وتسديد الالتزامات.

4. تدقيق المعاملات الداخلية بأستخدام الوسائل الالكترونية التي تساعد في الانتقال من رقابة الامتثال الى رقابة المخاطر اذ يستطيع هذا النظام التنبؤ بالمخاطر قبل حصولها ، وكذلك اعتماد برامج تدريبية للاليات الالكترونية لربط نشاط الفروع مع الادارة العامة للمصرف وكذلك الحال للشركات التابعة الام وما يطلق عليه Holding Company وكيفية ادارة حساباتها وتدقيقها حيث ان المتوقع في الفترة المقبلة ظهور مثل هذا النوع للشركات.

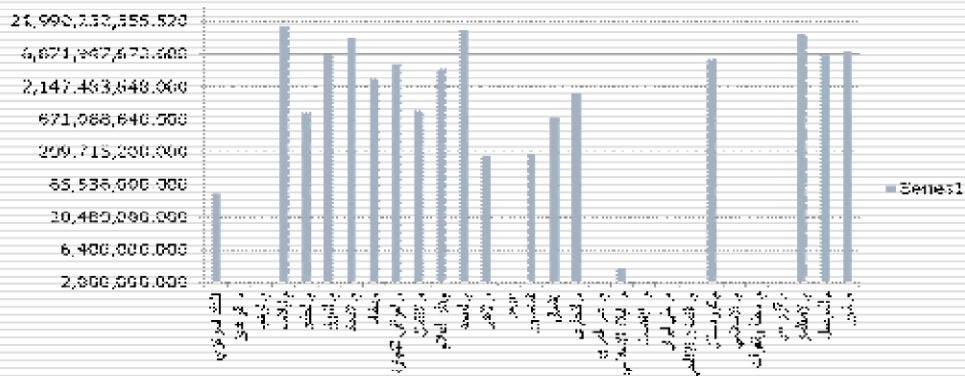




رسم بياني يمثل مجموع مبالغ أوامر الدفع الدائنة بالدينار العراقي في نظام الـ ACH 2011



رسم بياني يمثل مجموع تبادل الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي في نظام الـ ACH 2011





خامساً: التطور التقني في المصارف العراقية

شهدت المصارف العراقية تطورات تقنية عديدة لغرض تطوير خدماتها، وتحقيق المنافسة فيما بينها، حيث اقتنت الكثير من أنظمة مصرفية شاملة وطرحت ادوات صيرفة الكترونية لخدمة ما يطلبه الجمهور منها، ومن ابرز هذه التقنيات هي:

النظام المصرفي وتكنولوجيا المعلومات

أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصراً ملازماً للعمل المصرفي لما توفره من فعالية في العمل وسرعة في الانجاز والقدرة على تطوير العمل وتعرف تكنولوجيا المعلومات :- بأنها مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها وبثها وتوزيعها ويمكن ان تعرف بانها مجموعة من العناصر البشرية والالية التي تعمل على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها طبقاً لقواعد واجراءات مقننة لأغراض محددة واتاحتها على شكل معلومات مناسبة ومفيدة .

مكونات وميزات تكنولوجيا المعلومات

يشتمل نظام المعلومات على خمسة عناصر اساسية ، تعمل بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر هي :-

- 1- الافراد : ويمثلون متطلباً ضرورياً للعمليات والاجراءات في كل نظم المعلومات وهم الذين يستخدمون النظام او المعلومات ويكونوا اما محاسبين او مديرين او من الاختصاصيين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وادامة النظام وتطويره.
- 2- الاجهزة : وتشمل كافة انواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تتناقل وتعالج فيها البيانات والمعلومات.
- 3- البرمجيات : تتكون من نوعين هما:
 - برامج نظم التشغيل وهي برامج النظام التي توجه المكونات المادية للحاسب.
 - برامج التطبيق وهي برامج توجه عمل الحاسب لأغراض محددة من قبل المستخدم.
- 4- البيانات : وهي المواد الاولية لنظم المعلومات وتعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة ولذا يجب ان تستثمر بشكل فعال لتحقيق الفائدة .
- 5 الشبكات: وتشمل تكنولوجيا الاتصالات ومختلف انواع الشبكات مثل الانترنت والشبكات الداخلية والانترانت (والشبكات الخارجية) الاكسترانت.

انواع الانظمة المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية

تنفيذا لتوجيهات البنك المركزي العراقي، واستنادا لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك ، وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات الاخرى والصكوك السياحية والتحويلات المصرفية والتحويلات السلعية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفا)".

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية اجري قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للاحصاء والابحاث استبيان خلال عام 2011 وتبين من نتائج الاستبيان مايلي:

قامت المصارف العراقية باعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق افضل الخدمات لزيائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف camel.

تستخدم المصارف العراقية (الاهلية والحكومية) انظمة مصرفية في عملها وتختص بالصراف الالي والبطاقة الالكترونية ولاطبق بشكل فعلي في كل المصارف ومن الانظمة المستخدمة :-

1- نظام (Misys Equation) وهو مستخدم في المصارف (العراقي للتجارة، التجاري العراقي، المنصور، انتركونتيننتال).

2- نظام (Banks) مستخدم في عدد من المصارف الاهلية (بغداد ، العراقي الاسلامي ، الاستثمار ، الوركاء ، المتحد ، الخليج ، اشور ، الهدى ، ملي ايران ، وقفلر ، الزراءات التركي).

3- نظام (Orion) مستخدم في مصرف الشرق الاوسط.

4- نظام (Kapiti NBK) مستخدم في مصرف الائتمان العراقي.

5- نظام (Hub universal banking) مستخدم في مصرف دار السلام.

6- نظام (I.C.B.S) مستخدم في المصارف (الاهلي العراقي والموصل والاتحاد العراقي) .

7- نظام (Orion) مستخدم في المصارف (الشرق الاوسط وبابل و الشمال و عبر العراق) .

8- نظام (FOXPRO UNDER DOS) مستخدم في مصرف سومر.

9- نظام (Phoenix) مستخدم في المصارف (التعاون الاقليمي ، ابو ظبي الاسلامي ، دجلة والفرات) .

10 نظام (Flexy Enterprise Solutions) مستخدم في مصرف البلاد الاسلامي.

11- نظام (Temenos Globes) يستخدم في مصرفي (الوطني الاسلامي ، بيبلوس) .

12- نظام (EBA Equation banking Application) وهو مستخدم في مصرف بيروت والبلاد العربية.



الصراف الآلي :

وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالاماكن المختلفة سواء بالجدار او بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ويقوم الزبون باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة ، وللاستفادة من خدمات الصراف الآلي يتطلب الحصول على بطاقة (الفيزا كارد أو الماسترو كارد) وتتميز اجهزة الصراف الآلي بأنها ماكينة مبرمجة بحيث تستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها وهي ذات سعة محددة من العملات بحيث تعتبر خدمة للحالات الطارئة وحفاظا على وقت الزبائن .

خدمات الصراف الآلي

تشمل خدمة الصراف الآلي الخدمات الآتية :-

- 1- السحب
- 2- ايداع النقد
- 3- ايداع الصكوك
- 4- دفع الفواتير
- 5- الحصول على البطاقات المدفوعة مسبقا مثل البطاقة التي تسمح بالدخول على الانترنت.
- 6- الاستفسار عن الارصدة والتحويل من الحسابات.
- 7- طلب كشف حساب
- 8- تغيير الرقم السري
- 9- طلب دفتر صكوك
- 10- الاستفسار عن اسعار العملات

والوقوف على استخدام التكنولوجيا في المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق
نبين بشكل مفصل هذه الاستخدامات للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة حسب كل مصرف :-

تستخدم غالبية المصارف الخاصة العراقية نظام الصراف الالي ولكن بعض منها لا يطبق النظام تطبيقاً فعلياً، ومن المصارف التي تطبق النظام بشكل فعلي مصرف (بغداد، الشرق الوسط، الائتمان العراقي، الوركاء، الخليج، الموصل، الشمال، آشور، التعاون الاقليمي، البلاد الاسلامي).

تستخدم عدد من المصارف الحكومية نظام الصراف الالي و بطاقات الائتمان فبالنسبة لمصرف الرافدين لا يملك نظاماً مصرفياً اذ انه ما يزال يقوم بعمله يدوياً وبدون شبكات ربط لفروعه والادارة العامة، حيث اوضح مستشار وزارة المالية بأن مصرف الرافدين قد قطع شوطاً طويلاً في موضوع اقتناء مثل هذا النظام من قبل شركة اجنبية متخصصة وصدر توجيه من الامانة العامة لمجلس الوزراء بفسخ العقد لاسباب امنية تتعلق بصاحب الشركة المجهزة ولا يزال العمل جارياً في البحث عن جهاز اخر ويتوقع المصرف الحاجة الى اكثر من سنة لاقتناء هذا النظام، وكذلك الحال بالنسبة الى مصرف الرشيد الذي لا زال يبحث عن جهاز متميز لاقتناء هذا النظام. اما بقية المصارف الحكومية (الزراعي التعاوني، الصناعي، العقاري، العراق) عدا بنك التجارة فانها لا تستخدم نظام الصراف الالي وانما مازالت قيد الدراسة، ويستخدم بنك العراقي للتجارة نظام (Misys Equation) وان الجهة المجهزة للمصرف بنظام الصراف الالي هي شركة (Istisharat) والعدد الكلي للصراف الالي (65) جهازاً، وقام مصرف الرافدين باستخدام البطاقة الذكية لصراف رواتب المتقاعدين ورواتب شبكة الحماية وبعض الوزارات ويبلغ عددها (1,772) نقطة بيع (POS) موجودة في فروع المصرف في المحافظات، اضافة الى استخدامه مشروع البطاقة الذكية المعتمد على البصمة البالغ عددها (1,502,152) بطاقة ذكية، اما ما يخص مصرف الرشيد فقد استخدم البطاقات الذكية الخاصة والمعتمدة لديه (636,145) بطاقة دائنة نوع (كي كارد) كما في نهاية عام 2011.

اما بقية المصارف الحكومية المتخصصة مازال استخدام النظام المصرفي الالي قيد الموافقات الاصولية للمصرف الزراعي بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة، وقيد الدراسة للمصرف الصناعي، اما المصرف العقاري فانه لا يعتمد على اي نظام مصرفي او صراف آلي او بطاقة ائتمان في عمله، اما مصرف العراق فانه قد صدر قرار دمج مع مصرف الرافدين.

نستنتج من ذلك بأن المصارف الحكومية بالرغم من انها تحتل المرتبة الاولى في القطاع المصرفي العراقي من حيث الموجودات والودائع الا انها لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة بشكل فعال مقارنة مع المصرف العراقي للتجارة حيث استخدم نظام مصرفي شامل وينشر (65) جهازاً في بغداد والمحافظات، وكذلك الاتفاق مع عدد من المراكز التجارية لغرض استيفاء اقيام مشتريات الزبائن عن طريق البطاقات الائتمانية التي يصدرها المصرف التي يمكن العمل بها بالعملتين بالدينار العراقي والدولار الامريكي من خلال مكائن الصرف الآلي، كما اصدر المصرف البطاقة الذهبية وهي البطاقة الخامسة التي يصدرها حيث سبق ان اصدر بطاقة الفيزا كارد والماستر كارد لكونه عضواً رئيساً في هاتين الشركتين العالميتين، كما اصدر البطاقة البلاطينية (Platinum) وهي من البطاقات الائتمانية المميزة الخاصة بالعملاء وكذلك اصدر البطاقة المدينة (Debit) والبطاقة (Infinity) التي خصصت لرجال الاعمال وبحجم ائتماني يتعدى الـ (100000) دولار.



بلغ عدد المصارف (المحلية الخاصة) المستخدمة لاجهزة الصراف الالي بشكل فعلي (27) مصرفا وبواقع (402) جهازا، يأتي مصرف الوركاء في المرتبة الاولى بعدد الاجهزة الصراف الالي البالغ (230) جهازا و (180) جهاز لنقاط البيع موزعة على كافة المحافظات، ويبلغ عدد البطاقات الدائنة (510) بطاقة ذهبية، فضية، بلانتيوم و (100,490) بطاقة مدفوعة مسبقا ، علما بأن مصرف الوركاء تحت وصاية البنك المركزي العراقي حاليا .

ويأتي مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثانية من حيث عدد اجهزة الصراف الالي البالغ (40) جهازا موزعة بواقع (16) جهازا في بغداد و(24) جهازا في محافظات العراق وتم اصدار (188) بطاقة دائنة ويأتي مصرف بغداد في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد اجهزة الصراف الالي (39) جهازا موزعا على المحافظات، علما انه اصدر (9218) بطاقة ائتمان دائنة، يتبعه مصرف الشمال بالمرتبة الرابعة من حيث عدد اجهزة الصراف الالي البالغ (28) جهازا في بغداد والمحافظات، واصدر (544) بطاقة مدينة نوع فيزا كلاسيك، اما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب مصرف البلاد الاسلامي بعدد من اجهزة الصراف الالي البالغ (14) جهازا موزعا (7) اجهزة في بغداد و(7) اجهزة في المحافظات، وتم اصدار (89) بطاقة ائتمان دائنة، اما بقية المصارف الخاصة العراقية فأن استخدامها لاجهزة الصراف الالي يتراوح بين (4 - 9) اجهزة.

اما فيما يخص فروع المصارف الاهلية الاجنبية في العراق البالغ عددها (10) فروع لديها نظام مصرفي الي مطبق بشكل فعلي، وتصدر بطاقات ائتمانية يبلغ عددها (1,046) بطاقة ائتمانية نوع (ماسترد وفيزا) للمصارف (الزراعات التركي، بيروت والبلاد العربية ، انتركونتينتال، بيبيلوس).

وبذلك نستنتج ان عدد المصارف الخاصة المحلية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق المستخدمة للنظام المصرفي الالي يبلغ (32) مصرفا من مجموع (35) مصرفا خاصا محليا وفرع مصرف اجنبي.

سادساً: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي

نتناول في هذه الفقرة دراسة واقع المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي والتي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية وكما مبين ادناه :

تمثل السوق المالية في مختلف البلدان حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لدورها في توفير الاموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي لتلبية احتياجاتها المالية لانجاز مهامها واهدافها المختلفة .

ونظراً لهذه الاهمية ، فقد اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

اعتمد الاقتصاد العراقي في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية على عائدات النفط ، ونتيجة للتذبذب المستمر في عائدات النفط وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدتها العراق مابعد عام 2003 ، بدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت التكيف مع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية وسوق رأس المال لدورها في خلق فرص العمل ، وتقديم الخدمات المالية المختلفة .

مكونات السوق المالية العراقية

تعتبر السوق المالية العراقية من بين اقدم الاسواق المالية العربية بالرغم من انها تُعد حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية ، ويعود ذلك لاسباب عدة من اهمها حداثة انشاء الشركات المساهمة ، وضعف الامكانيات المالية للعراق ما قبل عهد النفط ، وانتشار ظاهرة الفقر ، وتضم السوق المالية العراقية التشكيلات التالية :

١- المصارف وفروعها حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام 2011 (52) مصرفاً لها (917) فرعاً ومكتباً بضمنها (10) فروع لمصارف اجنبية.



٢- رابطة المصارف الخاصة في العراق

- ❖ تأسست الرابطة بتاريخ 2004/5/5 بمشاركة تسعة عشر مصرفاً خاصاً.
- ❖ يتكون الهيكل الإداري للرابطة من عشرة أعضاء ويتكون الهيكل التنظيمي من ثلاث مكونات هي : الهيئة العامة ، والهيئة الإدارية ، والمدير التنفيذي .
- ❖ تتكون الهيئة الإدارية للرابطة من (22) مصرفاً تجارياً خاصاً ومن (9) مصارف إسلامية عراقية وأجنبية وثلاثة فروع من المصارف العربية والأجنبية وشركة سائدة واحدة للعمل المصرفي .
- ❖ كان أداء الرابطة خلال عام 2011 بعد إقرار البرنامج من قبل الهيئة الإدارية الخاص بتلك السنة من خلال تحقيق الآتي:
- ❖ تعزيز العلاقة بين الرابطة والبنك المركزي العراقي وذلك من خلال التواصل في تقديم المساعدة على اتخاذ القرارات السليمة لدعم الجهاز المصرفي.
- ❖ المشاركة في اللجنة الاستشارية التي شكلها البنك المركزي العراقي.
- ❖ وافق البنك المركزي العراقي على رأي الرابطة في إيقاف تأثير المادة رقم (28) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وذلك في ضوء توصيات اللجنة التي شاركت بها الرابطة وصادق عليها مجلس إدارة البنك المركزي العراقي .
- ❖ حث المصارف على الاستجابة لقرارات البنك المركزي العراقي والالتزام بها لما فيه مصلحة الجهاز المصرفي العراقي.
- ❖ المتابعة مع وزارة المالية لشرح وجهة نظر المصارف بشأن منع الوزارات ودوائر الدولة من التعامل مع المصارف الخاصة.
- ❖ المشاركة في اللجنة المشكلة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء لوضع آلية توزيع الاعتمادات التي تقل مبالغها عن أربعة ملايين دولار على المصارف الخاصة.
- ❖ المساهمة في المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تتناول الشؤون المالية والاقتصادية التي تنظمها الوزارات والاتحادات، من أهمها الندوة المصرفية حيث تم مناقشة تنفيذ وأنسيابية مقاصة الصكوك الالكترونية عن طريق نظام المدفوعات (C-ACH) في البنك المركزي العراقي.
- ❖ التواصل في تعزيز العلاقة مع اتحاد المصارف العربية وجمعيات المصارف العربية وتبادل المعلومات فيما يخص العمل المصرفي.
- ❖ استمرار وتكريس الاتصالات مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لتبادل وجهات النظر وإمكانية الاستفادة من برامجها في التمويل وتطوير الخدمات.
- ❖ عقد ندوات ودورات تدريبية لمنتسبي المصارف بالتعاون مع البنك المركزي العراقي /قسم المدفوعات لمتابعة انجاز مشروع المقاصة الالكترونية.
- ❖ وبشأن تأثير تأسيس شركة اتحاد المصارف الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية على عمل الرابطة، تبين انه ليس هنالك أي تأثير وذلك لاختلاف مهام الطرفين ويختلف هذا عن هدف الشركة المؤسسة وفقاً لقانون الشركات وبراسمال معين الذي يتلخص في تطوير الخدمات المصرفية.
- ❖ ولاهمية تقارب اهداف الطرفين فإن الرابطة تواصل السعي لبناء علاقة وطيدة مع الشركة التي تنتمي المصارف المساهمة فيها لعضوية الرابطة.

٣- شركات التأمين البالغ عددها (29) شركة عراقية بضمنها ثلاث شركات حكومية هي الشركة الوطنية للتأمين، الشركة العراقية للتأمين، والشركة العراقية لاعادة التأمين ، اضافة الى (26) شركة تأمين خاصة.

تهدف هذه الشركات الى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ضمن اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة التأمين واعادة التأمين والاستثمار وتقديم المشورة بكل مايتعلق بالتأمين . وتنسم بأن قدراتها المالية لازالت ضعيفة وخدماتها التأمينية محدودة وتشرف عليها وزارة المالية ، ويدقق اعمالها البنك المركزي في مجالين هما (تدقيق القروض المقدمة من قبلها والمحفظة الاستثمارية التي تملكها) وينظم اعمالها قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005 . وبالنظر لوجود مؤشرات

سلبية في القانون اشترتها شركات التأمين ذاتها حدث من نشاطها واضرت بمصالحها وعلى نتائج اعمالها السنوية وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية ، مما يتطلب اعادة النظر بمواد هذا القانون .

٤- صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور واعادة استثمارها في مختلف المجالات ، وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات ويعتبر كقناة لاستقطاب السيولة المتواجدة خارج الجهاز المصرفي.

٥- هيئة الاوراق المالية ، تأسست هذه الهيئة بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 كهيئة حكومية مستقلة تهدف الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق من خلال تقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال ومنح التراخيص ، كما تقوم بمراقبة المشاركين في اسواق رأس المال مستندة على قاعدة الشفافية والافصاح والكفاءة والعدالة بين المتعاملين لتوفير الحماية لهم في السوق للتقليل من حالات الغش والخداع عند طرح او تداول الاوراق المالية ، اضافة الى السعي لخفض المخاطر التي تتعرض لها الاوراق المالية في الاسواق . كما تعمل على رفع الوعي الاستثماري للمستثمرين وكيفية الحفاظ على حقوقهم وتنميتها ضمن اسواق المال في العراق .

٦- سوق العراق للاوراق المالية الذي تأسس بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 لغرض تنظيم عمليات بيع وشراء الاوراق المالية ، وله فرع في اربيل ، وقد شهد السوق تطورات ملموسة على صعيد تداول الاسهم إلكترونياً ، واصدار الشهادات في نفس يوم التداول من خلال مكتب الايداع والتحويل التابع له والسماح للاجانب لشراء وبيع الاوراق المالية العراقية، واعادة النظر بالشروط المطلوبة على نشاط وسطاء الاوراق المالية اضافة الى اعادة النظر بعمولة السوق .

وكانت حركة التداول في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2011 كمؤشرات تبين فعالية السوق كدالة اقتصادية تساهم في نشاط البنية الاستثمارية كما مبين في ملخص اداء السوق خلال العام في ادناه:

- ❖ بلغ حجم التداول لعام 2011 (941.2) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (135.1%) عن حجم التداول (400.3) مليار دينار لعام 2010.
- ❖ بلغ عدد الاسهم المتداولة لعام 2011 (492.3) مليار سهم وبنسبة ارتفاع (92.6%) عن عدد الاسهم (255.6) مليار سهم لعام 2010.
- ❖ بلغت العقود المنفذة لعام 2011 (132.5) الف عقدا وبنسبة ارتفاع (84.8%) عن عدد العقود المنفذة (71.7) الف عقدا لعام 2010.
- ❖ بلغت القيمة السوقية لعام 2011 (4931.1) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (43%) عن القيمة السوقية (3462.2) مليار دينار لعام 2010.
- ❖ بلغ حجم التداول لغير العراقيين (شراء) (176.5) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (184%) عن حجم التداول (62.8) مليار دينار لعام 2010.
- ❖ بلغ الرقم القياسي نهاية عام 2011 (136.03) نقطة مقارنة بعام 2010 البالغ (100.98) نقطة.
- ❖ بلغ صافي الاستثمار الاجنبي لعام 2011 (127.6) مليار دينار.

٦- شركات الصرافة التي تم تأسيسها في فترة التسعينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي ، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق ، ويبلغ الحد الادنى لرأسمالها الجديد (150) مليون دينار، ويبلغ عددها حتى نهاية عام 2011 (320) شركة تركزت معظمها في بغداد وقسم قليل منها في المحافظات ، وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات بعد عام 2003 استنادا لقرار مجلس ادارته المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2011/2/10 .



٧- شركات التحويل المالي ، وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في عملها الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي رقم (93) لسنة 2008 ، وبلغ عددها (34) شركة نهاية عام 2011 ، ويبلغ رأس مالها حالياً (15) مليار دينار ، وتقوم بعملية تحويل واستلام الاموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية.

٨- شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية يبلغ عددها (47) شركة كما في نهاية عام 2011 وجميعها اعضاء في جمعية وسطاء الاوراق المالية في العراق ISD ويشرف على تدقيق اعمالها سوق العراق للاوراق المالية .

٩- شركات الاستثمار المالي ، ويبلغ عددها (9) شركات وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (6) لسنة 2011 ، ويبلغ رأس مالها (150) مليون دينار على ان يرتفع الى (1) مليار دينار خلال فترة سنتين، ويمكنها القيام بكافة عمليات الاستثمار كبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة واستثمار اموالها في المصارف . وقد قام البنك المركزي العراقي باعادة النظر بهذه التعليمات لتطوير وتوسيع مجالات عمل هذه الشركات والحد من المعوقات التي تواجه اعمالها .

١٠- صندوق التقاعد ، وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم ، حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5) ترليون دينار ما يعادل (3.8) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين.

11- وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين .

١٢- شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة ، وهي من احدث المؤسسات العاملة في السوق ، وحدد رأسمالها مابين (1) مليار دينار للشركة المحدودة و (2) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (3) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم 4164 في 2010/9/20 وتوجد حالياً شركتين وهي (الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية) حيث تقوم بتوفير جزء من رأسمالها للاقراض من قبل المصارف الخاصة المساهمة فيها وذلك لتسهيل عملية التمويل.

١- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME)

تأسست هذه الشركة بتاريخ 2009/5/18 وبدأت العمل في حزيران من العام نفسه بعد حصولها على موافقة البنك المركزي العراقي برأسمال قدره (270) مليون دينار عراقي كشركة مالية غير مصرفية تضم (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى (الشبكة المصرفية) هي (مصرف الشمال ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف اشور ، مصرف سومر ، المصرف الاهلي ، مصرف البصرة ، مصرف بغداد ، مصرف الموصل، مصرف الخليج) بدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والشعب الامريكي، قدره (6) مليون دولار وفي عام 2010 تم زيادة رأس مال الشركة ليصل الى (1.2) مليار دينار وفي عام 2011 تم زيادة رأس مال الشركة ليلبلغ (2.4) مليار دينار، وحصلت الشركة على منحة مخصصة للقطاع الزراعي في محافظة الانبار بقيمة (1) مليون دولار.

هدف الشركة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في النهوض بالاقتصاد العراقي وحث المصارف العراقية المساهمة في رأسمالها وغيرها من المصارف لتقديم التمويل المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

للشركة دوراً مهماً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم بتوفير رأس مال مخصص للاقراض من المصارف المساهمة فيها والتي هي مجموعة من المصارف العراقية الخاصة وذلك لتسهيل عملية تمويل القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكي يكون المصرف مؤهلاً للمشاركة في برنامج الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب ان يتوفر لديه شرطين:

الاول: ان يقدم دليلاً مقنعاً للشركة على قيامه بأنشاء وحدة فاعلة للاقراض المصرفي مع ايضاح القاعدة المادية له وسياسة منح الائتمان والكاادر الوظيفي به والتدريب والتزام الادارة العليا بالاداء المهني.

الثاني: ان توافق المصارف المساهمة على دخوله كمصرف عضو ومساهم بحصة كاملة من رأس المال وانضمامه الى شبكة المصارف التي تولد القروض.

قامت المصارف المساهمة في الشركة بتوسيع مجالات توفير القروض من خلال ابتكار المنتجات والتمويل المستقر والاقراض لقاء كلف تمويل مناسبة وبرامج اقراض مستهدفة، وهي تعتمد على أفضل الممارسات في مجال توفير القروض وتسهيل اجراءات الحصول عليها، وتعد عاملاً محفزاً يساعد في تسريع دخول المصارف الأهلية إلى سوق القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء قاعدة تمويل مستدامة، والشركة منفتحة على التعاون مع كافة الجهات المانحة من أجل تطوير وتفعيل عمل القطاع الخاص في العراق.

وتقوم الشركة بتكرار القروض للمؤهلين للاقتراض الذين تتوفر بهم شروط الاقراض وكما يلي :

* المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها على سنتين.

* المشاريع الجديدة التي يمكن تمويلها على اساس استثنائي.

* المشاريع المسجلة في القطاع الرسمي.

* المشاريع التجارية التي تعمل في مجالات تجارية مشروعة.

* العمليات التي تجري في القطاع الانتاجي للاقتصاد (الصناعات والمشاريع الزراعية وورش العمل) المتمثلة بشكل اساسي بالخدمات التي تخدم القطاع الانتاجي مثل تجهيز المواد الاولية لانتاج المواد الوسيطة والنقل والتخزين... الخ..

* المشاريع التي توفر فرص العمل للأشخاص الذين لم تتوفر لهم فرص العمل وبهذا تكون مساهمة في خفض نسبة البطالة في العراق.

* المشاريع التي يتم توجيهها من خلال خطة عمل تتضمن فيها الاعمال التي تقوم بها الشركة ومسك السجلات حسب المعايير المحاسبية المعتمدة.

* المشاريع التي تتوفر لها سيولة نقدية وضمانات ثانوية لسداد التزاماتها.



شروط الاقراض:

- يبلغ الحد الأدنى لمبلغ القرض (6) مليون دينار عراقي والحد الأقصى (300) مليون دينار وبسعر فائدة (10%) المعتمد على حجم القرض وسعر الفائدة السائد الذي يقره البنك المركزي العراقي، ويعتمد مبلغ القرض على طبيعة المشروع وكيفية استغلال القرض، على ان تكون فترة تسديد القرض لاتقل عن سنة واحدة ويتم التفاوض على الحد الأقصى لفترة التسديد.

وبلغت القيمة الاجمالية لقروض المصارف المساهمة في الشركة كما في نهاية عام 2011 (23) مليون دولار وبلغ عدد المستفيدين 781 مقترضاً يتوزعون على 18 محافظة. وقد تمكنت المصارف من تحقيق ذلك باستخدام الموارد المتاحة والبالغة (7) مليون دولار بشكل تام الى جانب التمويل المشترك الذي تقدمه المصارف المشاركة والاستخدام الفاعل لاقساط السداد الى قروض جديدة .

نشاط الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد القروض المقدمة من الشركة حسب التوزيع الجغرافي في العراق كما في نهاية كانون الاول 2011

جدول رقم (10)

عدد القروض ومبالغها حسب المناطق الجغرافية لعام 2011

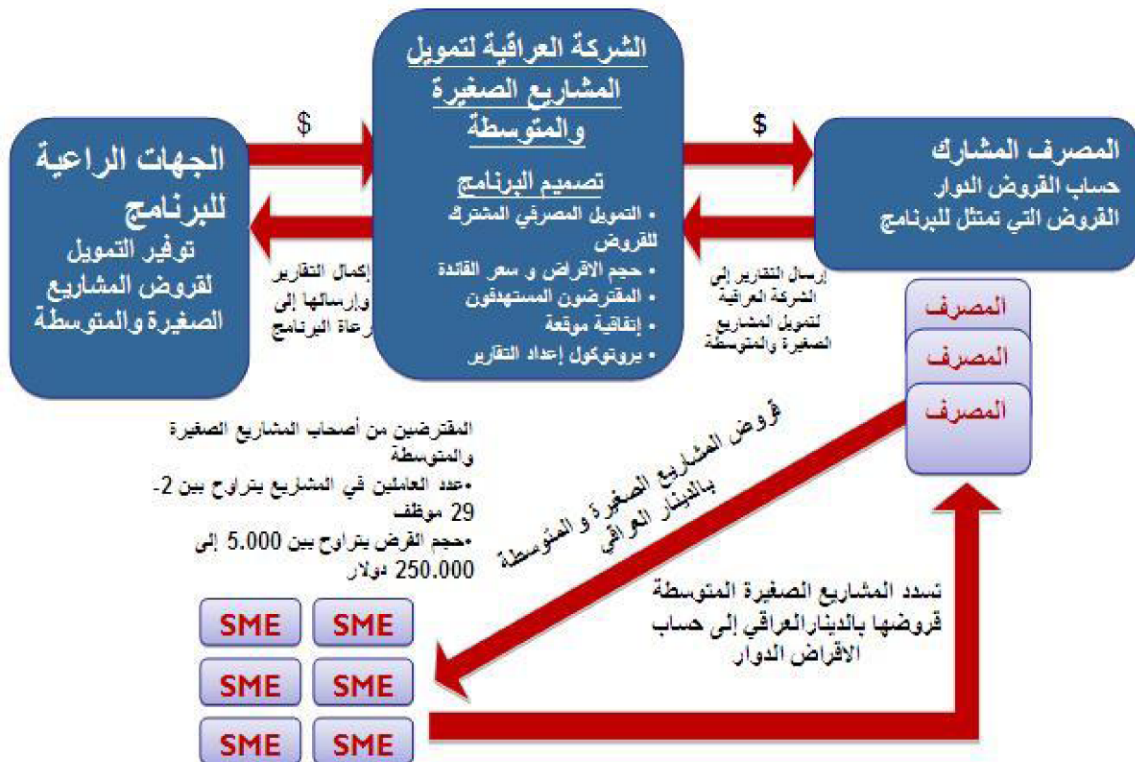
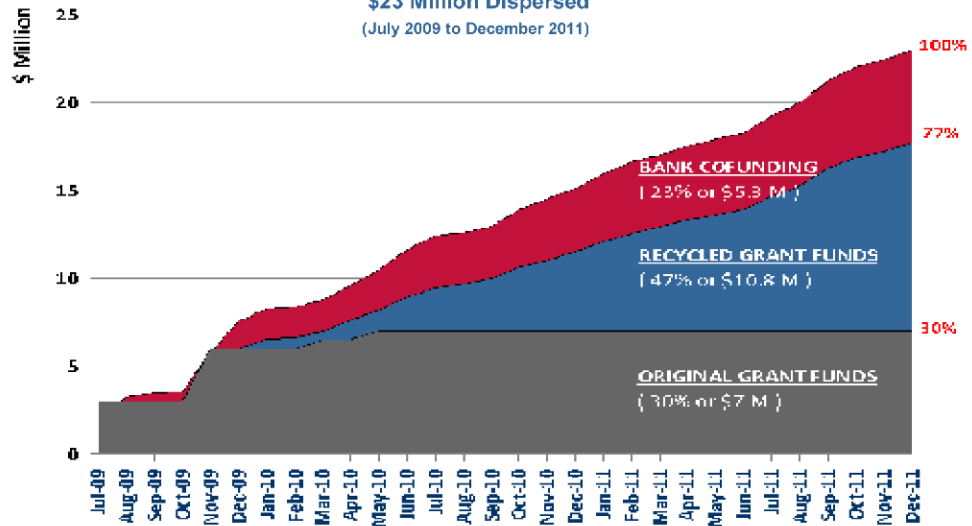
عدد القروض	مبلغ القرض	المنطقة الجغرافية
208	3.2 مليون دولار	المنطقة الشمالية
726	14.4 مليون دولار	الشمالية الوسطى
252	3.9 مليون دولار	الجنوبية الوسطى
63	1.5 مليون دولار	المنطقة الجنوبية

المجموع ١٢٤٩ ٢٣,٠٠ مليون دولار

بلغ مجموع القروض الممنوحة من الشركة (1249) قرصاً موزعة بواقع (208) قرصاً في المناطق الشمالية بمبلغ (3.2) مليون دولار و(726) قرصاً بمبلغ (14.49) مليون في المناطق الشمالية الوسطى و (252) قرصاً بمبلغ (3.9) مليون دولار في المناطق الجنوبية الوسطى و (63) قرصاً بمبلغ (1.5) مليون دولار في المناطق الجنوبية، وشكلت نسبة مساهمة الشركة المانحة للقروض الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي (0.014%) وهي نسبة ضئيلة جداً.



Progressive Loan Origination by ICF-SME Banks
\$23 Million Dispersed
(July 2009 to December 2011)



مخطط نشاطات الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة



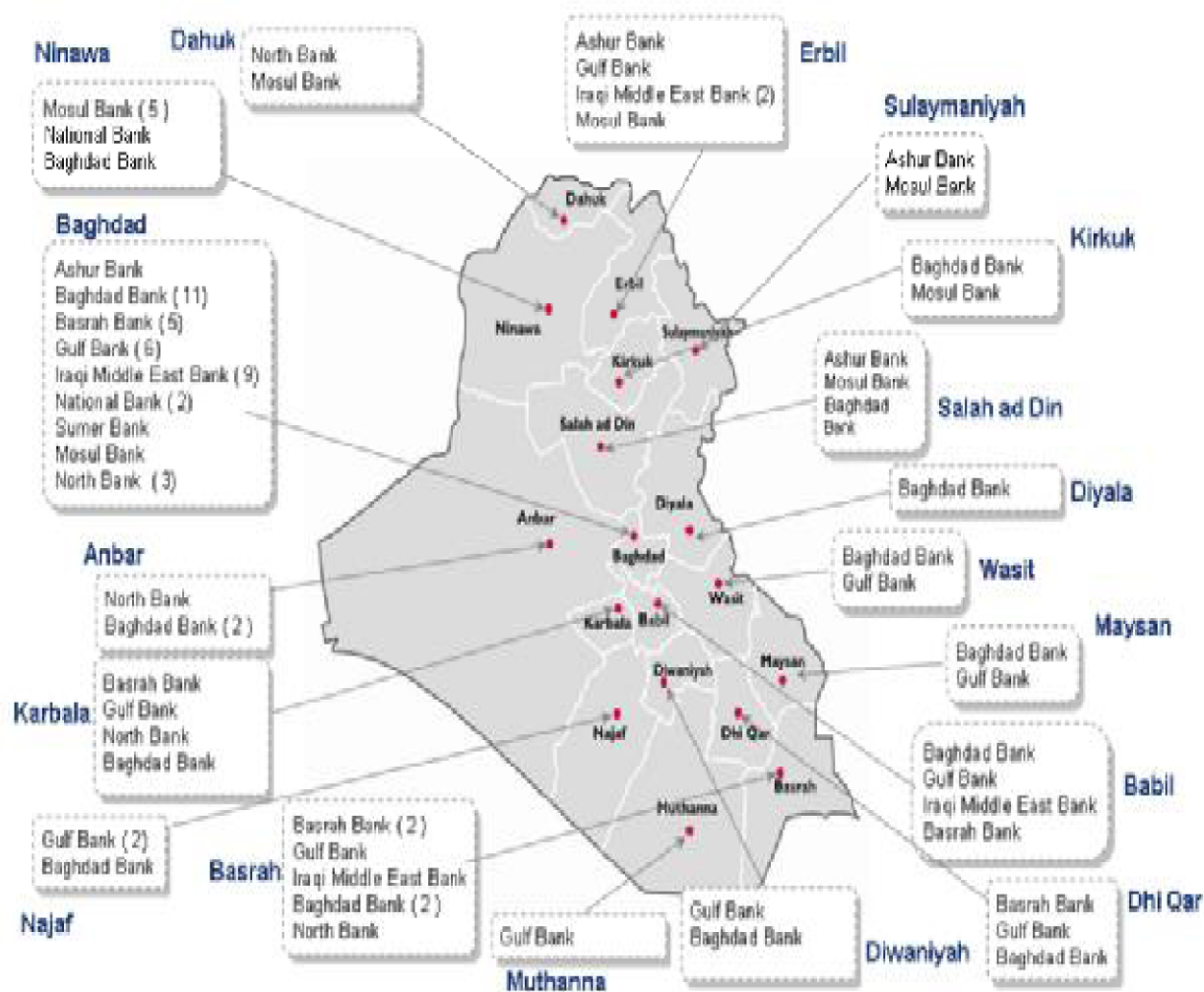
شركة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية

ICF/SME

IRAQI COMPANY FOR FINANCING SMEs, LTD

Network of ICF-SME Lending

SME Lending Operation in 91 Bank Branches in 9 Banks in all 18 Provinces



٢- الشركة العراقية للكفالات المصرفية / شركة مساهمة

الشركة العراقية للكفالات المصرفية شركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل احد عشر مصرفا خاصا استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي.

تأسست الشركة في عام 2006 في ظل بيئة امنية صعبة جدا وبالرغم من ذلك استطاعت الشركة بناء هيكلها ووضع الاسس والسياسات الخاصة بعملها وتعامل مع بينتين وهما:

- البيئة الداخلية المتمثلة بسياسات العمل وهي بيئة تعمل وفق الضوابط والانظمة المعتمدة.

- البيئة الخارجية المتمثلة بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية السائدة في العراق .

وبالرغم من كل المؤثرات الخارجية والداخلية استطاعت الشركة ان تبني هيكلها وتعزز الروابط والثقة بينها وبين المصارف الخاصة من خلال الدعم المقدم من الوكالة الامريكية للتنمية عن طريق مشروع ازدهار السابق ومشروع التجارة الحالي ، حيث تم تخصيص مبلغ (5) مليون دولار الى صندوق الضمان الخاص بالشركة وتم استلامه على شكل دفعات حسب عدد الضمانات التي تحققها الشركة ابتداء من عام 2006 لغاية عام 2009 .

الهدف الرئيسي للشركة هو تسهيل مهمة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم من خلال التأمين على مبالغ القروض المقدمة لهم وتأمين دخل اضافي من خلال خلق فرص عمل، الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى تطور الواقع الاقتصادي للبلد، اضافة الى الاهداف الاخرى للشركة العراقية للكفالات المصرفية المتمثلة في زيادة نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى مصادر الائتمان وذلك عن طريق تقديم كفالات جزئية للقروض التي تمنحها المصارف المساهمة برأسمال الشركة والمصارف المشاركة ببرنامج الضمان الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الدخول في شراكة مع المصارف الخاصة العراقية وتحمل المخاطر معها .

توفر الشركة العراقية للكفالات المصرفية قدرة متنامية لدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال زيادة القروض المضمونة المقدمة لتلك المشاريع في العراق.



وكأحد ادوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الشركة قيامها بتقديم ضمانات للمصارف المقرضة تصل الى 75% للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة وتكون حدود هذه القروض من (5 الى 250) الف دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي، مقابل حصول الشركة على عمولة ضمان القروض 2% من الجزء المضمون كأيراد للنشاط الجاري، اضافة الى الايرادات الاستثمارية المتأتية من استثمار رأس المال في ودائع ثابتة لدى المصارف الخاصة، كما تعتمد المعايير الدولية لعرض القوائم المالية اضافة الى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة العراقية، اضافة الى استخدامها أسلوب الاستحقاق من خلال برنامج محاسبي ذو مواصفات عالمية يدعى (Quick Books) كما مبين في بياناتها المالية حيث يتم تثبيت المقدمات والمستحقات استنادا الى مبدأ الاستحقاق، وبموجب مبدأ مقابلة الايرادات والمصروفات للسنة المالية موضوعة البحث وبما يتطابق مع القواعد المحاسبية المعمول بها في العراق.

اقرت الهيئة العامة للشركة تحولها من شركة محدودة الى شركة مساهمة خاصة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي وموافقة وزارة التجارة / دائرة مسجل الشركات وبموجب احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وتم تحقيق التحول بتاريخ 2009/ 9 /25 .

بدأت الشركة اعمالها برأس مال قدره (5.45) مليار دينار عراقي في عام 2006 كشركة ذات مسؤولية محدودة تم زيادته الى (7) مليار دينار عراقي وتحولت الشركة الى شركة مساهمة خاصة، وتم زيادة رأس المال للمرة الثانية الى (7.9) مليار دينار في عام 2010 عن طريق رسملة الارباح المتراكمة.

يتكون عدد المساهمين في الشركة من :

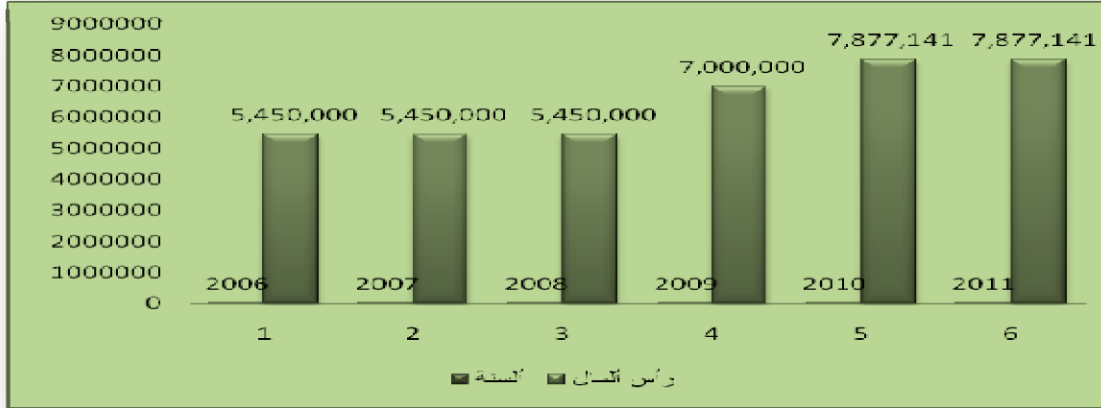
- 14 مصرفا خاصا مساهم بقيمة (7.7) مليار دينار وبنسبة (97%) من المجموع الكلي للمساهمات.

- شركة وساطة واحدة مساهمة بقيمة (0.023) مليار دينار وبنسبة مساهمة (2%).

- 16 شخص مساهم بقيمة (0.013) مليار وبنسبة (1%) من المجموع الكلي للمساهمات .

جدول رقم (11)
مراحل زيادة رأس الشركة (دينار عراقي)

2011	2010	2009	2008	2007	2006
7,877,141	7,877,141	7,000,000	5,450,000	5,450,000	5,450,000



تحتفظ الشركة بأستثماراتها في مصارف مختارة وتعتمد السياسة الاستثمارية على اساس تنويع الودائع وتوزيعها على اكثر من مصرف وكذلك اسعار الفائدة حيث تقوم بدراسة هذه العناصر لخلق حالة التوافق فيما بينها للوصول الى اقصى عائد ممكن مع اقل المخاطر، بالاعتماد على السياسة المعتدلة التي تنتهجها .

يتم اعداد ومراقبة تنفيذ سياسة الاستثمار من خلال اللجنة المالية المنبثقة من مجلس ادارة الشركة والتي تتولى مهام وضع سياسة الاستثمار وتحديثها وفقا لنظام (CAMEL) لاداء المصارف الخاصة الذي اعتمده البنك المركزي العراقي منذ عام 2007 .

وبالنظر لكون اساس عمل الشركة هو الضمان فأن الغالب على عمل الشركة هي الصفة التأمينية وتكون اساس ايراداتها من الاستثمار لكونها تتقاضى عمولات بسيطة جدا من عمليات التأمين او الضمان الامر الذي لا تعتمد عليه كاساس لمقابلة المصاريف الشهرية الخاصة بها مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الاستثمار يتمتع بنسب اعلى من الضمان.

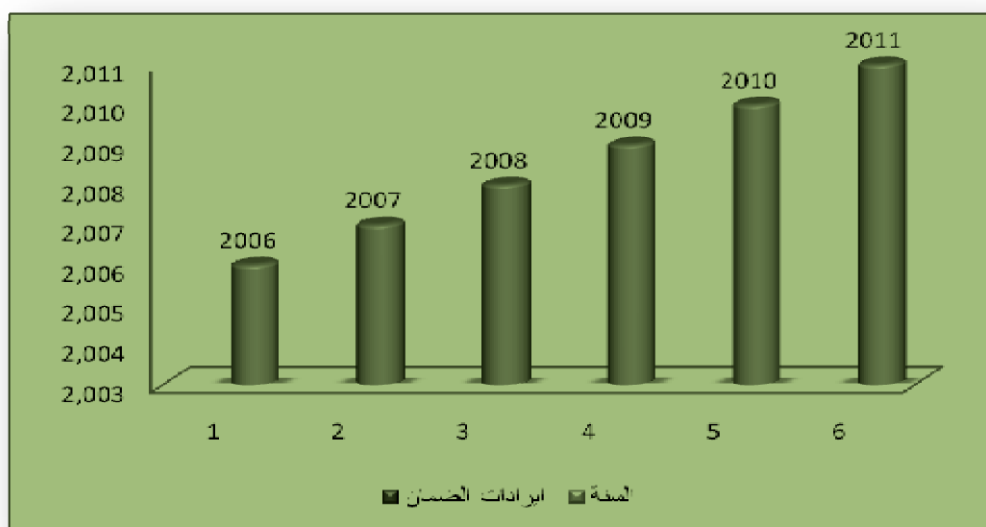
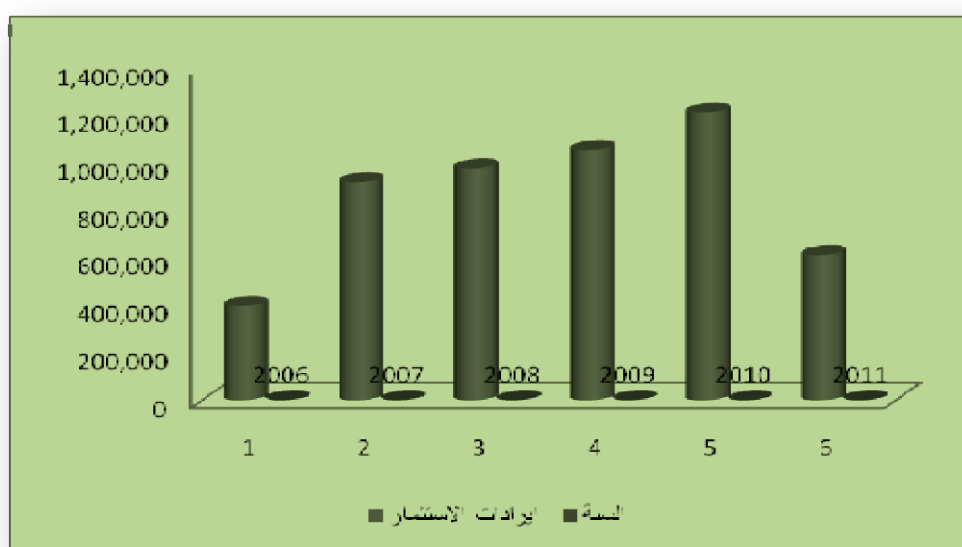
وتسعى الشركة الى تعظيم ايراداتها التشغيلية لجعلها تقابل المصاريف التشغيلية عن طريق متابعة استلام عمولات الضمان وزيادة عدد القروض التي ستزيد من ايراداتها التشغيلية.



جدول رقم (12)

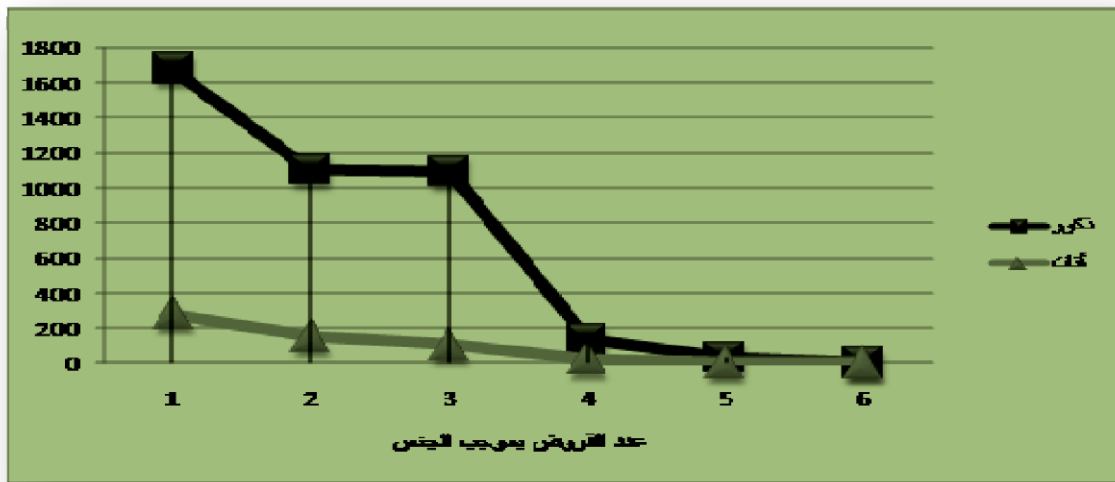
الإيرادات التشغيلية والإيرادات الاستثمارية للسنوات (2011-2006)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات الضمان	0	4,706	20,442	129,803	271,467	368,237
إيرادات الاستثمار	396,988	919,060	978,917	1,055,404	1,213,672	612,562



جدول رقم (13)
عدد القروض حسب الجنس للسنوات (2006-2011)

الجنس	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
ذكور	1	35	132	1093	1104	1678	4043
أناث	0	2	23	105	153	281	564
المجموع	1	37	155	1198	1257	1959	4607



الاداء المالي للشركة

حققت الشركة صافي الدخل قبل الضرائب بمقدار (264) مليون دينار، أما عن عدد القروض المضمونة فقد بلغ (1959) قرصاً لعام 2011 يقابله (1257) قرصاً لعام 2010 ، أي بزيادة مقدارها 56% وبلغت قيمة المحفظة الائتمانية (14.4) مليار دينار عراقي.

لم تتأثر الشركة بالازمة المالية العالمية لكونها بنيت على أساس مالي صلب من خلال الشراكة بينها وبين منظمة التنمية الامريكية التي قدمت للشركة منحة بقيمة (5) مليون دولار أعتمدت كأساس لمقابلة تعويضات القروض المتعثرة وكذلك سياسة مجلس إدارة الشركة التي اقرت تعزيز صندوق الضمان من خلال احتساب 6% كمخصص للضمان يضاف الى صندوق الضمان.



ادارة المخاطر في الشركة

بالنظر لتنامي عدد القروض المضمونة من قبل الشركة ولغرض متابعة هذه القروض مع المصارف المانحة فإن الشركة تقوم ومن خلال قسم ادارة المخاطر بوضع الية للسيطرة والمتابعة تستند الى ما يأتي:

• بعد اجراء التحليل للقروض الواردة للشركة تقوم بأجراء التقييم لنسب التدفق النقدي وتقييم الضمانات لغرض اعطاء التوصية بالموافقة او عدم الموافقة على الضمان مع بيان الاسباب.

• تقوم الشركة بأجراء المطابقات الشهرية للمحفظة الائتمانية لكل مصرف مع سجلات الشركة ومتابعة التسديدات الشهرية للمقترضين والتي هي من التزامات المصارف المانحة وبموجب اتفاقية الضمان الموقعة بين المصرف والشركة.

• تزويد مجلس الادارة بالتقارير الدورية عن موقف التسديدات وبالتفاصيل التي تبين التسديدات المتأخرة وتصنيفها حسب فترات التأخير لأكثر من 30 يوما" وأقل من 180 يوم مع بيان موقف المتابعة وأسباب التأخير.

• متابعة تأشير ومطابقة القروض المسددة بالكامل لتخفيضها من قيمة المحفظة الائتمانية ما بين الشركة والمصرف.

• استمرارية اللقاءات والزيارات مع وحدات الاقراض في المصارف لتبادل وتحديث المعلومات بخصوص ادارة المخاطر.

• تطوير عمل ادارة المخاطر وزيادة تأهيل الكادر والتدريب بما يوازي حجم العمل المتنامي.

• متابعة التعويضات المسددة للمصارف وتحديثها واستحصائها من خلال تسجيل الضمانات.

خطة عمل الشركة

تعتمد الشركة أسلوب الموازنات التخطيطية والمقارنات بين المخطط والفعل لقياس الاداء وتحديد نقاط القوة والضعف وبالتالي تقويم الاداء بما يلائم المخطط مسبقاً، وبذلك فإن الميزانية التخطيطية للشركة هي اداة قياس ومراقبة.

ولم تحقق الشركة اي اخفاق في ادائها في الست سنوات الماضية حيث كانت نسب الانجاز المتحققة تصل الى اكثر من 100% من المخطط وأن عمليات الضمان باشرت بها الشركة اعتباراً من عام 2007.

وتم وضع خطة للسنوات الخمس القادمة تهدف الى تعزيز الملاحة المالية وتغطية المصاريف من خلال ايرادات الضمان وليس من ايرادات الاستثمار.

اتفاقية المصارف المشاركة

وتمثل اتفاقية خدمات الضمان الموقعة بين المصرف والشركة والتي تحكم العلاقة بين الطرفين من خلال السياسات والارشادات العاملة وبموجب المعايير الدولية للاقراض والضمان ووفق البنود التالية :

• اهلية المقترضين • استيفاء الشروط • المجالات الممنوعة • التوثيق • مسؤولية المصرف • رسم الضمان	• الجدولة • دفع الضمان • المسؤولية القانونية • السرية • التسويق • التقارير
---	---

ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي

تخضع الشركة للقوانين العراقية النافذة فيما يخص ضريبة الدخل المتعلقة بما يأتي :-

- الارباح المتحققة للشركة.
- الاستقطاع المباشر / لموظفي الشركة.
- اما موظفي الشركة (غير المشمولين بالاستقطاع المباشر) فهم مشمولين بالضمان الاجتماعي وبموجب التعليمات النافذة.



المصارف المشاركة برأس المال للشركة العراقية للكفالات المصرفية



مصرف بغداد



مصرف الشرق الأوسط



مصرف الاستثمار



مصرف اشور



مصرف الخليج



مصرف عبر العراق



مصرف البصرة



مصرف سومر



مصرف الشمال



المصرف الأهلي



مصرف اميرالد



مصرف المتحد



مصرف الموصل



مصرف الهدي

المصارف المشاركة ببرنامج الضمان



مصرف المنصور



مصرف الاقتصاد

جدول رقم (14)
حركة رأس المال ونسب المساهمة
للشركات المصرفية وغير المصرفية وأشخاص

ت	المساهمون	قيمة المساهمة (دينار عراقي)	نسبة المساهمة
1	مصرف الخليج التجاري	1,203,075	15.27%
2	مصرف الاستثمار العراقي	1,121,424	14.24%
3	مصرف آشور الدولي للاستثمار	1,121,424	14.24%
4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	841,068	10.68%
5	المصرف الأهلي العراقي	572,273	7.26%
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	560,712	7.12%
7	مصرف الشمال	560,712	7.12%
8	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	560,712	7.12%
9	مصرف سومر التجاري	560,712	7.12%
10	مصرف بغداد	560,712	7.12%
11	المصرف المتمدن للاستثمار	115,618	1.47%
12	مصرف الهدى	28,133	0.36%
13	مصرف عبر العراق	28,133	0.36%
14	شركة براعم الخير للوساطة	23,124	0.29%
15	مصرف أميرالد	5,781	0.07%
16	شخص	1,734	0.02%
17	شخص	1,156	0.01%
18	شخص	1,156	0.01%
19	شخص	1,156	0.01%
20	شخص	1,156	0.01%
21	شخص	1,156	0.01%
22	شخص	695	0.01%
23	شخص	695	0.01%
24	شخص	578	0.01%
25	شخص	578	0.01%
26	شخص	578	0.01%
27	شخص	578	0.01%
28	شخص	578	0.01%
29	شخص	578	0.01%
30	شخص	578	0.01%
31	شخص	578	0.01%
	مجموع رأس المال	7,877,141	100.00%



صندوق الضمان

يستخدم الصندوق كأساس في منح التعويضات للقروض المتعثرة حيث تصنف القروض على نوعين:

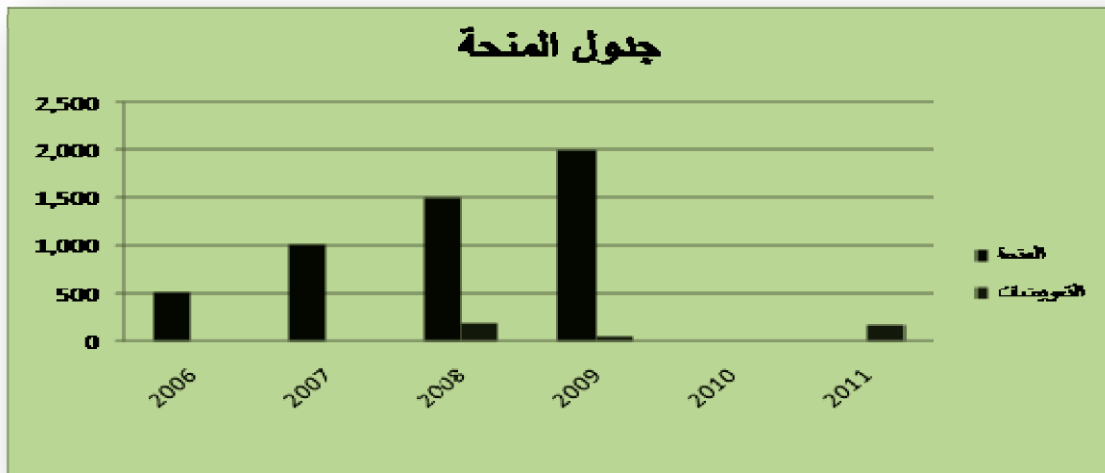
- قروض متأخرة التسديد وتكون فترتها من 30 يوم الى 180 يوم
 - قروض متعثرة التسديد وتكون فترتها مازاد عن 180 يوم
- وبعد التحقق من استحقاق المصرف المعني للتعويض وبموجب شروط اتفاقية المصارف المشاركة (السياسات والارشادات) تقوم الشركة بمنح التعويض من صندوق الضمان دون المساس برأس المال أو الأرباح المتراكمة ويكون التسديد للرصيد في تاريخ التعثر مضافا اليه فوائد 180 يوم وقد أقر مجلس الإدارة تنمية صندوق الضمان سنويا عن طريق احتساب مخصص 6% على رصيد المحفظة في نهاية السنة .

أما التعويضات فهي على النحو التالي:

جدول رقم (15)

المنحة والتعويضات للسنوات (2011-2006)

بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدولارات							التفاصيل
	المجموع	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
5,941,220	5,000	0	0	2,000	1,500	1000	500	المنحة
458,836	391	163		40	188	0	0	التعويضات
5,482,384	4,609	163	0	1,960	1,312	1000	500	الرصيد



التوقعات المالية :

في ظل تطور ونمو اعمال الشركة فإن التوقعات المالية تشير الى تعاظم ارباح الشركة وذلك من خلال استقرار لواقع الشركة ونموها منذ تأسيسها ومباشرتها اعمال الضمان ولحد الان . وأن الشركة تتمتع بملانة مالية جيدة تستطيع من خلالها المنافسة والسيطرة على السوق وخصوصاً من خلال الدعم المالي المقدم من خلال عقد المنحة البالغة (5) مليون دولار والمقدمة من قبل وكالة التنمية الامريكية والخاصة بتعويضات الضمان مع الاخذ بنظر الاعتبار ان عقد المنحة يتضمن دعم مالي وفني استشاري في سبيل تطوير الشركة وكذلك السياسات المتخذة من قبل مجلس الادارة الذي يتابع استمرارية وتطور عمل الشركة وبشكل دوري من خلال أجمعته التي يعقدها كل شهرين.

الحوكمة :

تلتزم الشركة بالحوكمة من خلال تثبيت سياسات عمل مصادق عليها من قبل مجلس الادارة وتكون دليل عمل لكافة موظفي الشركة وتحدد هذه السياسات كافة الالتزامات والواجبات والحقوق ، حيث يتكون دليل عمل الشركة مما يأتي:

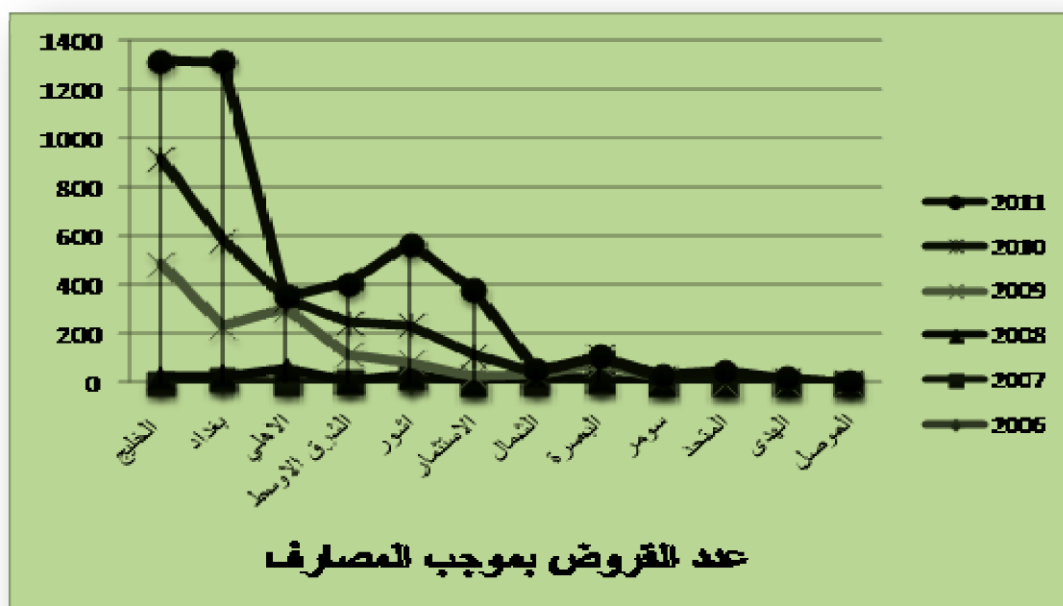
- اللجان الادارية
- الموارد البشرية
- اخلاقيات المهنة
- ادارة الخزينة
- دليل المشتريات
- اتفاقية المصارف المشاركة
- اتفاقية الضمان
- مراجعة ضمان القروض
- سياسة البيئة



جدول رقم (16)

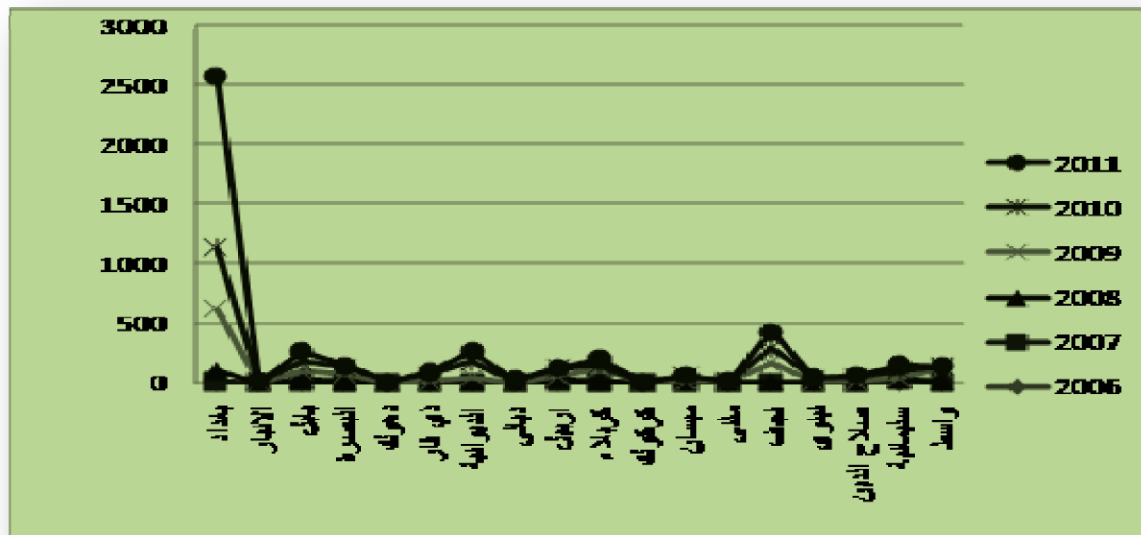
عدد القروض المضمونة حسب المصارف المانحة للسنوات (2011-2006)

المصرف	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الخليج	0	0	22	464	435	399	1320
بغداد	0	10	19	202	353	731	1315
الاهلي	0	0	56	248	41	11	356
الشرق الاوسط	1	3	5	107	133	158	407
انشور	0	20	13	52	152	331	568
الاستثمار	0	0	0	29	84	266	379
الشمال	0	0	29	8	3	11	51
البصرة	0	3	11	67	28	0	109
سومر	0	0	0	21	0	10	31
المتحد	0	0	0	0	11	37	48
الهدى	0	0	0	0	15	5	20
الموصل	0	1	0	0	2	0	3
المجموع	1	37	155	1198	1257	1959	4607



جدول رقم (17)
عدد القروض المضمونة حسب المحافظات للسنوات (2011-2006)

المحافظات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
بغداد	1	7	90	523	514	1431	2566
الأنبار	0	0	0	1	14	3	18
بابل	0	8	17	76	73	90	264
البصرة	0	0	3	71	54	19	147
دهوك	0	0	0	1	2	0	3
ذي قار	0	0	1	11	55	21	88
الديوانية	0	0	0	47	132	88	267
ديالى	0	0	0	0	6	22	28
اربيل	0	2	27	27	63	8	127
كربلاء	0	2	1	109	39	44	195
كركوك	0	0	0	1	0	2	3
ميسان	0	0	0	5	50	8	63
المتن	0	0	0	5	4	8	17
النجف	0	0	1	166	117	142	426
نينوى	0	0	0	12	22	6	40
صلاح الدين	0	0	0	12	34	17	63
السليمانية	0	19	8	15	61	47	150
واسط	0	0	7	155	17	3	142
المجموع	1	38	155	1197	1257	1959	4607





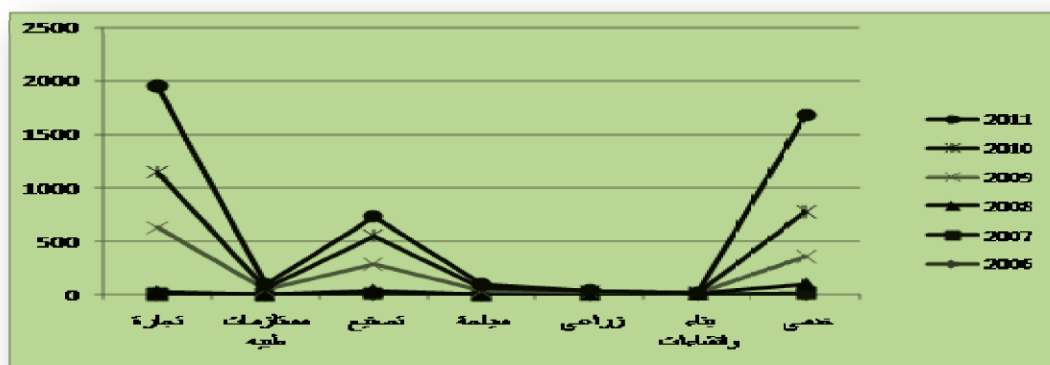
جدول رقم (18)
فرص العمل (الجديدة والقائمة) للسنوات (2011-2006)

فرص العمل	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المجموع
القائمة	3918	4297	3996	506	344	3	13064
الجديدة	1259	540	314	210	106	1	2430
المجموع	5177	4837	4310	716	450	4	15494



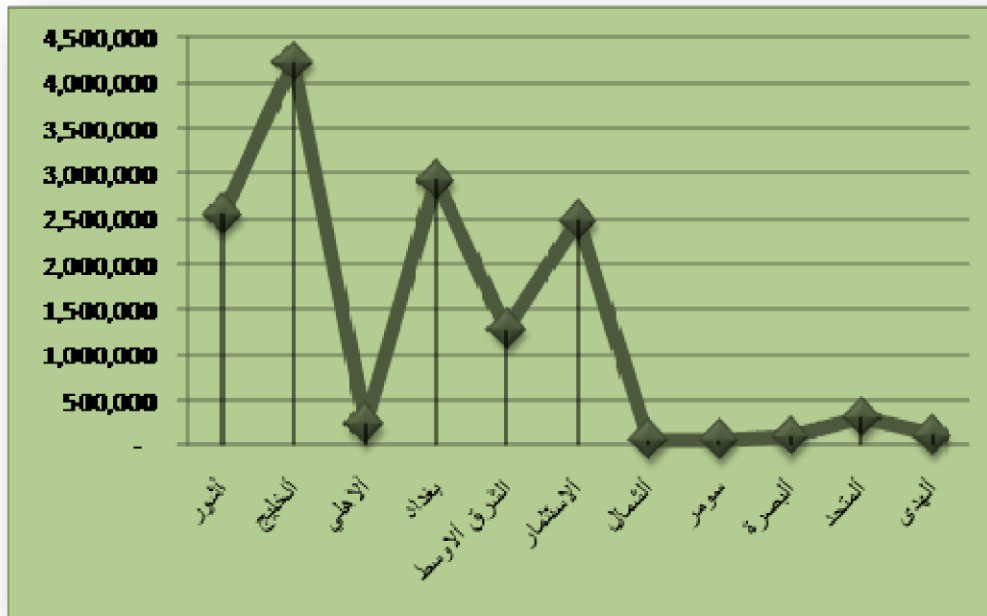
جدول رقم (19)
القروض حسب القطاعات للسنوات (2011-2006)

القطاعات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المجموع
تجارة	803	521	598	26	2	0	1950
طبي	30	22	41	2	1	0	96
تصنيع	176	265	245	33	10	0	729
سياحة	38	23	32	1	2	0	96
زراعة	5	8	20	3	4	0	40
أنشاءات	0	0	4	4	5	1	14
خدمات	907	418	258	86	13	0	1682
المجموع	1959	1257	1198	155	37	1	4607



جدول رقم (20)
مطابقة المحفظة الائتمانية

المصرف	محفظة المصرف %100	محفظة الشركة %75	المطابقة
أشور	3,409,004	2,556,753	مطابق
الخليج	5,641,941	4,231,456	مطابق
الاهلي	322,843	242,132	مطابق
بغداد	3,906,517	2,929,888	مطابق
الشرق الأوسط	1,708,790	1,281,593	مطابق
الاستثمار	3,307,821	2,480,866	مطابق
أشمال	89,185	66,889	مطابق
سومر	85,058	63,794	مطابق
البصرة	141,643	106,232	مطابق
المتحد	417,591	313,193	مطابق
الهدى	155,774	116,831	مطابق
المجموع	19,186,167	14,389,625	مطابق



جدول رقم (21)
القروض المضمونة حسب السنوات

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الضمانات الصادرة	14	102	954	1140	1740



● مركز الايداع العراقي

تأسس مركز الايداع العراقي في 2009/4/19 بعد موافقة هيئة الاوراق المالية بفصل مركز الايداع عن سوق العراق للأوراق المالية وبأشر عمله في 2010/1/1 كمؤسسة اقتصادية غير ربحية تساهم في تعزيز الاستثمار الاقتصادي الآمن والمستقر وذلك بدعمه لجميع القطاعات الاقتصادية والمستفيدة من الخدمات الضرورية التي يقدمها المركز لاستكمال التداول الالكتروني لكونه تابع لسوق العراق للأوراق المالية.

يهدف المركز الى تعزيز ثقة المستثمرين بالاوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بسهولة عن طريق السجل المركزي لحفظ الاوراق المالية وشهادات الاسهم لكافة شركات الاستثمار المساهمة من خلال منح لكل مستثمر رقما خاصا سواء كان المستثمر شخصا معنويا او طبيعيا وفتح حساب تداول للمستثمر من خلال وسيط ، وذلك للحد من المخاطر التي كانت تجري اثناء التداول اليدوي مثل تعرض الورقة المالية (شهادة الاسهم) للتلف أو الفقدان أو التزوير ، اضافة الى سرعة دوران الاوراق المالية من خلال تنفيذ عمليات نقل الملكية ، وجذب المستثمرين غير العراقيين من خلال اتباع المعايير الدولية ، وتقليل المخاطر الناجمة عن تنفيذ عمليات التسوية.

وكان اداء مركز الايداع العراقي خلال ٢٠١١ كما يلي :

- انشاء قاعدة بيانات متكاملة لمالكي الاوراق المالية (شهادات الاسهم) من خلال انشاء سجل مركزي للايداع الذي بدوره يعزز في عملية سرعة دوران الاوراق المالية.
- بلغ عدد الشركات المساهمة المسجلة في مركز الايداع العراقي لغاية نهاية عام 2011 (87) شركة مساهمة برأسمال (2.5) ترليون دينار وعدد الاسهم المودعة (1.6) ترليون سهم بنسبة ايداع (63.1%).
- وبلغ عدد شركات الوساطة المسجلة في مركز الايداع العراقي (47) شركة وساطة تعمل في بيع وشراء الاوراق المالية.

- ويبلغ عدد الشركات المصرفية المسجلة في المركز (22) مصرفا خاصا يبلغ رأسمالها (2.2) ترليون دينار وبعدد اسهم مودعة (1.4) ترليون دينار، و نسبة الايداع الى رأسماله (65.3%) وبهذا يحتل القطاع المصرفي المرتبة الاولى من بين القطاعات الاقتصادية المسجلة شركاتها في المركز.
- وكان عدد عقود البيع والشراء لهذه الشركات (132,574) عقد بواقع (492) مليار سهم وبقيمة سوقية (941) مليار دينار.
- بلغ عدد المساهمين المودعين (90,851) مساهم موزعة الى (88,739) شخص و (2,084) شركة موزعة بين شركات حكومية وخاصة وصناديق استثمار.
- بلغ عدد المستثمرين غير العراقيين (4,174) مساهم يملكون (418,581) مليار سهم بنسبة (61.%) من ملكية المودعين.
- بلغ عدد الحسابات المفتوحة للمساهمين (14,867) حساب.
- تم تسجيل شركتين مساهمتين احدهما شركة مصرفية برأسمال (100) مليار سهم والاخرى شركة صناعية برأسمال (15) مليار سهم.
- تصميم وتنفيذ عدة أنظمة الكترونية لغرض بناء قاعدة بيانات رصينة للمساعدة في اتخاذ قرارات صحيحة وتقديم الخدمات للمساهمين والمستثمرين واصدار كشف بتفاصيل ايداعاتهم لكافة الشركات المساهمة المسجلة في مركز الايداع وكذلك مخاطبة الشركات باصدار اوراق مالية (شهادات أسهم) بدل ضائع ، اضافة الى تقديم الخدمات لشركات الوساطة وتسهيل مهمة عملهم في عمليات الايداع ونقل الملكية المستتناة من عملية التداول الالكتروني وهي عمليات الارثية البالغ عددها (142) عملية ، والتنازل العائلي البالغ عددها (29) عملية .
- يقوم المركز بأجراء عمليات الرهن والحجز للاسهم استنادا الى طلب صاحب العلاقة بالنسبة للرهن واوامر قضائية او قرارات حكومية بالنسبة للحجز.
- حيث بلغ عدد عمليات وضع اشارة الرهن على الاسهم (343) عملية بواقع (266,938) مليار سهم، وعدد عمليات رفع الرهن (233) عملية بواقع (112,731) مليار سهم.



• يقوم المركز بتجميد الاسهم بناء على طلب المستثمر المقدم اليه بتجميد جزء او كل اسهمه وايقافها عن التداول بعد ثبوت التفاصيل المتعلقة بالاسهم وتحويلها من الوسيط الى حساب مركز الايداع ، حيث يتم رفع تجميد الاسهم بعد موافقة صاحب العلاقة (المستثمر).

• يقوم مركز الايداع العراقي بالرسملة والاكتتاب وفق نظام آلي يدعى (نظام المساهمين) ، ويستخدم مركز الايداع العراقي نظام المساهمين لتوحيد العمل لكافة الشركات المساهمة حيث بلغ عدد الشركات المستخدمة لهذا النظام (33) شركة مساهمة كما في نهاية عام 2011 ، الذي يقدم خدمات عديدة منها:

- تحديث بيانات المساهمين ويوفر عدد من التقارير بشكل آلي.
- يقوم بزيادة وتخفيض رأسمال الشركة والأشخاص المساهمين.
- اصدار كشف بملكية المساهمين للشركة المساهمة يساعد الشركة في عملية الاكتتاب.
- توزيع الارباح على المساهمين بضمنها الارباح للسنوات السابقة.
- تم اجراء عمليات الرسملة والاكتتاب للشركات المساهمة المسجلة في المركز حيث بلغ عدد الشركات التي تم زيادة رأسمالها بأضافة اسهم مجانية (رسملة) (27) شركة مساهمة بزيادة اسهم قدرها (193,627) مليار سهم .
- بلغ عدد الشركات المساهمة التي تم زيادة رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام (23) شركة مساهمة بزيادة قدرها (375,37) مليار سهم ، حيث يبلغ عدد الشركات المصرفية التي قامت بزيادة رأسمالها عن طريق الرسملة والاكتتاب (17) مصرفا خاصا.

- 1- تم ادخال الرسملة والاكتتاب الىا لحسابات المساهمين في مركز الايداع العراقي وانجاز نظام النسب المؤثرة لمنفعة هيئة الاوراق المالية.
- 2- اجراء المطابقة لسجلات المساهمين يوميا مع حركات التداول التي تحصل اثناء التداول الالكتروني والمنافلات التي تتم خارج التداول الالكتروني (الارثية والتنازل العائلي).
- 3- انشاء قاعدة بيانات موحدة لكل سجلات المساهمين المسجلة في مركز الايداع العراقي واصدار كشف بالملكية المودعة وغير المودعة النهائية بعد (الرسملة والاكتتاب).
- 4- اصدار تقارير بعمليات البيع والشراء التي جرت اثناء التداول الالكتروني مقسمة حسب القطاعات والشركات مع القيمة السوقية لتلك الاسهم.

5- اصدار تقرير ملكيات شركات الوساطة المسجلة في مركز الايداع ويشمل عدد الاسهم الموجودة لدى شركة الوساطة والقيمة السوقية لتلك الاسهم وعدد العقود المنفذة.

6- بهدف تطوير اعمال مركز الايداع العراقي يستخدم قسم الانظمة في المركز عدة انظمة وهي : نظام مطابقة رؤوس أموال الشركات ، نظام التقارير الاحصائية ، نظام توليد الحركات للشركات المساهمة وشركات الوساطة ، نظام احتساب الرسملة ، نظام تقارير الملكية ، نظام ترحيل الحركات ، نظام الاستثمارات ، نظام الحجز والرهن ، ونظام الاجازات .

7- اطلاق الموقع الالكتروني لمركز الايداع العراقي ليكون رافدا للمستفيدين من خدمات مركز الايداع والباحثين وتحت عنوان:

www.idc-stocks.com

جدول رقم (22)

التوزيع القطاعي للشركات حسب رأس المال وحجم الايداعات لكل قطاع لعام 2011

ت	القطاع	عدد الشركات المسجلة	رأس المال (مليار دينار)	الاهمية النسبية %	كمية الاسهم المودعة (مليار سهم)	نسبة الايداعات الى رأس المال %
1	المصرفي	22	2,180	85.6	1,424	65
2	الصناعي	25	280	11	136	49
3	الخدمي	10	35.2	1.4	22.1	63
4	الفنادق	10	19	0.7	9.4	50
5	الاستثمار	9	14.6	0.6	7	48
6	التأمين	5	10.4	0.4	7.5	72
7	الزراعي	6	8.7	0.3	2.3	26
	المجموع	87	2,548	100	1,608	63



مخطط يبين الجهات التي لها علاقة بعمل مركز الايداع العراقي



● الشركة العالمية للبطاقة الذكية

تأسست الشركة العالمية للبطاقة الذكية المختلطة برأسمال قدره (3) مليار دينار مايعادل (2.6) مليون دولار بالمساهمة بين أكبر مصرفي حكوميين (الرافدين والرشد) مع المنظومة العراقية للدفع الالكتروني والتي تعد واحدة من شركات القطاع الخاص في مجال خدمات تقنية المعلومات، ويقع مقرها الرئيسي في بغداد، ولها مكاتب في جميع المحافظات العراقية، وهي عضو في رابطة المصارف الخاصة في العراق، بالإضافة الى انها عضواً في اتحاد المصارف العربية (بيروت- لبنان) .

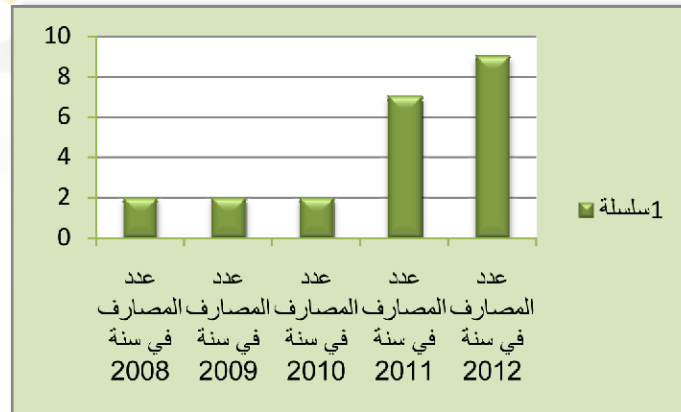
أهداف الشركة:

توظيف التقنية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي في العراق، وإصدار (10) مليون بطاقة الكترونية للتداول بها عبر (50,000) نقطة بيع بواقع (500) مليون معاملة في السنوات الخمس القادمة.

يبلغ عدد العاملين في الشركة (700) موظفاً من الكوادر العراقية الكفوءة في مجال هندسة المعلومات والاتصالات والمتخصصين في القطاع المالي والمصرفي وخبراء الإدارة والأعمال.

تخضع حسابات الشركة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وضوابط البنك المركزي العراقي كمؤسسة مالية غير مصرفية.

ابتدأ العمل بنظام بطاقة كي في العراق أواخر عام 2008 . ثم اتسع بأنظمة ليصل الى أكثر من (2.4) مليون بطاقة الكترونية في نهاية عام 2011، وتسعى الشركة الى عقد الشراكات الاستراتيجية مع أفضل الشركات الدولية للعمل في تطوير التكنولوجيا في العراق. وتم التوسع الى المتاجر عن طريق شبكة من نقاط آلية تناهز (30,000) جهازاً في نهاية عام 2015 .



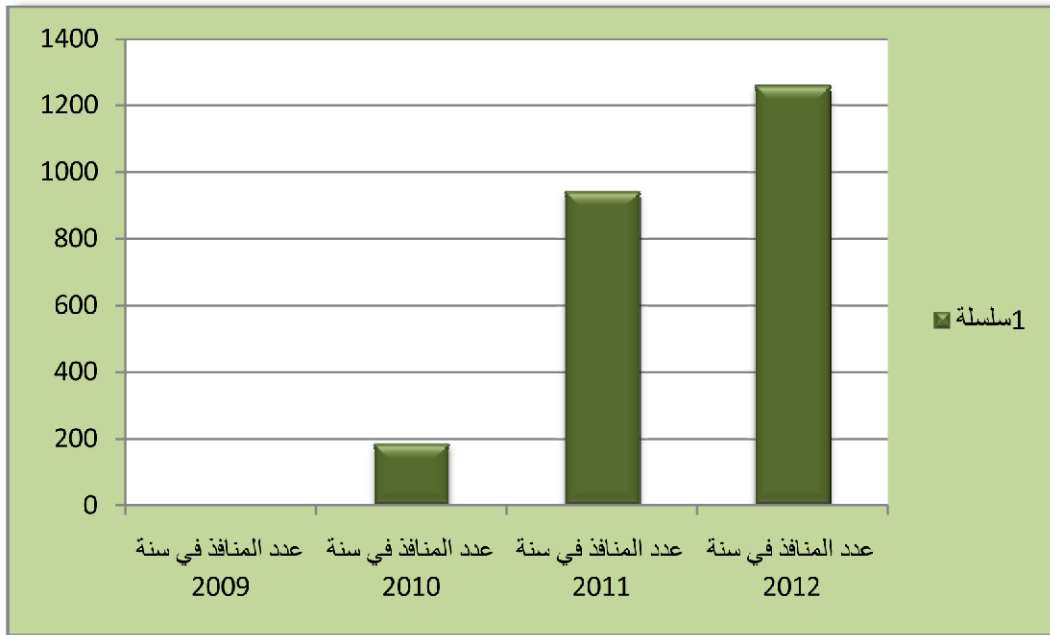
مخطط توضيح عدد المصارف المستخدمة للبطاقة الذكية للسنوات 2008 لغاية 2012

توسع عمل الشركة العالمية من خلال ازدياد عدد المصارف المتعاقد مع الشركة وكذلك عدد الحركات في السنة الواحدة وكمية النقد الموزع في كل سنة.

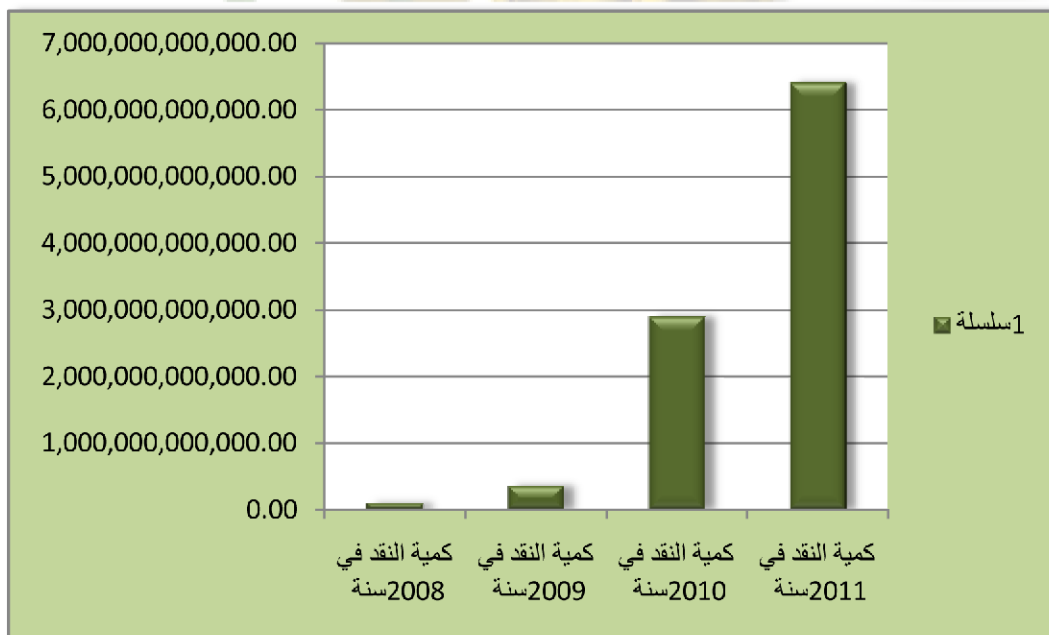
تعتبر الشركة العالمية للبطاقة الذكية من الشركات الرائدة في استخدامات البطاقة الذكية عن تقنية (البايومتر) ومطابقة البصمة ولها حضور واضح في جميع انحاء العراق.



تعتمد استراتيجيتها على تطبيق منظومة دفع وتسوية واتصالات متكاملة يمكن تطبيقها في مختلف المناطق النائية والحضرية في العراق التي تتوفر لديها بنية تحتية للاتصالات او لا تتوفر فيها، وبذلك وفرت ملايين الدولارات الى ميزانية الدولة العراقية من خلال سهولة عمليات الدفع والتحصيل وسرعة تداول النقود.



عدد المنافذ للبطاقة الذكية للسنوات 2009 لغاية 2012



كمية النقد الموزع خلال السنوات 2008 لغاية 2011

أ. الخدمة :

المزايا المقدمة للزبائن

1. اعطاء الزبائن حسابات متحركة غير مكلفة مؤمنة باستخدام البصمة الحية.
2. القيام بالعمليات المصرفية من خلال البطاقة يقلل من مخاطر السرقة والجريمة.
3. تقليل العمولات المصرفية.
4. التسوق من خلال البطاقة في المتاجر بدون معاملات.
5. تقليل الحاجة الى الانتظار في طوابير عند المصارف ايام دفع المستحقات المالية كالرواتب والاعانات.
6. اعطاء الزبائن القدرة على الاستفادة من فعاليات مصرفية بكلف معقولة.
7. امكانية فتح حساب (محفظة توفير) حيث تحصل المبالغ المودعة على فوائد إضافية.

الخدمات المقدمة لحاملي البطاقات:

1. سحب النقد من فروع المصارف او المتاجر.
2. ايداع النقد في فروع المصارف.
3. الإستعلام عن الرصيد وقائمة الحركات دون الإتصال بالحاسبة المركزية.
4. التحويل بين الحساب الجاري والتوفير.
5. تحميل المبالغ على البطاقة الذكية في فروع المصارف والمحلات بغض النظر عن وجود اتصال مع الحاسبة المركزية من عدمه.
6. التسوق باستخدام بطاقة دون الاتصال بالحاسبة المركزية.



الخدمات المتوفرة لحاملي البطاقة:

- حسابات التوفير ، الحوالات المالية الداخلية والخارجية ، خدمات دفع الفواتير ، خدمات القروض وخدمات السلفة بضمان الراتب.

ب - تحويل الاموال

المزايا المقدمة لحاملي البطاقة:

1. طريقة آمنة وفعالة لتحويل الأموال إلكترونياً الى الاهل والاصدقاء، وذلك لأمكانية حامل البطاقة فقط ان يحول الحوالات من حساب البطاقة عن طريق البصمة الحية مع مراعاة تعليمات مكافحة غسل الاموال.
2. يكون استلام الحوالة خلال دقائق من ارسالها و تقليل كلف وعمولات ارسال الحوالات.
3. لا يمكن تحويل مبلغ الحوالة إلا على البطاقة المراد ارسال الحوالة اليها، ويمكن ان تتم عملية تحويل مبلغ الحوالة على بطاقة المستلم دون الاتصال بالمنظومة المركزية عن طريق استعمال الرمز المشفر.
4. تقليل مخاطر السرقة والاحتيال باستعمال التحويل الالكتروني.

ج - خدمات التسوق

تدير خدمات التسوق حركة النقد بين الزبائن والمتاجر وتجار الجملة ومجهزي الخدمات المالية وفق النظام الالكتروني.

د - الخدمات المستقبلية في عام 2012

انتهت الشركة من التعاقد مع شركة ماستر كارد وذلك للمباشرة بتفعيل خدمات اضافية للبطاقة الذكية منها خدمات القروض ودفع الفواتير والحوالات، بالاضافة الى ان الشركة ستباشر العمل بالجيل الثاني من البطاقات الذكية .

● شركة الاموال لخدمات الصيرفة الالكترونية

وهي شركة عراقية ذات مسؤولية محدودة تضم (14) مصرفا عراقيا خاصا كمساهمين ومستفيدين من خدمات الصيرفة والدفع الالكتروني واخذ دور الريادة في توفير تلك الخدمات للسوق المحلي العراقي. كما تعمل شركة الاموال وفق ترخيص من قبل وزارة التجارة العراقية وموافقة البنك المركزي العراقي للعمل كمجهز لخدمات الدفع الالكتروني للقطاع المصرفي والسوق المحلي العراقي .

الاعضاء المساهمين (المصارف الخاصة) في شركة الاموال كالاتي:-

- مصرف الائتمان العراقي .
- مصرف الاتحاد العراقي .
- مصرف الاستثمار العراقي .
- مصرف آشور الدولي .
- المصرف الاهلي العراقي .
- مصرف البصرة الدولي للاستثمار .
- مصرف بغداد .
- مصرف الخليج التجاري .
- مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار .
- مصرف سومر التجاري .
- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار .
- المصرف العراقي التجاري .
- مصرف المنصور للاستثمار .
- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار .

خدمات الشركة

تقدم الشركة اجهزة نقاط البيع **POINT OF SALE** وهي مكانن صغيرة الحجم تعمل باستخدام الطاقة الكهربائية أو البطاريات والتي تمنح التجار والمحال التجارية إمكانية قبول تسديد أثمان البضائع والخدمات المباعة لزيائهم باستخدام بطاقات الدفع الالكتروني العالمية القبول الصادرة من قبل المصارف المحلية والعالمية وتشمل :-

- ماستر كارد Master Card
- مايسسترو Maestro
- فيزا Visa
- فيزا الكترون Visa Electron
- بلس Plus
- سايروس Cirrus



فوائد اجهزة نقاط البيع :

1- زيادة المبيعات

وذلك من خلال تميز مستخدميها بقبول تسديد ثمن المشتريات باستخدام البطاقات الالكترونية المحلية والعالمية المتمثلة كالآتي :-

- تكون الافضلية للتجار الذين يملكون نقاط البيع اذ أن الزبون يفضل الدفع باستخدام البطاقة الالكترونية على التعامل النقدي لما يحتويه من أخطاء ومشاكل ومحددات.

- يفضل القادمون من خارج العراق الدفع باستخدام البطاقة الالكترونية كما هو متعارف عليه عالميا .
- العلامات التجارية العالمية والمواد الاعلانية المتعلقة بالبطاقات الالكترونية والمزودة من شركة الاموال والتي تعمل على جذب الزبائن لاستخدام هذه الطريقة العالمية في الدفع .

2- تقليل المخاطر

ان استخدام اجهزة نقاط البيع تقلل من النقد المتداول لدى التاجر وبالتالي يخفض من احتمالات حوادث السرقة أو الاختلاس لديه، اذ أن قيمة العمليات الالكترونية تودع مباشرة للتاجر في حسابه المصرفي .

3- حفظ راس المال والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة

أن عمليات الدفع الالكتروني من خلال أجهزة نقاط البيع تقلل من تكلفة التعاملات النقدية وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية نتيجة الخطأ البشري أو التلف والفقدان بالإضافة لضيق الوقت والجهد، اذ أن العمليات الالكترونية تتم ضمن بيئة آمنة ومضمونة من قبل شركة الاموال وقانون المصارف العراقية والقانون المدني .

4- سهولة التدقيق والمتابعة الالكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الالكتروني .

5- فرصة الحصول على الاعلانات المجانية

اذ ان المراكز التجارية والتجار الذين يقبلون الدفع على نقاط البيع الالكترونية هم جزء أساسي من الاعلانات والحملات الدعائية التي ترعاها شركة الاموال والمصارف المساهمة لتسويق خدمات الدفع الالكترونية والتعريف بها كما أن العروض وبرامج المكافآت الموجهة لحاملي البطاقات الالكترونية سبب اساسي لزيادة حجم المبيعات لدى التجار بتشجيعهم على استخدام الدفع بالبطاقات الالكترونية .

الخدمات الاخرى المقدمة من قبل شركة الاموال

1- أجهزة الصراف الالي

تقوم شركة الاموال بتمكين المصارف المساهمة من ربط أجهزة الصراف الالي على نظام المدفوعات العالمي والمحلي وتوفير نظام للتحكم ومراقبة العمليات داخل العراق كشبكة واحدة مما يوفر شبكة مصرفية واحدة من الصرافات الالية تعمل على توفير النقد لحاملي البطاقات الالكترونية .

2- تقديم الخدمات المصرفية للعملاء عن طريق الهواتف النقالة MobiCash

تقوم شركة الاموال بتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الهواتف النقالة **Mobile banking** ويتم ذلك عن طريق الهاتف الشخصي الجوال بدون اجراء أي اتصال هاتفي فقط ارسال رسالة قصيرة مما يوفر لاصحاب الحسابات المستفدية ضمن المصارف المساهمة الخدمات الآتية :

- تحويل الاموال بين الحسابات المصرفية المحلية .
- تحويل الاموال من حساب مصرفي محلي الى الاشخاص المستفيدين بدون حساب مصرفي .
- الحصول على كشوفات مصرفية لحركة الحساب .
- شراء بطاقات شحن للهواتف النقالة .

3- اصدار بطاقات الدفع العالمية

تمكن شركة الاموال المصارف المشاركة فيها من اصدار بطاقات **VISA**.

● الدفع بواسطة اجهزة الهواتف النقالة

العوامل المشجعة على استخدام وسيلة الدفع بواسطة الموبايل

1- تمثل الوسائل والادوات المصرفية الالكترونية اضافة جديدة ومتميزة للعمل المصرفي، وليست بدائل عن ادوات الصيرفة التقليدية، بل انها تتكامل معها لاشباع حاجات الجمهور.

2- ان وسيلة الدفع الجديدة بواسطة الهواتف النقالة تعتبر قناة حديثة لتوزيع المنتجات والخدمات المصرفية الحالية التي لا تزيد عن ثلاثة وسائل دفع هي:-

أ- وسيلة الدفع النقدي المباشر: التي تخلص عنها العالم المتقدم منذ عشرات السنين لوجود مخاطرة في حمل النقود خاصة اذا كانت بكميات كبيرة.

ب - الدفع بواسطة بطاقات الدفع الائتمانية (**Credit Card**) وهناك محددات فيها مثل ضياعها او عدم امكانية استخدامها في كافة المصارف العاملة في دول العالم.

ج - الدفع بواسطة الحوالات: وهي وسيلة شبيهة بواسطة الدفع النقدي، وقد تتطلب في بعض الاحيان وقتا وجهدا وتكاليف تفوق كلفة استخدام وسيلة الدفع بواسطة الموبايل.



3- ان هذه الوسيلة تعتبر وسيلة اضافية لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية في العراق، خاصة وان الكثافة المصرفية تبلغ بحدود فرع مصرف واحد لكل (40000) نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالكثافة المعيارية البالغة مصرف واحد لكل عشرة الاف نسمة او اقل.

4- انها اداة لتحسين الوعي المصرفي والمالي الذي تشير الدراسات والاحصائيات الى انه منخفض جدا في العراق.

5- تعتبر هذه الاداة وسيلة ناجحة ولا تحتاج الى مستلزمات يجب توفيرها من قبل الافراد، خاصة وان غالبية البالغين لديهم اجهزة اتصال حديثة يمكن استخدامها لتنظيم وتنفيذ عملية سداد المدفوعات بواسطتها بعد انشاء الشركة المتخصصة بعملية الدفع بواسطة الموبايل.

6- تساعد هذه الوسيلة في توفير الخدمات المصرفية المتعلقة بالدفع بشكل عادل، حيث ان توزيع فروع المصارف غير عادل والتي تتركز في مراكز المدن والاقضية والمناطق التجارية.

مستلزمات نجاح المشروع

1- خفض التكاليف، حيث يعد خفض التكاليف من العوامل الرئيسية المساعدة في نجاح الشركة، مع العرض بان كلفة العملية المصرفية التي تتم بواسطة ماكينة الصرف الآلي تساوي 10% من قيمتها اذا ما تمت من قبل موظفي المصرف، اما اذا ما تم تنفيذ العملية بواسطة الهاتف فستنخفض القيمة الى 1% في حالة تقديمها من فرع المصرف، وتنخفض الى كسر هذا الرقم في حالة تقديمها بواسطة الانترنت.

2- وضع مخططات تفصيلية حول خطوات العمل في استخدام الهاتف لتسديد المدفوعات مع الكلف المتعلقة بكل خطوة لغرض استخراج (مركز الكلفة) الذي تتطلبه محاسبة التكاليف.

3- قيام الشركة بوضع استراتيجيات متوسطة وطويلة الاجل لاكتساب المزيد من الاسواق، اضافة الى اعتماد مبدأ الاستمرارية وتحسين جودة الخدمة المقدمة وشفافيتها.

4- اعتماد الشركة لنظام رقابة فعال يمكن من خلاله المحافظة على سرية المعلومات، ومنع اختلاف حسابات الزبائن .

5- المراعاة الدقيقة للضوابط والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي المستندة الى احكام قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004.

6- اختيار عناصر بشرية مدربة تدريباً متطوراً وفق احدث التجارب الدولية وتحسينها ضد عملية الاختراق، حيث ان القراصنة عادة ما يبدأون من داخل الشركة ذاتها.

7- وضع سياسات امنية داخلية وارشادية موجزة يعد امرا حاسما لسلامة الامن الالكتروني والعمليات.

8- اعتماد الشركة لنظام الادارة ومواجهة المخاطر المحتملة ذات العلاقة بعملها.

9- ان تتبنى الشركة نظام الشبكات الالكترونية المفتوحة القابلة للتطوير والتحديث.

10- قيام الشركة بإجراء دراسات واستبيانات توزع على المتعاملين للاطلاع على آراءهم بخدماتها والمشاكل التي يواجهونها لغرض معالجتها، مع دراسة مقترحاتهم ووضع الصحيح منها موضع التطبيق لغرض تطوير عمل الشركة.

11- أهمية قيام الشركة بتصميم صفحة تتناسب مع حجم شريحة موبايل الزبون لغرض ضمان استيعابها للمعلومات المتعلقة بعمليات الدفع.

● شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية

تم تأسيس شركة المصارف العراقية الخاصة من قبل مجموعة من المصارف العراقية الخاصة في شهر تموز من عام 2011 وذلك للتعريف عن القطاع المصرفي الخاص على مستوى العراق والعالم لغرض تطوير القطاع المالي في العراق.

قامت الشركة خلال الاشهر الاولى من تأسيسها بعقد لقاءات بين المصارف العراقية الخاصة والمصارف والمؤسسات المالية الدولية في مؤتمر خارج العراق ولقاءات اخرى مع المصارف الاقليمية من خلال مؤتمر اتحاد المصارف العربية السنوي المنعقد في بيروت - لبنان.

تعمل الشركة على تنظيم عمل اللجان المختصة بتطوير ميادين مهمة في عمل القطاع المالي والمصرفي مثل رفع مستوى الوعي بالقضايا القانونية المالية والمصرفية وكفاءة الموظفين العاملين في القطاع والمنتجات والخدمات تقنية المعلومات والتسويق وخدمات الزبائن.

تعمل الشركة بشكل وثيق مع اللجان التوجيهية في البنك المركزي العراقي وبدعم من مشروع التنمية المالية على جملة من المسائل تخص القطاع المصرفي منها تطوير مهارات الموظفين في القطاع المالي والمصرفي من خلال معهد تدريب المصرفيين العراقيين وعلى بناء النظام الوطني للدفع بالتجزئة بواسطة الهاتف الجوال الذي سيقدم خدمات مالية عالية الكفاءة الى المواطنين وانشاء مكتب للاستعلام الانتماني بهدف تسهيل عملية الحصول على القروض.

كما تعمل الشركة بالتعاون مع الجامعات العراقية على رفع المستوى التعليمي لطلاب الدراسات المالية والمصرفية من اجل تهيئة خريجين اكفاء للعمل في هذا القطاع وذلك للمساهمة في بناء قطاع مالي عراقي قوي ورصين يوفر دعماً للاقتصاد العراقي.



أنشطة الشركة

شاركت الشركة في نشاطات عدة منها:

1- المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية في بيروت

قامت شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة بالتعاون مع رابطة المصارف العراقية الخاصة بإدارة حضور فاعل وقوي جدا للعراق في المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية المنعقد في بيروت (24-25 تشرين الثاني 2011)، وكصوت للقطاع المصرفي الخاص في العراق ونتج عن حضوره القوي في المؤتمر الى الاعتراف الاقليمي باهداف شركة اتحاد المصارف العراقية والتعريف بالقطاع المصرفي العراقي.

وكان حضور محافظي البنوك المركزية في البلدان العربية وكذلك وزراء المالية العرب ورؤساء المؤسسات المصرفية العربية فرصة كبيرة للاتصال والشراكة المصرفية الاقليمية.

وقامت احدى الشركات العراقية بتصميم جناح شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة في المؤتمر حيث كان الجناح نقطة جذب رئيسية في المؤتمر وفاز بجائزة افضل جناح من حيث التصميم والموضوعية والفاعلية ، حيث استخدم جناح الشركة اكثر من 25 مصرفا ومؤسسة مالية بالاضافة الى اعضاء الاتحاد من المصارف العراقية وشركات التمويل الاصغر وغيرها في لقاءاتها مع المصارف الاقليمية لاستكشاف الفرص المستقبلية حيث حظيت الشركة بتفاعل مميز مع المشاركين.

2- مؤتمر تطوير القطاع المالي والمصرفي في العراق - اسطنبول، وبرعاية البنك المركزي العراقي - شركة اتحاد المصارف العراقية الخاصة - مشروع التنمية المالية في العراق/ احد مشاريع الوكالة الامريكية للتنمية:

تحت عنوان "تكامل قطاع الخدمات المالية والمصرفية في العراق" وبرعاية البنك المركزي العراقي عقد في اسطنبول المؤتمر المالي المصرفي العراقي بمشاركة (170) شخصية مالية ومصرفية من العراق والعالم، حيث ساهم المؤتمر في توفير الفرصة للمصارف العراقية مع نظيراتها من المصارف والمؤسسات المالية العالمية لتنمية وتطوير علاقة دولية مصرفية ومالية وكذلك الجمع بين المصارف العراقية والشركات الاجنبية والمحلية التي قد ترغب في المشاركة في تنفيذ البنية التحتية التقنية ونظام لمنظومة الدفع بالتجزئة في العراق.

تضمن جدول اعمال المؤتمر كلمات قدمها ممثلون عن البنك المركزي العراقي ومصارف عالمية (سيتي بنك - جي بي مورغان - ستاندارد تشارترد - مؤسسة التمويل الدولية - فضلا عن مشروع التنمية المالية في العراق).

نشاطات شركة اتحاد المصارف مع البنك المركزي العراقي

تعمل شركة اتحاد المصارف بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والوكالة الامريكية للتنمية في المجالات التالية:

- انشاء معهد للتدريب المصرفي:

يهدف هذا المعهد الى خدمة البنك المركزي والمصارف الخاصة، وسيعمل هذا المعهد على تطوير وتقديم مناهج التدريب المصرفي وتدريب الكوادر المصرفية، اضافة الى انه سيكون مرجعا للتدريب المصرفي على مستوى عالمي في العراق.

- انشاء مركز الاستعلام الائتماني:

يهدف هذا المركز الى تمكين القطاع المصرفي من توفير خدمة اوسع الى اكبر عدد من المقترضين عن طريق اتاحة الوصول الى كل ما يحتاجونه من معلومات الائتمان، (وسيبدا العمل بهذا المركز عام 2014).

- البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة:

يعمل المركز على توسيع وتحديث العمل الذي تم انجازه في مراحل انشاء نظام المدفوعات الموجود في البنك المركزي العراقي حيث يساعد نظام الدفع بالتجزئة جميع المصارف على تقديم مدفوعات سريعة وموثوقة وأمنة وطنيا ودوليا، (وسيبدا العمل بهذا النظام المتكامل عام 2012).

النشاطات المستقبلية لشركة اتحاد المصارف العراقية

- اللقاء مع خبراء دوليين في مجال غسل الاموال.
- بناء شراكات مع جمعية المصارف التركية.
- عقد دورات خاصة للمحامين العاملين في المصارف الخاصة بالتعاون مع اللجنة القانونية الخاصة بالاتحاد لمعالجة القضايا القانونية الرئيسية.



● مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري

يشكل الاهتمام بتدريب وتأهيل وتنمية المهارات المصرفية والمحاسبية والمهنية والفنية للعاملين في المؤسسات الاقتصادية وبشكل خاص في المصارف العاملة في العراق جانباً مهماً و أساسياً من واجبات وخطط الادارة التخطيطية والتنفيذية العليا، للتواصل مع مسيرة التطورات التي تشهدها الانشطة المصرفية في الدول المجاورة والعالم المستخدمة للتقنيات الحديثة في العمل المصرفي أدى هذا الى جعل المصارف الحكومية والخاصة العراقية تلتزم باستخدام المعايير الدولية والاساليب الحديثة في العمل المصرفي من اجل تطوير وتنمية الكوادر الوظيفية في المصارف وزيادة قابليتها الذاتية باتجاه الوصول الى الحد الأدنى من التطور المطلوب، لذلك تم افتتاح مركز التدريب المصرفي في بداية عام 2010 لتدريب اكبر عدد ممكن من المصرفيين الجدد والقدامى على استخدام التقنيات الحديثة ومعايير المحاسبة الدولية وتطبيق اتفاقية بازل 3,2 والعمليات المصرفية وادارة المخاطر المصرفية وتعلم اساسيات اللغة الانكليزية بموسميتها المبتدئة والمتوسطة والمتقدمة.

وكذلك اقامة مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية وورش عمل متخصصة في مواضيع اساسية ومهمة منها:

المؤتمرات والندوات والملتقيات المتخصصة المنفذة لعام ٢٠١١

أولاً - ندوة {تداعيات البطالة ونقص الغذاء والخدمات على الوضع الاقتصادي في العراق 26 / آذار / 2011}

عقد مركز التدريب المصرفي ندوته الاقتصادية الموسومة: (تداعيات البطالة ونقص الغذاء والخدمات على الوضع الاقتصادي في العراق) بحضور نخبة من الباحثين والمختصين في الشأن الاقتصادي العراقي ساهموا بتقديم بحوثهم وطروحاتهم من أجل بحث مشكلة البطالة والنهوض بالواقع الغذائي والخدمي المتردي بالعراق نحو الافضل ومنها: "التنمية البشرية والتخطيط" "نوقش من خلاله تدهور الاقتصاد العراقي، فضلاً عن معدل البطالة السائد في العراق، وقد قدمت وزارة التخطيط "دراسة التخطيط عن البطالة" اشارت فيها الى مفهوم البطالة التي يشير

اليها الجهاز المركزي للإحصاء حسب منظمة العمل الدولية مسلطة الضوء الى شريحة العاطلين وتصنيفها الى فئات عدة، مشيرة الى البيانات التي اشارت الى تراجع معدلات البطالة في العراق من 28% في سنة

2003 الى 15.3% في سنة 2008 لكلا الجنسين وأقلها في بغداد والتي بلغت 12%.

ثانيا - مؤتمر القطاع المصرفي الخاص ركن أساسي في بناء تنمية مستدامة وخلق فرص عمل منتجة 23/تموز /2011

قدم في المؤتمر بحوث منها:

- مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ودور البنك المركزي العراقي في دعمها وتطوير أعمالها.

- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بناء تنمية مستدامة وخلق فرص عمل منتجة.

- نحو استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- دور شركة الكفالات المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً - الملتقى المصرفي {الهيكليّة المصرفية في العراق}

تم مناقشة واقع الهيكليّة المصرفية في العراق والثغرات في السياسة النقدية والمالية واساليب معالجتها بالاتجاهات التي تؤدي الى اصلاح القطاع المصرفي الحكومي والخاص.

رابعاً-الملتقى المصرفي {استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها على الاداء المالي للمصارف}

تم مناقشة جوانب مهمة واساسية في موضوع استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية في العمل المصرفي وفقاً للمعايير الدولية الحديثة ومتطلبات بازل 2 و 3 حيث يعد موضوع ادارة المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة التي اخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين وتشغل اهتمامهم على المستوى المحلي والعالمي لاسيما في اعقاب الازمات المالية والمصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم واخيرا الازمة المالية العالمية في عام 2008.

خامساً - {اللائحة الارشادية الجديدة}

تم اعداد ومناقشة اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي وقد حضر المختصين العاملين في المؤسسات المالية في القطاع المالي والمصرفي الحكومي والقطاع المصرفي الخاص، حيث قدم عرض تفصيلي عن تقييم ادارة المصارف لمخاطر الائتمان وفقاً لما ورد باتفاقية بازل 2 و3 مؤكداً على المحاور الآتية :

1- ايجاد بيئة مناسبة لادارة مخاطر الائتمان.

2- العمل وفق اجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان.

3- التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان.



وفي الجانب الثقافي قام المركز خلال عامي 2010 و2011 بما يأتي :

- تم اصدار مجلتيين متخصصتين في الاقتصاد والمال هما (الملف الاقتصادي) و (صدى الخليج).
- اصدار (50) ملفا تدريبييا وورقة عمل للمؤتمرات الاقتصادية واصدارا اقتصاديا لعدد من الباحثين.
- تمكن مركز التدريب المصرفي من تدريب (450) موظفاً من المصارف والجهات الحكومية والاهلية و(253) موظفاً وبنسبة (73%) من مجموع موظفي مصرف الخليج التجاري وبلغ عدد الدورات التدريبية المتخصصة والمؤتمرات والملتقيات لعامي 2010 و2011 التي تم تنظيمها (40) نشاطا

كما ان مكتبة مركز التدريب المصرفي تحوي بحدود (1500) كتاباً ومصدراً في مجالات الاختصاص الاقتصادي والمصرفي والمالي والاداري ويشمل مركز التدريب المصرفي على المعرض الارشيفي الوثائقي الدائم للمصرف والذي تم افتتاحه على ثلاثة مراحل وتنظيمه بجهود ذاتية وهو المعرض الوحيد الموجود على مستوى المصارف الاهلية ويتضمن توثيقاً لجميع النشاطات التدريبية والثقافية والمصرفية للمصرف منذ تأسيسه.

ومن الجدير بالذكر ان هناك مراكز تدريبية اخرى تعود لوزارة المالية والجامعات كالمركز المالي المحاسبي ومراكز تدريبية اخرى تعود لمصارف القطاع الخاص مثل مركز التدريب في كل من مصرفي الشرق الاوسط والبلاد الاسلامي وسيقوم البنك المركزي العراقي بالقاء الضوء على نشاطاتها في التقرير القادم.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

1- بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب للدولار من جهة ولرفع قيمة الدينار العراقي فضلاً عن امتصاص السيولة من الجهة الاخرى ، فقد بلغ معدل مبيعات البنك المركزي للدولار (39.8) مليار دولار في عام 2011 مقارنة بعام 2010 البالغ (36.2) مليار دولار. حيث شهد عام 2011 ارتفاعاً في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار لتسجل (1170) دينار مقابل الدولار.

2- ان انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي لم يكن مؤثراً في رفع نشاط الائتمان للمصارف بسبب ضغطين تدعي المصارف انها تواجههما بقوة هما:

- أ - رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف مؤخراً وما ترتب عليه من انخفاض الطلب على اسهمها الذي ادى انخفاض اسعارها في سوق العراق للاوراق المالية الى زيادة كميات الاسهم المعروضة قياساً بالكميات المطلوبة ، والى انخفاض معدلات الايداع خاصة من قبل كبار المساهمين ، بالرغم من ان اسعارها غير حقيقية قياساً بموجودات تلك المصارف.
- ب - زيادة التحوطات حول رأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب (اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان استناداً لقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004) والتي تقدر بـ (50%) من الائتمان الرديئ و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر .

لما تقدم ، فإن الاسباب التي تدعيها المصارف ستحول دون تحقيق اثر ملموس في خفض اسعار الفائدة على القروض الممنوحة ، ولا سيما ان العوائد على احتياطات المصارف بأدوات السياسة النقدية باتت جميعها اقل من (5%) ، مما اضاف عبئاً آخر إضافة الى عبء الموارد الرأسمالية والتحوطية ، واذا ما اضعفنا الاحتياطي القانوني وتقييد الاستثمار وتركزاته، نجد ان المصارف هي في وضع يتطلب قيامها بالعمل بالاعتماد على الائتمان والانفتاح نحو السوق كوسائل للمنافسة وتحقيق الارباح.



ان هذا الامر هو محط شكوى للقطاع المصرفي ولا سيما الخاص منه، مما يقتضي اجراء موازنة مقبولة بين متطلبات الوقاية المصرفية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (وهما هدفين متعارضين في آن واحد) لكي تجد اشارة سعر فائدة السياسة النقدية مكانها المناسب في خفض كلفة الائتمان بما يتناسب وانخفاض التضخم وبما ينسجم والاتجاهات الاقل تشددا للسياسة النقدية الراهنة في تحريك الائتمان نحو قطاعات التنمية المنشودة.

مما تقدم ، نستنتج ان انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية مع ارتفاع متطلبات التحوطات المصرفية (من رؤوس الاموال واحتياطياته) كانت مسألة لا تتناسب مع حث المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل التنمية، مما دعا البنك المركزي العراقي الى اعادة النظر بهذه اللائحة وارسلت ضمن اللوائح التنظيمية الجديدة التي اعدتها المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان وصادق عليها مجلس ادارة هذا البنك واقراها مجلس شورى الدولة وتم نشرها في الجريدة الرسمية بعدها المرقم 4172 الصادر في 2011/1/3 ، وذلك باعادة تقييم اللائحة الارشادية المتعلقة بالتحوط من الديون الرديئة التحصيل وجعلها قابلة للتطبيق كأجراء اولي، موضحين ان متوسط معدل الانتشار لعام 2011 بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ما يقارب (8) نقاط ، في حين ان النسبة المعيارية ينبغي ان لاتزيد عن (3) نقاط .

3- انخفاض اجمالي الموجودات في نهاية عام 2011 بمبلغ (143.8) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (60%) مقارنة مع نهاية عام 2010 البالغ (363.5) ترليون دينار وذلك لانخفاض رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشيد الى (86.2) ترليون دينار و 17.9 ترليون دينار) بعد اعادة تقييم الموجودات لذيها (حيث تم تنفيذ قيود العكس الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اعادة هيكلية مصرفي الرافدين والرشيد).

4- انخفاض الكثافة المصرفية حيث تبلغ حاليا مصرف واحد لكل (40000) نسمة بينما تبلغ النسبة المعيارية مصرف واحد لكل (10000) نسمة.

5- ولزيادة أنشطة المصارف العاملة في العراق اصدر البنك المركزي العراقي قرارات عدة وهي:

* تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010 / 9 / 1 .

* زيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من عام 2010 ويعتبر هذا النمو ايجابيا لاستقرارها المالي وتعزيز قدرتها في مواجهة المخاطر وتحقيق سلامة ومثانة المصارف.

* سعى البنك المركزي لزيادة رؤوس اموال الشركات العاملة في السوق المالية العراقية باستثناء المصارف من (5) مليار دينار لشركات التحويل المالي ، لتصبح (15) مليار دينار و(150) مليون دينار لشركات الصرافة ، وما بين (1-2) مليار دينار لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة ، و(150) مليون دينار لشركة الاستثمار المالي.

6- تخلف بعض التشريعات المنظمة لعمل الشركات العاملة في السوق المالية العراقية مما يتطلب تحديثها لتواكب توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق من جانب والتشريعات القائمة في السوق المالية العربية من جانب آخر .

7- ضعف وسائل واجراءات الرقابة الفعالة التي تضمن توفير حد ادنى من الافصاح والشفافية للمتعاملين.

8- عدم توفر الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال من العراقيين والاجانب للمشاركة الفاعلة في هذه السوق.

9- ضعف قاعدة البيانات او محدوديتها لدى بعض الشركات مما لايساعد المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري السريع والمأمون .

10- ضعف المرونة في هيكل اسعار الفائدة السائدة في السوق خاصة بالنسبة للمصارف وشركات التأمين التي تقدم القروض المتوسطة والطويلة الاجل للاغراض العقارية .



11- افتقار السوق الى مؤسسات الوساطة المالية والشركات صانعة السوق قياساً بالحاجة الفعلية لها .

12- افتقار السوق الى المؤسسات المختصة بتقييم اداء الشركات المقرضة او المقترضة او المطروحة اسهمها في السوق .

13 - لوحظ عند تدقيق اعمال المصارف من قبل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان وجود

عدة مخالفات قانونية ومخالفات لتعليمات البنك المركزي من قبل المصارف ، والتي تؤثر على سلامة الوضع المالي لبعضها وهي :

❖ المخالفات القانونية بخصوص (انخفاض نسبة كفاية راس المال عن الحد الأدنى لبعض المصارف الحكومية بسبب انخفاض رؤوس اموالها، ووجود تركيزات ائتمانية اعلى من النسبة المحددة في الائتمان التعهدي (خطابات الضمان).

❖ مخالفة بعض شركات التحويل المالي بعض المواد القانونية الخاصة بالتعليمات التنظيمية لعمل تلك الشركات وبعض التعليمات الصادرة عن مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي العراقي .

❖ رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على قيام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان باعداد اللائحة الارشادية (وفق المعايير الدولية) ، وورقة معالجة الائتمان الممنوح لغاية 2005/12/31 من قبل المصارف لتنفيذها خلال عام 2007 الا انه تبين من خلال قيام التفتيش الميداني بمراقبة اعمال المصارف ان بعض المصارف لم تلتزم بذلك التزاما تاما ، حيث لم تقم بتصنيف الائتمان ووضع المخصص الكافي لاحتياطي خسائر القروض بموجب ما ورد في اللوائح اعلاه ، وخاصة عدم وضع المخصص المطلوب للائتمان الخاسر الذي مضى على موعد استحقاقه اكثر من سنة ولم يسدد ، وقد قامت المديرية بالطلب من المصارف عدم توزيع ارباح العام السابق الا بعد وضع المخصص الكافي لاحتياطي خسائر القروض لزيادة متانتها المالية .

14- ان عملية تطوير نظم الدفع الوطنية متشابكة ومعقدة بسبب تعدد الاطراف وتنوع احتياجات ومناهج الاصلاح المتبعة وعليه يجب التعامل مع عملية التطوير لكونها عملية مستمرة وذلك انعكاسا للطبيعة المتغيرة لتقنيات وترتيبات عمليات الدفع والتسوية واثّر ذلك على كفاءة النشاط المالي والمصرفي، ولا شك ان للبنك المركزي العراقي دورا رئيسا في قيادة عمليات تطوير وتحديث نظم الدفع بالنظر لارتباطات ذلك بالوظائف الرئيسية لهذه المصارف في السعي لتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

واجه العمل في نظام المدفوعات بعض المشاكل وهي كالآتي:-

❖ عدم وضع آلية صحيحة لإدارة التحويلات المالية على نظام المدفوعات من قبل بعض المصارف المشاركة في نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل لجنة مكونة من (البنك المركزي العراقي/ قسم المدفوعات وعدد من المصارف الحكومية والاهلية المشاركة بالنظام) لوضع آلية لإحكام عمليات التحويل عن طريق النظام ولتقليل المخاطر والتحري عن المبالغ العالية وإبلاغ مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي عنها.

❖ من المشاكل التي تواجه العمل على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH) هي عدم إمتلاك المصارف الحكومية للبنى التحتية اللازمة لتشغيل النظام (نظام مصرفي شامل (C.B.S)، وشبكة ربط بين الإدارات العامة للمصارف وفروعها، وقد اتخذ البنك المركزي العراقي الإجراءات اللازمة بتشكيل لجنة مكونة من (البنك المركزي العراقي/ قسم المدفوعات، وزارة الاتصالات، وزارة المالية، مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، والشركة العالمية للبطاقة الذكية) لمتابعة تنفيذ النظام في مصرفي الرافدين والرشيد، والاستفادة من الشبكة التابعة للشركة العالمية للبطاقة الذكية في إرسال التحويلات.

❖ مازالت هناك معوقات تقف امام عمل الصيرفة الالكترونية حيث لا يوجد قانون ينظم المدفوعات الالكترونية وقانون التوقيع الضوئي او تقديم صورة الصك باعتبارها كدليل لاثبات الحقوق في المحاكم التي تستدل حاليا على الصك نفسه او خطاب الضمان لغرض الدفع.



❖ تدقيق المعاملات الداخلية باستخدام الوسائل الالكترونية التي تساعد في الانتقال من رقابة الامتثال الى رقابة المخاطر اذ يستطيع هذا النظام التنبؤ بالمخاطر قبل حصولها ، وكذلك اعتماد برامج تدريبية للاليات الالكترونية لربط نشاط الفروع مع الادارة العامة للمصرف وكذلك الحال للشركات التابعة الام وما يطلق عليه **Holding Company** وكيفية ادارة حساباتها وتدقيقها حيث ان المتوقع في الفترة المقبلة ظهور مثل هذا النوع للشركات.

15- يركز البنك المركزي ومن خلال مراقبته على الجهاز المصرفي على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل وتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجراء اختبارات اوضاع ضاغطة (**Stress Testing**) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

16- تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي ، واستناداً لما جاء في احكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما فيها الصكوك ، وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات والصكوك السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلوكية والمبالغ المدينة والدائنة)".

ولدراسة واقع النظام المصرفي المستخدم في المصارف العراقية الحكومية والخاصة وفروع المصارف الاجنبية ، اجري قسم بحوث السوق المالية في المديرية العامة للإحصاء والابحاث استبياناً خلال عام 2011 وتبين من نتائج الاستبيان مايتى :

- قامت المصارف العراقية الحكومية والخاصة بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف camel ، حيث تستخدم المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) وفروع المصارف الاجنبية نظاماً مصرفية متخصصة بالصراف الالي والبطاقة الالكترونية ولا تطبق بشكل فعلي في كل المصارف.

- هنالك تفاوت كبير في استخدام التقنيات الحديثة حيث استخدام الانظمة المصرفية محدود لبعض الفعاليات المالية مع وجود اختلاف في البنى التحتية من برامجيات واجهزة الذي يؤدي الى التكلفة العالية وهي حالة بعيدة عن مفاهيم الجدوى الاقتصادية الذي بدوره يسبب تشتت الجهود والمال والوقت مع ازدواجية في العمل وسوف تنتج عنها مشاريع بعيدة عن توجه مشروع الحكومة الالكترونية العراقية والمفاهيم التي توصي بها لجنة (46) الوزارية الخاصة بالحكومة الالكترونية والتي تدعو الى الحل المتكامل للمشاكل في الفعاليات المالية (INTEGRATED SOLUTION) من خلال توفير بيئة توافقية (التخاطب البيني) وفق خطة منهجية مدروسة باستخدام برامج تقنية موحدة عالية الجودة مع الاخذ بنظر الاعتبار الوثوقية العالية ودرجات السرية والامان وصلاحيات المستخدمين في هذه البرامجيات وانظمة الاتمته مما يتطلب التنسيق مع وزارة العلوم والتكنولوجيا في هذا المجال.





ثانيا : التوصيات

❖ تقترح هذه المديرية قيام البنك المركزي العراقي باصدار تعليمات للمصارف لتنظيم واستخدام التقنيات المصرفية الحديثة في اعمالها ومنها النظم المصرفية الشاملة ، واجهزة الصراف الالي، وبطاقات الائتمان وغيرها وتزويد هذه المديرية والمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بتقرير نصف سنوي عن تطور التقنيات المصرفية لديها واعتمادها كمؤشر ايجابي ضمن نظام تقييم المصارف (camel).

❖ تفعيل قانون الصيرفة الالكترونية الذي اعده فريق عمل متخصص من وزارة الاتصالات وساهم فيه البنك المركزي العراقي والذي أرسل الى مجلس شورى الدولة لمناقشته وأرساله الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه ليوضع موضع التطبيق بما يساهم في تنظيم عمل الصيرفة الالكترونية الذي يساعد في تحقيق سرعة في دفع المستحقات المالية المترتبة في ذمة مختلف الاطراف ويساعد في سرعة دوران النقد بأمان وسلامة دون مخاطر بما يحقق اهداف هذا البنك ويساهم في تطوير العمل المصرفي والسياسة النقدية التي يعدها وينفذها البنك المركزي العراقي.





قائمة الجداول

- ١- جدول رقم (١) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام ٢٠١١ ١٣٥
- ٢- جدول رقم (٢) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام ٢٠١١ ١٣٦
- ٣- جدول رقم (٣) الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام ٢٠١٠ ١٣٧
- ٤- جدول رقم (٤) الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعام ٢٠١٠ ١٣٨
- ٥- جدول رقم (٥) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي ١٣٩
- ٦- جدول رقم (٦) معدلات اسعار الفائدة لعام ٢٠١١ ١٤٠
- ٧- جدول رقم (٧) هيكل الجهاز المصرفي كما في ٢٠١١ / ١٢ / ٣١ ١٤١
- ٨- جدول رقم (٨) احصائية المصارف والنسب المعيارية لغاية ٢٠١١ / ١٢ / ٣١ ١٤٢ - ١٤٥
- ٩- جدول رقم (٩) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام ٢٠١١ ١٤٦



جدول رقم (1)

يبين الودائع* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2011

(مليار دينار)

المجموع	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية	التفاصيل
34547	5218	737.8	75.9	22215.3	كاثون الثاني
100	15.1	20.4	0.2	64.3	الاهمية النسبية
33575.8	4844.9	7364.6	75.7	21290.6	شباط
100	14.4	22	0.2	63.4	الاهمية النسبية
31826.9	4884.2	7120.2	75.6	19746.9	آذار
100	15.3	22.4	0.3	62	الاهمية النسبية
32393.2	4784.2	7274.2	75.6	20259.2	نيسان
100	14.8	22.5	0.2	62.5	الاهمية النسبية
32436	5047	7298	75.7	20015.2	أيار
100	15.6	22.5	0.2	61.7	الاهمية النسبية
35083.1	5244.4	7905.8	75.8	21857.1	حزيران
100	14.9	22.5	0.2	62.3	الاهمية النسبية
37105.1	5289.2	8263	76.2	23476.8	تموز
100	14.3	22.3	0.2	63.2	الاهمية النسبية
36701.7	5182.8	8412.4	78.1	23028.3	أب
100	14.1	23	0.2	62.7	الاهمية النسبية
36953.1	4998.8	8666.5	78	23209.8	ايلول
100	13.5	23.5	0.2	63.8	الاهمية النسبية
38550	4972.8	9211.1	77.9	24288.8	تشرين الاول
100	12.9	23.9	0.2	63	الاهمية النسبية
40187.7	5497.1	9519.2	78.0	25093.4	تشرين الثاني
100	13.7	23.7	0.2	62.4	الاهمية النسبية
41958	5783	9878	78.0	26219	كاثون الاول
100	13.9	23.4	0.2	62.5	الاهمية النسبية

*باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية



جدول رقم (2)

يبين الائتمان النقدي * حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2011

(مليار دينار)

التفاصيل	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	745.1	0	5681.3	2912.4	9338.8
الاهمية النسبية	8	0	60.8	31.2	100
شباط	912.5	0	5577.2	2959.3	9449
الاهمية النسبية	9.7	0	59	31.3	100
اذار	1019	0	5629	2977	9625
الاهمية النسبية	10.6	0	58.5	30.9	100
نيسان	1086.6	0	5776.9	2983.4	9846.9
الاهمية النسبية	11	0	58.7	30.3	100
ايار	1188	0	5815	3074	10077
الاهمية النسبية	11.8	0	57.7	30.5	100
حزيران	1188.6	0.2	5881.4	3307.6	10377.8
الاهمية النسبية	11.5	0	56.7	31.9	100
تموز	1202.3	0	5811.7	3383.9	10397.2
الاهمية النسبية	11.6	0	55.9	32.5	100
آب	1258.4	0	5880	3440.4	10579
الاهمية النسبية	11.9	0	55.9	32	100
ايلول	1359	0	5971.4	3496.7	10827.1
الاهمية النسبية	12.5	0	55.2	32.3	100
تشرين الاول	1374.9	0	6171.2	3564.2	11110.3
الاهمية النسبية	12.4	0	55.5	32.1	100.0
تشرين الثاني	1397.9	0	7070.6	3660.5	12129.0
الاهمية النسبية	11.5	0	58.3	30.2	100
كانون الاول	1644	0	7594	3755	12993.0
الاهمية النسبية	12.6	0	58.4	29	100

*بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

جدول رقم (3)

يبين الودائع* حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عام 2010

(مليار دينار)

المجموع	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة	الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية	التفاصيل
22636.3	4281.0	6405.8	55.3	11894.0	كاثون الثاني
100.0	18.9	28.0	0.2	52.4	الاهمية النسبية
23655.6	4183.9	6486.5	24.1	12961.1	شباط
100.0	17.7	27.4	0.1	54.8	الاهمية النسبية
24726.1	4145.1	6562.8	38.1	13980.1	اذار
100.0	16.8	26.5	0.2	56.5	الاهمية النسبية
26185.0	4250.0	6600.1	28.4	15305.6	نيسان
100.0	16.2	25.2	0.1	58.5	الاهمية النسبية
27903.4	4262.6	6625.9	40.9	16973.9	ايار
100%	15.2	23.7	0.1	61.0	الاهمية النسبية
30367.1	4389.2	6777.2	46.2	19154.5	حزيران
100.0	14.5	22.3	0.2	63.0	الاهمية النسبية
29088.5	4362.0	7001.7	40.0	17684.8	تموز
100.0	15.0	24.1	0.1	60.8	الاهمية النسبية
30098.2	4480.6	7073.5	81.9	18462.2	اب
100.0	14.8	23.6	0.3	61.3	الاهمية النسبية
30689.0	4615.6	6526.6	91.1	19456.6	ايلول
100.0	15.0	21.3	0.3	63.4	الاهمية النسبية
31302.2	4765.0	6624.0	81.1	19836.2	تشرين الاول
100.0	15.2	21.2	0.2	63.4	الاهمية النسبية
32533.9	5001.8	6663.3	79.5	20789.3	تشرين الثاني
100.0	15.4	20.3	0.3	64.0	الاهمية النسبية
34262.2	4908.7	6852.1	75.1	22426.3	كانون الاول
100.0	14.3	20.0	0.2	65.5	الاهمية النسبية

*باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية



جدول رقم (4)

يبين الائتمان النقدي * حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لأشهر عام 2010

(مليار دينار)

التفاصيل	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة	المجموع
كانون الثاني	677.2	0.0	3921.8	2058.0	6657.0
الاهمية النسبية	10.2	0.0	58.9	30.9	100
شباط	705.2	0.0	4015.4	2018.2	6738.8
الاهمية النسبية	10.5	0.0	59.6	29.9	100.0
آذار	728.0	0.0	4665.4	2050.8	7444.2
الاهمية النسبية	9.8	0.0	62.7	27.5	100.0
نيسان	709.6	0.0	4639.9	2156	7506
الاهمية النسبية	9.5	0.0	61.8	28.7	100.0
ايار	947.3	0.0	5214.5	2208.9	8370.7
الاهمية النسبية	11.3	0.0	62.3	26.4	100%
حزيران	1011.2	0.0	5280.6	2305.3	8597.1
الاهمية النسبية	11.8	0.0	61.4	26.8	100%
تموز	747.5	0.0	5344	2485.7	8577.2
الاهمية النسبية	8.7	0.0	62.3	29	100.0
أب	750.6	0.0	5417.3	2694.4	8862.3
الاهمية النسبية	8.5	0.0	61.1	30.4	100
ايلول	810.9	0.0	5476.7	2663.9	8951.8
الاهمية النسبية	9.1	0.0	61.2	29.7	100.0
تشرين الاول	833.1	0.0	5496	2784.1	9111.3
الاهمية النسبية	9.2	0.0	60.2	30.6	100
تشرين الثاني	842.6	0.0	5531.4	2947	9321
الاهمية النسبية	9	0.0	59.3	31.6	100
كانون الاول	887.8	0.0	5641	2884	9412.8
الاهمية النسبية	9	0.0	60	31	100.0

*بإستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

139

Tabel No. (6)

Statistics & Research Dep./Financial Market Research Division

A Tabel of Average of Interest rates posted by the Commercial Banks for 2011

Bank Name	1 - Denominted in Iraqi Dinar										2- Denomintated in USD								
	Interest rates on Deposits					Interest rates on Credits					Interest rates on deposits				Interest ratets on credits				
	Fixd deposits					Current account(over draft)	Discounted bill of exchange	Loans			Fixed deposits			Loans					
	Saving	6 Months	Year	2 Year	More than 2 Year			Short term	Midium term	Long term	Saving	Less than a year	A year	More than a year	Short term less than year	Midium than year	Long term more than one year	Long term more than Tow year	
CBI Prescribed Rate (befor 3/1/2004)	7%	8%	9%	10%				14%	15%	16%									
1	Average Interest Rate/January 2011	5.3	5.8	7.0	7.8	5.0	15.6	15.4	14.8	13.6	13.4	2.7	3.0	3.4	4.7	13.9	13.6	11.8	13.7
2	Average Interest Rate/February 2011	5.1	5.9	6.8	8.0	5.0	15.1	14.7	14.6	13.7	14.0	2.8	3.0	3.5	4.6	14.0	13.3	12.6	14.3
3	Average Interest Rate/March 2011	5.2	6.0	6.9	8.0	5.0	15.0	14.7	14.5	13.7	14.0	2.9	3.0	3.5	4.6	14.1	13.1	12.6	13.7
4	Average Interest Rate/April 2011	5.3	6.0	6.9	8.0	5.0	14.9	14.6	14.0	13.5	13.9	2.8	2.9	3.4	4.6	13.6	13.3	12.7	14.3
5	Average Interest Rate/May 2011	5.2	6.0	6.9	7.9	5.5	14.8	14.9	14.5	13.8	13.7	2.8	3.0	3.5	4.4	13.0	13.6	13.0	13.8
6	Average Interest Rate/June 2011	5.2	5.9	6.9	7.8	5.5	14.8	14.7	14.4	13.8	13.7	3.0	3.1	3.7	4.4	13.0	13.5	13.1	13.7
7	Average Interest Rate/July 2011	5.3	6.0	7.0	7.8	5.5	14.7	14.2	14.3	14.1	14.1	3.0	3.1	3.7	4.0	13.5	13.5	12.8	12.3
8	Average Interest Rate/Augest 2011	5.3	6.0	6.9	7.8	5.5	14.8	14.5	14.5	13.8	14.0	3.0	3.1	3.7	4.1	13.3	13.4	13.3	12.4
9	Average Interest Rate/September 2011	5.3	6.0	6.9	7.8	5.5	14.7	14.4	14.4	14.0	14.0	3.0	3.1	3.7	4.1	13.3	13.4	13.3	12.4
10	Average Interest Rate/October 2011	5.3	6.0	7.0	7.9	6.0	14.8	14.5	14.4	14.1	14.1	3.0	3.2	3.8	4.2	13.3	13.4	13.3	12.4
11	Average Interest Rate/November/ 2011	5.2	5.8	6.7	7.4	6.0	14.8	14.4	14.2	13.6	13.8	2.9	3.1	3.7	4.2	13.3	13.4	13.2	12.8
12	Average Interest Rate/ December 2011	5.2	6.0	7.0	7.9	6.0	14.8	14.4	14.4	13.8	13.8	2.9	3.1	3.7	4.2	13.3	13.4	13.3	12.4
General Average Interest Rate for 2011		5.2	5.9	6.9	7.9	5.3	14.9	14.7	14.4	13.8	13.9	2.9	3.0	3.6	4.4	13.5	13.4	12.8	13.4



جدول رقم (7)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في نهاية عام 2011

ت	اسم المصرف	بغداد	عدد المكاتب في بغداد	خارج بغداد	المنطقة الوسطى	الجنوبية	الشمالية	مجموع الفروع داخل العراق	خارج العراق	المجموع الكلي
1	الرافدين	62		101	57	23	21	163	7	170
2	الرشيد	61		82	44	22	16	143		143
3	الزراعي التعاوني	7		35	20	6	9	42		42
4	الصناعي	5		4	2	1	1	9		9
5	العقاري	6		15	9	3	3	21		21
6	العراق	3		1	1			4		4
7	العراقي للتجارة TBI	5		10	5	2	3	15		15
	مجموع المصارف الحكومية 1	149	0	248	138	57	53	397	7	404
8	بغداد	11		26	11	5	10	37	1	38
9	التجاري العراقي	9		1		1		10		10
10	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	3		6	3	1	2	9		9
11	البصرة	6		4	1	2	1	10	1	11
12	الشرق الاوسط	8		16	5	1	10	24		24
13	الاستثمار العراقي	12		8	4	2	2	20		20
14	المتحد للاستثمار	6		9	5		4	15		15
15	الاهلي العراقي	3		4	2	1	1	7		7
16	الانتماء العراقي	10	1	4	2	1	1	15		15
17	الاقتصاد للاستثمار	31		17	11	3	3	48		48
18	دار السلام	8		9	4	2	3	17		17
19	بابل	3		7	5	1	1	10		10
20	سومر	7		3	1	1	1	10		10
21	الوركاء للاستثمار	39	5	81	48	19	14	125	1	126
22	الخليج التجاري	7		13	7	5	1	20		20
23	ايلاف الاسلامي	6		13	8	4	1	19		19
24	الموصل للتنمية	1		13	1		12	14		14
25	الشمال	5		9	2	2	5	14		14
26	الاتحاد العراقي	1		1			1	2		2
27	مصرف كوردستان الدولي	1		4			4	5		5
28	اشور	3		3	1	1	1	6		6
29	المنصور	3	1	9	4	2	3	13		13
30	البلاد الاسلامي	7		7	3	2	2	14	1	15
31	بجلة والفرات	2		4	1	1	2	6		6
32	التعاون الاقليمي	2		6	3	1	2	8	1	9
33	عبر العراق	1		1			1	2		2
34	الوطني الاسلامي	2		1		1		3		3
35	الهدى	4		1	1			5		5
36	اربيل	1		1			1	2		2
37	اميرالد	1		5	1		4	6		6
38	جبهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	2		4			4	6		6
39	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل الاسلامي	1	0					1		1
	مجموع المصارف المحلية 2	206	7	290	134	59	97	503	5	508
40	المؤسسة العربية	1		0				1		1
41	الاعتماد اللبناني	1		1			1	2		2
42	مصرف ملي ايران	1		1		1		2		2
43	مصرف بيبيلوس	1		1		1		2		2
44	مصرف الزراعي التركي	1		1		1		2		2
45	مصرف انتركونتننتال	1		1		1		2		2
46	بيروت والبلاد العربية	1		1		1		2		2
47	ابو ظبي الاسلامي	1		0				1		1
48	وقفقر للشركة المساهمة التركية			1			1	1		1
49	ايسش			1			1	1		1
50	البركة التركي			1			1	1		1
	مجموع المصارف الاجنبية 3	8	0	9	0	1	8	17	0	17
	مجموع الاهلي 4 (3+2)	214	7	299	134	60	105	520	5	525
	مجموع المصارف الحكومية والاهلية (4+1)	363	7	547	272	117	158	917	12	929



جدول رقم (8)

لمصالحية المصارف بغاية 2011/12/30

المديرية العامة للاقتصاد والائتمانات / قسم بحوث السوق المالية

ت	اسم المصرف	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	مجموع رأس المال والاحتياطيات	الرصيد	الائتمان النقدي	الائتمان التهديفي	مجموع الائتمان النقدي والائتماني	الاستثمارات	ليون مقابليرة التسييد	مجموع الموجودات
1	الرافدين	25,000	164,534	189,534	26,374,128	8,917,859	10,009,857	18,927,716	2,496,307	128,464	86,196,576
2	الرشيد	2,000	220,269	222,269	14,937,233	2,730,770	35,140	2,765,910	1,746,183	20,613	17,866,249
3	الزراعي التعاوني	600	3,122	3,722	1,796,449	984,616	133	984,749	103,756	20,652	2,091,883
4	الصناعي	75,000	10,334	85,334	155,614	72,597	0	72,597	35,997	19,270	1,137,178
5	العراقي	50,000	83,988	133,988	180,299	905,942	723	906,665	40,813	615	2,036,026
6	العراقي	1,000	733	1,733	17,477	5,814	0	5,814	122	393	44,152
7	الوراق للتجارة TBI	500,000	1,122,634	1,622,634	6,340,800	2,950,123	22,079,221	25,029,344	756,968	120	21,849,582
8	مجموع المصارف الحكومية	653,600	1,605,614	2,259,214	49,802,000	16,567,721	32,125,074	48,692,795	5,180,146	190,127	131,221,646
9	بغداد	112,900	5,522	118,422	691,037	177,754	125,184	302,938	184,991	32,096	879,800
10	العراقي التجاري	100,000	13,546	113,546	87,614	12,890	5,270	18,160	128,059	12,060	269,750
11	العراقي الاسلامي للاستثمار والتسييد	102,384	196	102,580	149,041	49,679	378,284	427,963	6,373	2,758	310,143
12	البصرة	75,000	4,332	79,332	101,167	440,221	190,075	630,296	16,041	85,071	582,291
13	الشرق الأوسط	100,000	19,446	119,446	484,134	193,785	168,711	362,496	5,258	2,414	670,475
14	الاستثمار العراقي	100,000	3,055	103,055	177,390	131,998	99,202	231,200	3,107	5,860	347,963
15	المعهد للاستثمار	200,000	4,014	204,014	198,182	305,641	823,816	1,129,457	10,786	4,473	657,888
16	الائتمان العراقي	100,000	597	100,597	77,145	59,020	11,667	70,687	16,336	8,829	192,199
17	الاقتصاد للاستثمار	100,000	35,270	135,270	244,756	14,755	106,553	121,308	135,295	4,648	447,708
18	دار السلام	105,800	1,533	107,333	230,440	179,913	724,140	904,053	4,249	31,224	420,105
19	بابل	100,000	2,112	102,112	639,627	28,030	156,519	184,549	213,597	851	808,342
20	سومر	100,500	5,052	105,552	37,725	69,787	12,379	82,166	3,043	0	273,001
21	الوراق للاستثمار	105,072	20,193	125,265	356,544	550,609	457,692	1,008,301	21,542	32,390	692,052
22	الخليج التجاري	103,950	3,625	107,575	195,884	96,461	132,476	228,937	111,605	8,815	356,856
23	بائيف الاسلامي	100,000	1,628	101,628	137,889	75,928	512,123	588,051	5,846	9,432	361,747

24	الوصول للتنمية	75,000	3,436		78,436	140,135	84,524		84,524	78,617	163,141	7,608	1,650	266,399
25	الشغل	175,000	7,121		182,121	506,210	268,822		268,822	588,281	857,103	18,643	1,112	921,190
26	الاتحاد العراقي	59,800	762		60,562	46,408	33,167		33,167	83,637	116,804	7,047	0	146,881
27	مصرف كورنستان الدولي	150,000	27,568		177,568	268,541	63,312		63,312	30,770	94,082	6,022	1,225	605,835
28	شور	73,370	3,332		76,702	54,268	46,774		46,774	199,978	246,752	1,767	2,862	170,462
29	المنصور	100,000	1,856		101,856	149,165	70,584		70,584	61,006	131,590	56,773	819	278,400
30	البلاد الاسلامي	150,000	11,120		161,120	254,596	177,442		177,442	554,237	731,679	5,079	11,269	538,927
30	اجبة و الفرات	50,000	2,410		52,410	198,135	172,674		172,674	77,324	249,998	100	1,801	275,515
31	التعاون الاقليمي	100,000	4,538		104,538	118,035	71,489		71,489	85,245	156,734	1,761	4,376	260,728
32	عبر العراق	56,500	1,580		58,080	64,389	1,482		1,482	146	1,628	12,503	502	133,624
33	الوطني الاسلامي	100,000	86		100,086	110,547	86,285		86,285	340,303	426,588	119	300	237,975
34	الهدى	100,000	1,059		101,059	95,758	6,624		6,624	81,699	88,323	1,421	100	266,054
35	اريل	100,000	689		100,689	32,474	38,191		38,191	41,300	79,491	0	0	141,128
36	اميرالك	100,000	447		100,447	6,835	47,758		47,758	6,932	54,690	255	167	148,142
37	جبهان للاستثمار والتطوير الاسلامي	100,000	1,573		101,573	53,609	103,285		103,285	372,240	475,525	250	0	262,088
مجموع المصارف المحلية		3,195,276	189,545		3,384,821	6,070,799	3,736,407		3,736,407	6,514,393	10,250,800	986,882	268,945	12,094,469
38	المؤسسة الربوية	8,204	0		8,204	0	0		0	21,746	21,746	8,190	0	9,169
39	مصرف ملي ايران	30,224	1,305		31,529	4,358	10,389		10,389	227	10,616	0	87	49,047
40	مصرف بيبلس	17,231	152		17,383	174,260	7,805		7,805	142,458	150,263	18,913	128	217,077
41	مصرف الزرعي التركي	16,366	0		16,366	12,975	32		32	70,234	70,266	0	0	24,925
42	مصرف انكرنتنتال	8,775	0		8,775	44,038	1,013		1,013	2,632	3,645	1,381	0	59,521
43	بيروت والبلاد العربية	16,380	0		16,380	40,987	20,709		20,709	0	20,709	0	0	74,632
44	ابو ظبي	8,190	0		8,190	677	0		0	0	0	1	0	15,583
مجموع المصارف الاجنبية		105,370	1,457		106,827	277,295	39,948		39,948	237,297	277,245	28,485	215	449,954
المجموع الكلي		3,300,646	191,002		3,491,648	6,348,094	3,776,355		3,776,355	6,751,690	10,528,045	1,015,167	269,160	12,544,423

ت	اسم المصرف	نسبة الائتمان التقدي % (الودائع)	نسبة الائتمان التقدي لراس المال والاحتياطيات %	نسبة الائتمـن التـجـدي لراس المال والاحتياطيات %	نسبة الائتمـن التـجـدي لراس المال والاحتياطيات %	نسبة الائتمـن التـجـدي لراس المال والاحتياطيات %	نسبة السيولة %	نسبة كفاية راس المال %
1	الرافدين	34	4705	5281	9986	1317	37	1%
2	الرشيد	18	1229	16	1244	786	64	28%
3	الزراعي التجاري	55	26454	4	26458	2788	40	33%
4	الصناعي	47	85	0	85	42	96	79%
5	الغاري	502	676	1	677	30	59	14%
6	العراق	33	335	0	335	7	82	92%
7	TBI العراق للتجارة	47	182	1361	1543	47	88	44%
مجموع المصارف الحكومية		33	733	1422	2155	229	50	
8	بغداد	26	150	106	256	156	45	41
9	العراقي التجاري	15	11	5	16	113	116	566
10	العراقي الاسلامي للاستثمار والتأمين	33	48	369	417	6	95	34
11	البحر	435	555	240	795	20	7	31
12	الشرق الأوسط	40	162	141	303	4	58	49
13	الاستثمار العراقي	74	128	96	224	3	62	63
14	المعدن للاستثمار	154	150	404	554	5	25	22
15	الاهلي العراقي	77	59	12	70	16	126	196
16	الائتمان العراقي	6	11	79	90	100	101	250
17	الاقتصاد للاستثمار	78	177	711	888	4	51	13
18	دار السلام	4	26	146	172	199	100	66
19	بابل	43	68	12	80	3	98	110
20	سومر	205	73	8	82	1	170	142
21	الوراء للاستثمار	154	440	365	805	17	3	27
22	الفلج التجاري	49	90	123	213	104	89	60

18	81	12	6	579	504	75	55	23	اتفاق الإسلامي
70	56	2	10	208	100	108	60	24	الموصل للتنمية
29	53	0	10	471	323	148	53	25	الشمال
40	49	0	12	193	138	55	71	26	الاتحاد العراقي
66	108	2	3	53	17	36	24	27	مصرف كورديستان الدولي
35	107	6	2	322	261	61	86	28	شور
104	102	1	56	129	60	69	47	29	الشمسور
23	23	6	3	454	344	110	70	30	البزاد الإسلامي
56	24	1	0	477	148	329	87	30	حجة والقرات
86	97	6	2	150	82	68	61	31	التعاون الاقليمي
0	93	34	22	3	0	3	2	32	عبر العراق
29	86	0	0	426	340	86	78	33	الوطني الإسلامي
86	132	2	1	87	81	7	7	34	الهدن
160	243	0	0	79	41	38	118	35	اربيط
82	63	0	0	54	7	48	699	36	اميرالك
32	82	0	0	468	366	102	193	37	جبهان الاستقلال والتعاون الإسلامي
		7	29	303	192	110	62		مجموع المصاريف المحلية
0	158		100	265	265	0		38	المؤسسة الربية
460	266	1	0	34	1	33	238	39	مصرف ملي ايران
34	87	2	109	864	820	45	4	40	مصرف بيلوس
14	324	0	0	429	429	0	0	41	مصرف الزراعي التركي
294	112	0	16	42	30	12	2	42	مصرف التوكو للتقنيات
0	56	0	0	126	0	126	51	43	بيروت والبلاد العربية
146	-278		0	0	0	0	0		ابو ظبي
		1	27	260	222	37	14		مجموع المصاريف الاجنبية
		7	29	302	193	108	59		المجموع الكلي



جدول رقم (9)

المصارف الحكومية	كلون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كلون الأول
البنك العربي	0.17%	0.17%	0.18%	29%	26%	1.23%	28%	28%	1.08%	27%	31%	1.21%
البنك السعودي	30%	51%	30%	68%	68%	73%	89%	82%	80%	75%	81%	28.46%
البنك التجاري	23%	22%	21%	20%	20%	19%	24%	34%	37%	17.0%	16.82%	14%
البنك الزراعي للتجارة	38%	34%	29%	30%	30%	31%	30.6%	31.2%	35%	35%	34%	44%
البنك العراقي	97.7%	90.7%	97.2%	94.0%	94.0%	98.0%	99.107%	92%	93.075%	93.679%	93.515%	91.858%
المصارف الخاصة	كلون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كلون الأول
بنك البلاد	23%	30.7%	30%	31%	31%	31%	35%	35%	40%	39%	41%	40.7%
البنك الأهلي	39%	37%	33%	35%	35%	37%	37%	38%	39%	39%	36%	31.145%
البنك التجاري العراقي	621%	632%	635%	369%	645%	454%	905%	625%	635%	654%	581.8%	566.3%
المصارف الوسطى	43.31%	54.85%	47%	56%	60%	56%	58%	59.0%	70%	79.37%	80.000%	62.854%
البنك المركزي العراقي	33%	38.0%	50%	56%	53%	52%	51%	49%	49.0%	50%	48.0%	48.5%
البنك المركزي العراقي	179%	179%	160%	163%	103%	87%	87%	53%	53%	20%	19%	33.86%
البنك المركزي العراقي	19.0%	19.0%	18.3	19.0%	19.5%	18.2%	18.7%	18%	22.3%	22.5%	22.58%	22.2%
البنك المركزي العراقي	124%	108%	125%	122%	120%	104%	105%	197%	180%	192.176%	190.56%	196%
البنك المركزي العراقي	لـ ٦	205%	221%	222%	235%	213%	224%	77%	89.0%	72.20%	68.83%	66.39%
البنك المركزي العراقي	80.94%	73.08%	82.80%	64.0%	64%	62.47%	46%	46%	13%	15.3%	155.42%	13.14%
البنك المركزي العراقي	18.8%	18.9%	18.45%	28.0%	16%	16.3%	15%	14%	13%	127.7%	108.866%	110.186%
البنك المركزي العراقي	113.3%	113.3%	120.39%	115%	99%	99%	77%	24%	24%	25.3%	26.654%	27.186%
البنك المركزي العراقي	25.32%	25.32%	24.30%	23.0%	24%	23%	24%	24%	150%	153%	148%	141.765%
البنك المركزي العراقي	154%	142%	148%	140%	146%	150%	50%	50%	150%	153%	148%	141.765%
البنك المركزي العراقي	49.60%	49.50%	47.12%	44.0	34%	41.4%	40.5%	39%	38%	38.619%	61.1%	60.226%
البنك المركزي العراقي	80%	13%	15%	15%	16%	13%	15%	13%	21%	27%	17%	18%
المصارف الألف الإسلامية	71.77%	69.67%	70.26%	55%	52.0%	45%	46%	53%	59.0%	64.5%	62.28%	69.665%
الشمس العراقي	21%	23%	24%	24%	27%	25%	22%	25%	24%	25%	25%	29%
الاحد العراقي	66%	67%	65%	80%	79%	33%	34%	33%	32%	49%	46%	40%
البحر العراقي	92%	40%	96%	119%	94%	131%	101%	109%	103%	70%	80%	65.82%
شور	53%	55%	53%	48%	42%	43%	47%	35%	36%	34%	36%	35%
المصدر	110%	96%	99%	98%	96%	99%	103%	112%	112%	112%	104%	102.089%
مصرف زيل	176%	14%	15%	143%	143%	142%	146%	230%	230%	141%	161%	159.7%
جدة والرات	43%	44.13%	38.78%	36%	38%	43%	43%	40%	40%	41.811%	39.831%	55.852%
البلاد الإسلامي	17%	16%	17%	21%	21%	21%	21%	23%	22%	22%	22%	23.332%
التعاون الوطني	45%	83%	95%	95%	98%	110%	98%	99%	86%	86%	77%	86%
مصرف الجوى	98%	97%	95%	169%	151%	199%	200%	126%	153%	133%	164%	86%
مصرف الجوى	26%	26%	26%	0%	39%	0.0%	32%	32%	30%	31%	42%	32.05%
مصرف غير العراق	25.0%	28%	29%	24%	30%	54%	22%	22%	152%	37%	36%	29%
مصرف غير العراق	350%	298%	345%	342%	340%	325%	368%	308%	318%	318%	333%	84.25%
المصارف الأجنبية	-100%	72%	71%	71%	71%	71%	71%	71%	71%	141%	11.484%	كلون الأول
مصرف طي ايران	520%	517%	486%	509%	495%	465%	441%	304%	333%	318%	322%	460.3%
مصرف الزراعي التركي	34%	194%	65%	54%	52%	60%	52%	48%	31%	20%	20%	14.16%
مصرف بينوس	24%	26.3%	26.81%	26%	22%	23%	22%	38%	35%	37.94%	34.12%	34.134%
مصرف الكوكتلتان	118%	126%	140%	140%	148%	155%	149%	149%	149%	149%	274%	293.80%
مصرف**				140.9%	721%	182%	1719%	1131%	425%	522%	78%	100.9%
مصرف**							188.69%	188%	193%	193%	194%	146%
مصرف اش							2459%	2459%	2071%	1972%	1934%	358.67%
مصرف البنك التركي							562%	لـ كريل	لـ كريل	لـ كريل	352%	131.4%

[illegible]

يصدر عن قسم بحوث السوق المالية التقارير التالية:

- 1- التقارير النصف سنوي للاستقرار المالي في العراق
- 2- التقارير الشهرية والنصف سنوي والسنوية لتطور هيكل اسعار الفائدة للمصارف كافة العاملة في العراق
- 3- التقارير الفصلية لتطوير القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية

للاستفسار عن الاصدارات اعلاه يمكنكم مراجعة المديرية العامة للاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي الكائن في بغداد / الجادرية

لمراسلتنا يرجى اعتماد العنوان الالكتروني التالي:

cbi@cbi.iq

موقع البنك المركزي العراقي :

www.cbi.iq

